معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (252)

إدارة الزراعة المصرية
فى إطار التغيرات المحلية والدولية

الباحث الرئيسى

أ.د. عبد القادر دياب

فبراير 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

إدارة الزراعة المصرية
فى إطار التغيرات المحلية، والدولية

اعداد

أ.د. عبد القادر دياب

مركز دراسات الاستثمار

وتخطيط وإدارة المشروعات

القاهرة 2012

"مستخلص"

تشكل السياسات الزراعية وأدواتها المحاور الأساسية لإدارة القطاع الزراعي، كما أن لهذه السياسات أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها والتى لا يمكن تحديدها بمعزل عن إتجاهات السوق العالمية للغذاء والتى سجلت تغيرات متسارعة فى السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها فى الحسبان ...كذلك هناك أيضاً التوجه المصري نحو التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول حوض النيل بما قد ينطوى عليه من تعاون فنى أو إستثمار أو تبادل تجاري زراعي قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية، وبما يمثل بعداً أخر له أعتباراته فى تحديد سياسات وبرامج إدارة القطاع الزراعي ...ويسبق ذلك أيضاً البحث فى الموارد الزراعية المتاحة فى الزراعة المصرية وفى أنماط استغلالها وإنتاجيتها للكشف عن الفرص المتاحة والطاقات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعى، إلى جانب البحث فى المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية المحلية.

وتحقيقا للإعتبارات السابقة تضمنت الدراسة البحث فى المزايا النسبية للزراعة المصرية فى الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفى الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء من حيث الإنتاج والتجارة بغرض الكشف عن الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الإقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الخارجية، والمخاطر المحتملة للتعامل مع هذه الأسواق. كما أشتملت الدراسة على البحث فى الطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة فى كل من دول حوض النيل وفى تجارتها الخارجية بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر، وهذه الدول سواء فى مجال التعاون الفنى أو الاستثمار الزراعي أو التبادل التجاري، وتلى ذلك البحث فى الموارد الزراعية المتاحة وانماط استغلالها وإنتاجيتها إلى جانب المشاكل والمعوقات التى تواجه إستغلال الفرص المتاحة للتنمية مع مراجعة الإطار التنظيمى والمؤسسي للزراعة المصرية بغرض الكشف عن إيجابياته وسلبياته فى إدارة القطاع ...ولقد أنتهت الدراسة، وبعد إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى ضوء النتائج التى أستخلصت من الأجزاء السابقة بالدراسة، إلى تحديد مجموعة من المبادئ العامة والتى يستند عليها الإطار العام للسياسات والأدوات المقترحة والموصى بها من قبل الدراسة لتحقيق الأهداف المستقبلية مع طرح السياسات والأدوات التفصيلية لإدارة القطاع، وبما فى ذلك تقديم مقترح لخطة العمل الإداري للقطاع.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة وجود الاحتمالات الكبيرة لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لاحتياجاتها منه من السوق الدولية وخاصة من القمح والحبوب الخشنة إلى جانب وجود الاحتمالات المستقبلية المؤكدة على أرتفاع تكلفة واردات الغذاء..كما خلصت الدراسة إلى وجود الفرص لإستيراد مصر الحيوانات الحية بغرض إنتاج اللحوم، والبذور الزيتية، وألياف القطن من بعض دول حوض النيل إلى جانب الدخول فى مشروعات مشتركة مع بعض هذه الدول لزيادة الإنتاج السمكى بها وبما يفيد فى تحرير جانب من الموارد الزراعية المصرية (خاصة من زراعة الأعلاف)، وإعادة تخصيصها لزراعات القمح والحبوب الخشنة والتى يعد التوسع فى إنتاجها من أولويات الإنتاج المحلى، ولقد خلصت الدراسة إلى تحديد السياسات والأدوات اللازمة لإدارة القطاع الزراعي وتحقيق أهدافه المستقبلية متضمنة فى ذلك سياسات الدعم، واستخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية، وضرائب المبيعات على الواردات من المحاصيل البستانية، وكذلك التأمين ضد المخاطر التى تواجه الزراعة، وتحفيز نظم الزراعة التعاقدية فى الزراعة المصرية، إلى جانب أهمية مراجعة بعض التشريعات الزراعية خاصة ما يتصل منها بصيانة الموارد المائية والأرض الزراعية.

“Management of Egyptian Agriculture in the light of Local and International Changes”

Abstract

Agricultural policies and tools represent the major aspects for managing the agricultural sector. Such policies have objectives to achieve. This can’t be achieved in isolation of the trends of the international food market, which witnessed rapid changes in the last few years that must be taken into consideration. Also, there is the Egyptian movement towards cooperation and developing economic relations with countries of the Nile basin. This might imply technical cooperation, investment, or agricultural commercial exchange, which might have its impact on allocation of agricultural resources, and achieving objectives of local agricultural development. Again, this represents another dimension having considerations in determining policies and programs of managing the agricultural sector. Most importantly, this must be based on research of available resources, patterns of utilization, and productivity; in order to discover available opportunities and latent capacities to increase productivity and agricultural area; in addition to facing problems and obstacles of local agricultural development.

To achieve the aforementioned considerations, the present study investigated the relative advantages of the Egyptian agriculture in the production of major food stuffs, current situation, and future prospective of the international food market, as for production and trade, to discover available areas and opportunities, to let the national economy benefit from commercial transactions with foreign markets, and face possible dangers of engaging with such markets. Also, the study investigated the available and latent agricultural production capacities in each country in the Nile basin, as for its foreign trade, to discover areas and opportunities of cooperation; develop agricultural economic relations between Egypt and such countries; in the fields of technical cooperation, agricultural investment, and commercial exchange. In addition, the study investigated available agricultural resources, patterns of utilization, productivity, problems and obstacles hindering utilization of available development opportunities; and revision of the institutional and organizational framework of the Egyptian agriculture to discover pros and cons in its management. Accordingly, the study concluded a group of general principles for the general framework of suggested and recommended policies and tools to achieve the future objectives; and presented detailed policies and tolls to manage the sector, including a proposal for the administrative action plan.

The most important conclusions of the study are as follows:

- There is a high probability of facing difficulty in meeting food needs from the international market, especially of wheat and grain.
- There is a high possibility of increasing costs of imported food.
- For Egypt, there are opportunities to import livestock to produce meat, oil seeds, and cotton fibers, from some of the countries of the Nile basin.
- It is possible to participate with such countries in joint ventures for fish production, to liberate some of the Egyptian agricultural resources, especially in fodder production, to be allocated to wheat and grain.

Finally, the study presents policies and tools necessary to manage the agricultural sector and achieve future targets, including subsidy policies, using quota system and tariffs, sales tax on imported horticultural crops, insurance against agricultural risks, incentives for contractual agricultural systems, and revision of some agricultural legislations related to maintenance of water resources and agricultural lands.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
(1) أهمية الدراسة	أ
(2) المشكلة البحثية	أ
(3) أهداف الدراسة	ب
(4) المنهج البحثى	ج
(5) الإطار التفصيلى للدراسة	ج
الفصل الأول: الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	1
1- المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية.	1
2- الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	5
3- الحالة الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء.	12
الفصل الثانى: القدرات الإنتاجية الزراعية، والتجارة الخارجية للسلع الزراعية في دول حوض النيل.	29
1- المساحة الكلية والسكان.	29
2- الأراضي الزراعية والغابات.	30
3- الموارد المائية.	32
4- الثروة الحيوانية.	33
5- نظم الزراعة واستغلال الأراضي المنزرعة.	37
6- العمالة الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج والإنتاجية الزراعية	40
7- التجارة الدولية والتبادل التجارى الزراعي بين مصر وباقى دول الحوض.	43
8- الموارد السمكية.	44

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الزراعة المصرية (الموارد والأهداف والسياسات الجارية).	**49**
1- الزراعة في الاقتصاد الوطنى.	**49**
2- الأراضي الزراعية والموارد المائية.	**54**
3- التركيب المحصولي والإنتاجية.	**57**
4- الفاقد من الإنتاج الزراعي.	**61**
5- الإطار التنظيمى والمؤسسي للقطاع الزراعي.	**61**
الفصل الرابع: أهداف التنمية وإدارة القطاع.	**83**
1- التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، والتعاون الزراعي مع دول حوض النيل، وأهداف التنمية الزراعية المحلية.	**83**
2- إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية.	**85**
3- محددات وفرص وسياسات تحقيق أهداف التنمية الزراعية.	**87**
4- الزراعة التعاقدية أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفي إدارة القطاع.	**107**
5- خطة العمل الإداري للقطاع.	**109**
نتائج وتوصيات.	**116**
مراجع	**135**
ملاحق	**138**

مقدمة

(1) أهمية الدراسة:

تعد إدارة القطاع الزراعى بما تشتمل عليه من سياسات وبرامج ومشروعات من أهم العوامل المؤثرة والفاعلة فى تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة محلياً إلى جانب استغلال الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الاقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الدولية الأخرى000 وهنا تشير المؤشرات إلى تراجع دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى، حيث تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى، فضلاً عن تباطؤ معدلات النمو فى استيعابها للقوى العاملة، على الرغم مما هو متواجد من فرص وإمكانيات لتحسين هذا الدور وزيادة الإنتاج من الغذاء، وهو ما يبرر فى غالب الأحوال بضعف معدلات الأداء بالقطاع وبما يعزى بدوره إلى ضعف إدارة القطاع حيث ضعف الموائمة ما بين أهداف التنمية الزراعية والسياسات والأدوات المختارة لتحقيق هذه الأهداف000 ولهذا تأتى أهمية الدراسة الحالية للبحث فى الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والسياسات والأدوات الموائمة لاستغلال هذه الفرص وبما يحسن من إدارة القطاع، وتطوير أداءه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف .

(2) المشكلة البحثية:

إذا كانت السياسات الزراعية وأدواتها تشكل محاور إدارة القطاع الزراعى، فإن لهذه السياسات أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها والتى لا يمكن تحديدها بمعزل عن اتجاهات السوق العالمية للغذاء والتى سجلت تغيرات متسارعة فى السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها فى الحسبان عند تحديد أهداف التنمية الزراعية، ومن ثم تحديد السياسات والأدوات الإدارية التى تتوافق مع تحقيق هذه الأهداف000 فتعامل السوق المحلية مع السوق العالمية للغذاء (تصديراً واستيراداً) قد تحكمه الرغبة فى تحقيق مكاسب اقتصادية أو تجنب مخاطر معينة مما قد يستلزم هيكلة الإنتاج المحلى الزراعى فى اتجاه معين، ومن ثم إعادة تخصيص الموارد الزراعية فى الاتجاه الذى يساعد على ذلك، ومما يستوجب وجود السياسات والأدوات الضامنة لتحقيق هذا الاتجاه .

وفى هذا الإطار أيضاً فقد فرضت المشكلة الأخيرة مع دول حوض النيل حول المياه، ضرورة تعاون مصر وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، وهو ما قد ينطوى على

تعاون فنى أو استثمارات أو تبادل تجارى زراعى، وهو ما قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية000 فثراء دول الحوض فى مواردها الزراعية من أرض، ومياه، وثروات حيوانية، وعلى سبيل المثال، قد تتوافر معها الفرص أمام مصر للاستثمار الزراعى فى هذه الدول أو لزيادة التبادل التجارى معها فى سلع زراعية معينة، وبما يسمح بتحرير موارد زراعية مصرية للاستغلال فى إنتاج غيرها من السلع، وهو ما ينعكس وبطبيعة الحال على أهداف التنمية الزراعية وعلى السياسات والأدوات المرتبطة بتحقيقها 00

ومع ذلك تبقى هناك الموارد الزراعية المتاحة (المستغلة وغير المستغلة)، والإمكانيات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج بالقطاع الزراعى المصرى والتى تعد هى المحدد الأول لأهداف التنمية الزراعية وما يرتبط بها من سياسات فى إطار الدور المستهدف للقطاع فى الاقتصاد الوطنى، وما يوجد به من فرص للتنمية الزراعية ومشاكل ومعوقات تواجه استغلال هذه الفرص، بما قد تتضمنه هذه المشاكل أو المعوقات من جوانب فنية أو إدارية وتنظيمية، أو مؤسسية000 ومن هنا فإن البحث فى الجوانب المشار إليها من قبل وبغرض تحديد السياسات والأدوات التى تتوافق مع تحسين إدارة القطاع وأداءه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف، يمثل المشكلة البحثية للدراسة الحالية.

(3) أهداف الدراسة:

فى إطار المشكلة البحثية للدراسة، وما تتضمنه من البحث فى تحسين إدارة القطاع الزراعى بما تتضمنه من سياسات وأدوات تتوافق مع تحقيق الأهداف المخططة، يمكن تحديد الأهداف التفصيلية للدراسة فى النقاط التالية:

- البحث فى المزايا النسبية للزراعة المصرية فى الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفى الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمى للغذاء من حيث الإنتاج وأسعار وتجارة السلع الزراعية والغذائية، وبغرض استشراف المخاطر المحتملة للتعامل فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية بالنسبة للدول المستوردة للغذاء، ومن ثم تحديد أولويات التوسع فى الإنتاج المحلى من السلع الغذائية المستوردة فى ظل المخاطر المحتملة.
- البحث فى الموارد الزراعية، والطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة فى كل من دول حوض النيل، وفى تجارتها الخارجية، بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر وهذه الدول.

- **مراجعة وتحليل دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى إلى جانب البحث فى مواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها، بغرض الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والمشاكل والمعوقات التى تواجه استغلال هذه الفرص.**
- **مراجعة الإطار التنظيمى والمؤسسى للزراعة المصرية وبغرض الكشف عن ما قد ينطوى عليه هذا الإطار من ايجابيات أو جوانب قصور لها تأثيرها على إدارة القطاع، بما تشتمل عليه من سياسات وأدوات، وبغرض الكشف عن جوانب التطوير اللازمة لتحسين إدارة القطاع وأداءه.**
- **استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار الواقع المحلى للزراعة المصرية، والتعاون وتطوير العلاقات الزراعية مع دول حوض النيل، والتعاملات التجارية الزراعية لمصر مع السوق العالمية للغذاء، فى ضوء التوقعات المستقبلية فى هذه السوق، وما قد ينطوى عليه التعامل معها من مخاطر محتملة.**
- **تحديد فرص ومحددات تحقيق الأهداف المنتظرة للتنمية الزراعية، وما يرتبط بكل منها من سياسات وأدوات مقترحة لتطوير إدارة القطاع وتحسين أداءه نحو تحقيق هذه الأهداف.**

(4) المنهج البحثى:

استندت الدراسة فى تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفى الذى يستند على الأسس والمبادىء الاقتصادية، ومتضمناً فى ذلك مختلف العوامل والمتغيرات المحددة والمؤثرة فى تشكيل أهداف التنمية الزراعية، وما يرتبط بتحقيقها من سياسات وأدوات إدارية000 ولقد استندت الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج على البيانات والمعلومات التى توافرت لديها من مصادر وطنية ودولية، وعلى البيانات والمعلومات التى توافرت من خلال بحوث ودراسات سابقة محلية، ودولية.

(5) الإطار التفصيلى للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تضمنت الدراسة أربع فصول رئيسية تضمن الفصل الأول منها، دراسة الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية، ومتضمناً دراسة الميزة النسبية للزراعة المصرية فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، إلى جانب دراسة وتحديد الأسواق الدولية المصدرة للسع الغذائية المستوردة بالسوق المحلية، ثم دراسة وتحليل الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمية للغذاء000 أما الفصل الثانى فقد تناول دراسة الموارد والقدرات الإنتاجية الزراعية

فى دول حوض النيل إلى جانب تجارتها الخارجية من السلع الزراعية، ومستخلصاً من ذلك مقترحات مجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر، ومجموعة هذه الدول000 ويختص الفصل الثالث بالتعريف بالزراعة المصرية من حيث دورها فى الاقتصاد الوطنى، ومواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها واستخلاص فرص التنمية المتاحة، ثم التعريف بالإطار التنظيمى والمؤسسى، واستخلاص إيجابياته وسلبياته بالنسبة لإدارة القطاع وتحقيق أهدافه000 أما الفصل الرابع فقد تناول إدارة القطاع الزراعى بعد استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار المتغيرات المحلية والدولية المتوقعة، وحيث تناول محددات وفرص وسياسات تحقيق الأهداف التفصيلية للتنمية الزراعية إلى جانب دراسة نظام الزراعة التعاقدية كأداة هامة فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفى إدارة القطاع الزراعى، وحيث ينتهى هذا الفصل بإعداد مقترح خطة العمل الإدارى للقطاع .

الفصل الأول

الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

الفصل الأول: الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

تسعى مصر، وكغيرها من الدول، إلى تحقيق أعلى قدر من المكاسب من تعاملاتها التجارية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية عن طريق تنظيم وتوجيه إنتاجها الوطنى، تبعاً لمؤشرات هذه الأسواق، وفي الإتجاه الذي يحقق تعظيم مكاسبها الإقتصادية من الموارد المستغلة في الإنتاج، وبما يتوائم مع إمكانياتها المتاحة، وما يوجد من قيود فنية، وإقتصادية، وإجتماعية... وتأتى المكاسب الإقتصادية المتوقعة من هذه التعاملات من خلال ما يصدر من سلع زراعية يتميز الإنتاج الوطنى منها بميزة نسبية كبيرة، وإستيراد ما قد لا تتوافر به الميزة النسبية في إنتاجه... ومع ذلك فإن للتعاملات التجارية في هذه الأسواق مخاطرها التى قد تفقد معها بعض الأطراف المكاسب الإقتصادية المنتظرة منها أو جانباً منها، كما قد يكون لهذه المخاطر تأثيراتها غير المرغوبة من المنظور الإجتماعي أو السياسي، وهو ما يتطلب أن يكون لهذه المخاطر مكانها عند وضع سياسات وبرامج تنظيم وتوجيه الإنتاج الوطنى من السلع الزراعية.... ولقد كشف الإرتفاع الكبير في أسعار الغذاء بالأسواق الدولية في عام 2008/2007 عن ما يمثله ذلك من مخاطر واجهت الكثير من الدول المستوردة للغذاء آنذاك حيث أرتفاع تكلفة وارداتها من الغذاء في بعض الحالات، وفي صعوبة تدبير إحتياجاتها من الغذاء في حالات أخرى... إن تحليل الأوضاع الجارية في الأسواق الدولية، وتوقعاتها المستقبلية، بما يتضمنه ذلك من مؤشرات يمكن أن تعكس ما قد تنطوي عليه التعاملات التجارية في هذه الأسواق من مخاطر يعد من أغراض الفصل الحالي من الدراسة، بعد الإشارة إلى ما يتميز به الإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية من مزايا نسبية، والتعريف بالأسواق الدولية للسلع الزراعية.

(1) المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية:

يشير مفهوم الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع إلى المقابلة فيما بين التكلفة الحقيقية للسلع في السوق المحلية، وتكلفتها الحقيقية بالسوق العالمية. فإذا ما وجدت القيمة الأقل بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على وجود الميزة النسبية للإنتاج الوطنى منها، ومن ثم إمكانية إنتاجها وتصديرها إلى السوق العالمية، أما إذا ما وجدت القيمة الأعلى للتكلفة بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على غياب الميزة النسبية للإنتاج الوطني من هذه السلعة، ومن ثم أفضلية تدبير الإحتياجات المحلية منها من السوق العالمية... ويغلب قياس الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع بالمؤشرات المعروفة والمسماة

" بمؤشر تكلفة المورد المحلي "، " ومؤشر صافى العائد الإقتصادي من السلعة موضوع القياس".

إن قياس مؤشرات الميزة النسبية (المشار إليها) وتحديد مستواها يحكمه من ناحية مستوي الإنتاجية، وأسعار وتكلفة الموارد المستغلة في إنتاج السلعة موضوع القياس في السوق المحلية، كما يحكمه من ناحية أخري مستوي الإنتاجية وتكلفة الإنتاج لنفس السلعة بالسوق العالمية.. كما تتأثر هذه العوامل بدورها بالكثير من المتغيرات الأخري مثل التطورات التكنولوجية في الإنتاج، وكفاءة الإدارة والتشغيل، والتغيرات السعرية وغيرها سواء على جانب السوق المحلية، أو على جانب السوق العالمية والتى يغلب تباين معدلات التغير بها بالسوق المحلية عنه بالسوق العالمية، مما يجعل من التباين في مستوي قيمة مؤشرات الميزة النسبية من إنتاج السلعة من وقت إلى آخر من الإحتمالات الواردة... فقد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أى من السلع في مرحلة زمنية معينة، ينتفى بعدها وجود الميزة النسبية من إنتاجها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها على جانب السوق المحلي أو السوق العالمية أو كلاهما... كما قد لا تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع في مرحلة زمنية معينة، ويتأكد بعدها وجود الميزة النسبية للإنتاج المحلى منها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها والمرتبطة بإنتاج السلعة سواء في السوق المحلية أو العالمية. كذلك قد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج السلعة على مدي طويل من الزمن مع تغير قيمة مؤشر قياسها من مرحلة إلى أخري عبر هذا المدي من الزمن، وبما يعكس تغير أولويات الإنتاج منها بالقياس إلى غيرها من السلع الزراعية الأخري مع محدودية الموارد الزراعية المتاحة للإستغلال والإنتاج... وقد تعبر الحالة الأخيرة عن حالة الزراعة المصرية، كما تشير إلى ذلك نتائج دراسات سابقة.

إن مصر تعد مستورداً صافيا للكثير من السلع الزراعية والغذائية، ومن أهمها القمح، والأذرة، والبقوليات، وزيوت الطعام، والسكر، واللحوم، ومنتجات الألبان، كما تعد من الدول المصدرة للبعض من المحاصيل الحقلية منها القطن، والأرز، والفول السودانى، وعباد الشمس والكتان وذلك بالإضافة إلى صادراتها من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة في صورتها الخام أو الطازجة أو في صورة نصف مصنعة، وحيث تكاد تنحصر غالبية تعاملاتها التجارية مع الأسواق الدولية للسلع الزراعية تصديراً واستيرادا في هذه المجموعات من السلع الزراعية والغذائية ... ولقد حظى تقدير مؤشرات الميزة النسبية للإنتاج المحلي من هذه المحاصيل باهتمامات بعض الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة سابقة[1] لمعهد التخطيط القومى مستندة في ذلك على متوسطات الإنتاجية، والأسعار، والتكلفة الحقيقية (وفقا لمبدء

---

[1] معهد التخطيط القومي ، الزراعة المصرية، والسياسات الزراعية في اطار السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة ، فبراير 1998.

تكلفة الفرصة البديلة) لهذه المحاصيل عن السنوات 1990-1992.. كما تلي ذلك دراسة أخري[2] لنفس المعهد تناولت تقدير هذه المؤشرات وفقا لنفس الأسس ومستندة في ذلك على متوسطات الإنتاجية والتكلفة الحقيقية لهذه المحاصيل عن السنوات 1996/1995-1999/1998، ... كما جاءت دراسة ثالثة[3] لنفس المعهد لتتناول تقدير هذه المؤشرات في ضوء أسعار تصدير، وإستيراد المحاصيل الزراعية المشار إليها لعام 2006، ووفقا لمتوسطات إنتاجيتها، وتكلفتها الحقيقية عن نفس العام ... كما تناولت هذه الدراسة أيضاً تقدير هذه المؤشرات وفقا للتوقعات السعرية لعام 2009 بالسوق العالمية لهذه المجموعة من المحاصيل، وتوقعات التكلفة الحقيقية للإنتاج منها عن نفس العام، حيث كانت التوقعات بإنخفاض أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية بالسوق العالمية خلال عام 2009 عن المستويات التى وصلت إليها خلال عام 2008/2007 وإن كان من المتوقع بقاءها عند مستويات أعلى عن تلك التى كانت سائدة قبل عام 2008/2007.... ومن بين المؤشرات التى تناولت الدراسات الثلاث المذكورة تقديرها مؤشر صافى العائد الإقتصادى للمتر المكعب من مياه الري المستخدمة في إنتاج المحاصيل التى اشتملت عليها هذه الدراسات، والمبينة بالجدول رقم (1)، والذي يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية:

- **وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في إنتاج المحاصيل التصديرية، والمحاصيل البديلة للواردات والمشار إليها، وإن تباينت فيما بينها من حيث صافى العائد الإقتصادى من إنتاجها، ومن ثم التباين في أولويات التوسع في زراعتها في ضوء محدودية الموارد الزراعية المتاحة للإنتاج.**
- **مع وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في إنتاج المحاصيل المشار إليها، إلا أن هناك الاستثناءات بالنسبة لبعض المحاصيل ومنها محصولي الشعير، وفول الصويا حيث وجود الميزة النسبية الهامشية للإنتاج منها ومن ثم تدنى أولوية إنتاجها بين المحاصيل الأخري في أغلب سنوات الفترة 1990-2006، بل وغياب الميزة النسبية في الإنتاج منها في بعض سنوات هذه الفترة.**
- **وجود التباين في مستوي مؤشر الميزة النسبية (صافى العائد الاقتصادي) من إنتاج المحصول الواحد من عام إلى آخر أو فترة زمنية إلى أخري، وبما يعكس تأثير التغيرات في العوامل والمتغيرات الحاكمة والمحددة لمستوي العائد الإقتصادي منها، والمشار إليها من قبل.**

---

[2] معهد التخطيط القومي ، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (142)، القاهرة ، يناير 2001.

[3] معهد التخطيط القومي ، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (213)، القاهرة ، فبراير 2009.

- **تشير الإستخلاصات السابقة إلى عدم جدوي القياس أو التقدير التاريخى لمؤشرات الميزة النسبية في إنتاج المحاصيل الزراعية، والحاجة إلى المتابعة المستمرة للعوامل والمتغيرات الحاكمة والمؤثرة في الإنتاجية والتكلفة الحقيقية المحلية لهذه المحاصيل، وكذلك متابعة العوامل والمتغيرات المؤثرة على تداولها بالأسواق، واستخلاص التوقعات المستقبلية بشأنها بغرض تنظيم وتوجيه الإنتاج المحلى بما يعظم العائد الإقتصادي من الموارد المستغلة في إنتاجها.**

جدول رقم (1) صافى العائد الإقتصادي للمتر المكعب من مياه الري المستخدمة في زراعة المحاصيل الرئيسة

المحصول	(1)(1992-1990)		2(1999/98-1996/95)		3(2006)		3(2009)	
	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب	جنيه/م3	الترتيب
(أ) محاصيل شتوية:								
1- قمح	0,358	8	0,463	4	0,628	9	1,870	3
2- شعير	0,164	12	(0,073)	9	0,377	12	1,641	5
3- فول	0,460	5	0,593	3	0,407	11	0,407	12
4- عدس	0,563	2	0,239	7	0,228	14	0,228	14
5- حلبة	0,264	9			0,374	13	0,374	13
6- ترمس	0,440	7			0,566	10	0,566	11
7- حمص	0,202	11	0,432	5	0,805	6	0,805	9
8- كتان	0,138	13			1,686	3	1,845	4
9- بنجر سكر	0,445	6	0,167	8	0,735	7	0,931	8
10- برسيم التحريش	0,164	12			1,055	5	1,087	7
11- برسيم مستديم	0,245	10			0,632	8	0,634	10
12- بصل	0,503	4	0,316	6	1,494	4	1,494	6
13- ثوم	0,567	1	1,432	1	7,926	1	7,926	1
14- طماطم	0,533	3	0,649	2	2,785	2	2,785	2
(ب) محاصيل صيفى								
1- قطن	0,381	2	0,339	4	0,811	3	0,659	5
2- أرز	0,027	10	0,114	5	0,237	10	0,575	7
3- ذرة شامي	0,112	8	0,085	6	0,267	9	0,9704	4
4- ذرة رفيعة	0,069	9			0,291	7	0,291	9
5- فول سودانى	0,368	3	0,944	1	0,519	4	1,112	2
6- فول صويا	0,025	11	(0,015)	9	0,141	11	0,577	6
7- سمسم	0,159	5			0,499	5	0.499	8
8- عباد شمس	0,116	7	0,033	8	0,344	6	0,064	11
9- قصب سكر	0,121	6	0,036	7	0,284	8	0,274	10
10- بطاطس	0,351	4	0,418	2	1,039	2	1,039	3
11- طماطم	0,559	1	0,368	3	1,121	1	1,121	1

المصدر:

(1) معهد التخطيط القومى، الزراعة المصرية والسياسة الزراعية في إطار نظام السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة، فبراير 1998.

(2) معهد التخطيط القومي، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (142)، القاهرة، يناير 2001.

(3) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (213)، القاهرة، فبراير 2009.

(2) الأسواق الدولية للسلع الزراعية:

تنشأ مخاطر التعامل في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، وبصفة خاصة بالنسبة للدول المستوردة للغذاء عن عوامل متنوعة قد تختلف من سلعة إلى أخري ومن وقت إلى آخر.. ومن بين هذه العوامل- وعلى سبيل المثال- قلة أعداد الدول المصدرة للسلعة الغذائية أو قلة إنتاجها بالقياس إلى أعداد الدول المستوردة لها أو حجم الطلب عليها، ومن ثم إحتمالات وجود الإحتكار... كما قد يمثله تدهور إنتاج الدول المصدرة للسلعة لأسباب قهرية، أحد هذه العوامل، فضلاً عن ما قد يمثل انخفاض المتاح للتصدير في هذه الدول بسبب سياستها الإقتصادية المحلية، إحدي الحالات الأخري لنشأة هذه المخاطر... ولهذا، ومع شمولية قائمة الواردات المصرية للسلع الغذائية المشار إليها من قبل، فقد يكون من المفيد التعريف بالأسواق الرئيسية الدولية المصدرة للسلع الغذائية ذات الوزن النسبى الكبير في هذه القائمة....

إن استقراء إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمنشورة عن الصادرات الدولية[1] من السلع الغذائية خلال العقود الأخيرة تكشف عن مجموعات الدول التى تعد في حكم المصدر الصافى لكل من هذه السلع، كما تكشف متابعة هذه الإحصاءات عبر الزمن إلى السمة العامة أو المشتركة بين هذه المجموعات، وكذلك التباينات فيما بينها والتى يمكن إستخلاصها فيما يلى:

- **تتشكل المجموعة التى تعد في حكم المصدر الصافى لأي من السلع الغذائية، من عدد محدود من الدول بالقياس إلى عدد الدول المستوردة لها، والمكتفية ذاتياً منها، مع تباين أعداد دول هذه المجموعة من سلعة إلى أخري.**
- **يتواجد ما بين مجموعة الدول المصدرة لأي من هذه السلع عدد أقل من دول المجموعة، والذي يأتى في مراكز متقدمة بين دول المجموعة وفقا للوزن النسبى لصادراتها من السلعة في إجمالي الصادرات الدولية منها، كما يتواجد عدداً آخر من هذه الدول والذي يأتى في مراكز متأخرة بين دول المجموعة وفقا للمساهمة النسبية لكل منها في إجمالي الصادرات.**
- **قد تختلف دول المراكز المتقدمة داخل المجموعة من حيث ترتيبها من عام إلى آخر تبعاً للتباين في حجم صادراتها ووزنه النسبى من عام إلى آخر، ومع ذلك تظل في دائرة المراكز المتقدمة، وكذلك أيضاً قد تختلف دول المراكز المتأخرة داخل المجموعة في ترتيبها من عام إلى آخر تبعا للتباين في الأوزان النسبية لمساهمتها النسبية في**

(1) ww. FAo state, trade, crops and livestock products.

إجمالي الصادرات من السلعة- وفي حالات أخري قد تخرج دولة أو أكثر من دول المراكز المتأخرة إلى خارج مجموعة الدول المصدرة للسلعة لفترة زمنية تقصر أو تطول مع غياب صادراتها من السلعة أو تحولها إلى دولة مستوردة لها.. وقد يقابل ذلك من جهة أخري دخول دولة أو أكثر إلى قائمة المجموعة المصدرة وبمساهمة هامشية في إجمالي الصادرات الدولية من السلعة.

- **يغلب تواجد البعض من الدول في أكثر من مجموعة من الدول المصدرة للسلع الغذائية حيث مشاركتها في تصدير أكثر من سلعة، وقد يأتى تواجد البعض منها في المراكز المتقدمة داخل قائمة هذه المجموعات أو في المراكز المتأخرة بها في حالات أخري.**

هذا ومن نماذج هذه المجموعات من الدول، والتى أستخلصتها دراسة سابقة لمعهد التخطيط القومي[5] ومن خلال إستقراء الإحصاءات المنشورة عن السنوات (2001-2005) في حالة كل من السلع الغذائية الرئيسية في قائمة الواردات المصرية ما يمكن بيانه- وعلى سبيل المثال- بالجدول رقم(2)، والتى يمكن أن يستخلص منها:

- **تضم المراكز المتقدمة في قائمة الدول المصدرة للقمح إحدي عشر دولة، بلغت مساهماتها النسبية في إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها نحو 89,0% منها، ويأتى في مقدمة هذه الدول وعلى الترتيب كل من الولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، وأستراليا، والأرجنتين، وروسيا الإتحادية والتى بلغت مساهماتها النسبية نحو76,4% من إجمالي هذه الصادرات... أما الدول الأخري والتى تأتى في المراكز المتأخرة بقائمة هذه المجموعة فبلغت مساهماتها النسبية نحو11% من إجمالي الصادرات الدولية لهذه السلعة. وبما يشير إلى هامشية المساهمة النسبية للدولة منها في هذه الصادرات.**
- **تضم قائمة مجموعة الدول المصدرة للأذرة الشامي عدداً أقل من الدول بالقياس إلى قائمة مجموعة القمح حيث تشمل المراكز المتقدمة بقائمة الأذرة ثمان دول، ساهمت بما نسبته 93,5% من إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها، ويأتى في مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية وبمساهمة نسبية بلغت أكثر من نصف الصادرات الدولية منه ثم يليها في ذلك وعلى الترتيب كل من الأرجنتين، والصين، وفرنسا والبرازيل، حيث تصل بذلك المساهمات النسبية لهذه الدول الخمس ما يقرب من 89,3% من إجمالي صادراته الدولية... أما الدول الأخري والتى تأتي في المراكز المتأخرة بقائمة هذه المجموعة فتساهم بنصيب هامشي في هذه الصادرات.**

[5] معهد التخطيط القومي، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، .....مصدر سابق.

- **وبالنسبة لقوائم مجموعات الدول المصدرة للبقوليات فتشير إلى تركز الصادرات الدولية من الفول في عدد محدود من الدول ممثلة وعلى الترتيب في كل من أستراليا، وفرنسا، إنجلترا، والصين، حيث بلغ إجمالي صادرات الدول الأربع ما نسبته 90,2% من إجمالي الصادرات الدولية منه... وكذلك الحال أيضاً في حالة محصول العدس، وإن كان بدرجة أقل من التركز بين الدول الممثلة في المراكز المتقدمة داخل قائمة مجموعة الدول المصدرة له، والتى يأتى في مقدمتها وعلى الترتيب كل من كندا، وأستراليا، وتركيا، والهند، والولايات المتحدة، وعلى النحو المبين بالجدول المشار إليه.**
- **وفي حالة بذور زيوت الطعام والممثلة في كل من فول الصويا، وعباد الشمس والسمسم، فإن قوائم المجموعات الدولية المصدرة لها تكشف عن تركز الصادرات الدولية من بذور فول الصويا في عدد محدود من الدول والتى يأتى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ثم البرازيل، والأرجنتين، وباراجواي، وكندا حيث بلغت المساهمة النسبية للدول الخمس ما يقرب من 95,4% من إجمالي الصادرات الدولية من هذه البذور... أما بالنسبة لقائمة مجموعة الدول المصدرة لبذور عباد الشمس فتعد أكثر إتساعاً وأقل تركزاً عنه في حالة مجموعة فول الصويا، .. وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لقائمة مجموعة الدول المصدرة لبذور السمسم، حيث تزداد إتساعاً، وتقل تركزاً عنه في حالة مجموعة بذورعباد الشمس، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (2).**
- **وبالنسبة لقوائم مجموعات الدول المصدرة لزيوت الطعام فتكشف عن تركز الصادرات الدولية من زيوت ثمار ونوي النخيل في كل من ماليزيا، وأندونيسيا على الترتيب حيث بلغت جملة صادراتها منه ما نسبته 88,5% من إجمالي الصادرات الدولية منه خلال السنوات المشار إليها، بينما تتسع قوائم مجموعات الدول المصدرة لزيوت الأذرة، وفول الصويا، وعباد الشمس لعدد كبير نسبيا من الدول المصدرة وإن كان هناك تركز لنسبة كبيرة من الصادرات الدولية في عدد محدود من دول هذه المجموعات الثلاث، حيث ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 49,3% من إجمالى الصادرات الدولية من زيت الأذرة، كما ساهمت الأرجنتين بنسبة بلغت نحو41,8%، 30,5% من الصادرات الدولية من زيوت فول الصويا، وزيت عباد الشمس على الترتيب، كما ساهمت البرازيل بنسبة بلغت نحو 23,5% من صادرات زيت فول الصويا، كما**

ساهمت أوكرانيا بنسبة بلغت نحو21,2% من صادرات زيت عباد الشمس (جدول رقم2).

جدول رقم (2) الدول الرئيسية المصدرة للسلع الغذائية الرئيسية في قائمة الواردات المصرية ومساهماتها النسبية في إجمالى الصادرات الدولية منها في السنوات (2001-2005)

الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية (%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية(%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية
(1) القمح:	* الصين (5,4%)	* رومانيا (7,4%)
* الولايات المتحدة الامريكية (23,6%)	* روسيا الاتحادية (1,4%)	* روسيا الإتحادية (6,9%)
* فرنسا (13,4%)	* سوريا (1,2%)	* الأرجنتين (5.3%)
* كندا (12,7%)	* أخرى (7,2%)	* الولايات المتحدة الأمريكية (4,6%)
* أستراليا (12,7%)		* أوراجواي (3,9%)
* الأرجنتين (8,1%)	4- عدس:	* أخري (20,2%)
* روسيا الإتحادية (5,9%)	* كندا (36,8%)	
* المانيا (4,1%)	* أستراليا (13,6%)	7- بذور السمسم:
* أوكرانيا (2,9%)	* تركيا (13,2%)	* الهند (22,0%)
* طازخستان (2,7%)	* الهند (11,7%)	* السودان (19,1%)
* إنجلترا (2,2%)	* الولايات المتحدة (10,8%)	* أثيوبيا (10,0%)
* المجر (1,0%)	* سوريا (3,0%)	* نيجيريا (5,5%)
* أخرى (11,0%)	* الصين (2,5%)	* مينامار (3,5%)
	* نيبال (1,6%)	* باكستان (3,4%)
2- الأذرة الشامي:	* أخرى (6,8%)	* تنزانيا (2,6%)
* الولايات المتحدة الأمريكية (53,6%)		* تايلاند (2,1%)
* الأرجنتين (13,1%)	5- بذور فول صويا:	* بوركينا فاسو (2,1%)
* الصين (10,3%)	* الولايات المتحدة الأمريكية (46,3%)	* فنزويلا (1,9%)
* فرنسا (8,2%)	* البرازيل (31,1%)	* أخري (28,0%)
* البرازيل (4,1%)	* الأرجنتين (12,9%)	
* المجر (1,8%)	* باراجوى (3,6%)	8- زيت ثمار ونوي النخيل:
* أوكرانيا (1,3%)	* كندا (1,4%)	* ماليزيا (53,2%)
* جنوب افريقيا (1,1%)	* أخري (4,6%)	* أندونيسيا (35,3%)
* أخري (6,5%)		* أخري (11,5%)
	6- بذور عباد شمس:	9- زيت الأذرة:
3- فول:	* فرنسا (15,0%)	* الولايات المتحدة الامريكية (49,3%)
* أستراليا (34,8%)	* المجر (13,4%)	* فرنسا (3,9%)
* فرنسا (29,0%)	* أوكرانيا (13,4%)	* كندا (2,7%)
* أنجلترا (21,0%)	* بلغاريا (9,9%)	* أخرى (44,4%)

تابع جدول رقم (2) الدول الرئيسية المصدرة للسلع الغذائية الرئيسية في قائمة الواردات المصرية ومساهماتها النسبية في إجمالى الصادرات الدولية منها في السنوات (2001-2005)

الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية (%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية(%)	الدول الرئيسية المصدرة ومساهماتها النسبية
10- زيت فول الصويا:	12- السكر:	13- لحوم حيه وطازجة:[2]
* الأرجنتين (41,8%)	* البرازيل (34,9%)	* نامبيا * زيمبابوي
* البرازيل (23,5%)	* تايلاند (9,8%)	* السودان * كينيا
* الولايات المتحدة الأمريكية (8,0%)	* كوبا (4,5%)	* أثيوبيا * الكاميرون
* هولندا (4,8%)	* فرنسا (3,8%)	* بوركينا فاسو * جيبوتى
* المانيا (4,8%)	* المانيا (3,3%)	* غينيا * مالى
* أسبانيا (2,4%)	* بلجام (3,3%)	* النيجر * تايلاند
* أخري (14,8%)	* جنوب أفريقيا (2,7%)	* الهند * فيتنام
	* كولومبيا (2,7%)	* منغوليا * تركيا
11- زيت عباد الشمس	* الهند (2,3%)	* باكستان * أمريكا
* الأرجنتين (30,5%)	* موريشيوس (1,3%)	* كندا * نيكاراجوا
* أوكرانيا (21,2%)	* بولندا (1,0%)	* كوستاريكا * البرازيل
* فرنسا (6,7%)	* الدنمارك (0,7%)	* الأرجنتين * أوراجواي
* الولايات المتحدة الأمريكية (3,7%)	* تركيا (0,6%)	* باراجواي * هولندا
* المجر (2,6%)	* نيكاراجوا (0,5%)	* الدنمارك * فرنسا
* رومانيا (1,5%)	* أخري (26,0%)	* أيرلندا * بلجيكا
* أخرى (33,7%)		* أوكرانيا * أخرى (13 دولة)

المصدر:

(1) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (213)، القاهرة، فبراير 2009.

(2) www. FAOstat, trade, Grops

- **أما قائمة مجموعة الدول المصدرة للسكر فتكشف عن إتساعها وبدرجة كبيرة عنه في حالة القوائم الأخري للدول المصدرة للسلع الغذائية النباتية حيث تضمنها لعدد كبير من الدول المصدرة للسكر، وإن كان هناك تركز لنسبة كبيرة من الصادرات الدولية منه في السوق البرازيلية والتى بلغت ما نسبته 35% تقريباً.**
- **وأخيراً وبالنسبة لقائمة الدول المصدرة للحوم الحية والطازجة فتعد هى الأكثر إتساعاً بين قوائم مجموعات الدول المصدرة للسلع الغذائية، حيث تضمنها لما يزيد عن 45**

دولة تعد في حكم المصدر الصافى للحوم، فضلاً عن ما يتميز به هذه القائمة من توزع أقليمى للدول التى تشتمل عليها.

هذا، وإذا كانت مخاطر التعامل في الأسواق الدولية للسلع الغذائية، يمكن أن تنشأ عن قلة أعداد الدول المصدرة للسلعة الغذائية أو قلة الإنتاج منها بالقياس إلى الطلب عليها في هذه الأسواق، أوعن تدهورالإنتاج بالدول المصدرة لها لأسباب قهرية، أو لتغير السياسات الإنتاجية لهذه الدول (فضلاً عن ما قد يوجد من عوامل أخري)، فإن تركيبة المجموعات الدولية المصدرة للسلع الغذائية المشار إليها تحمل في مضمونها مؤشرات يمكن أن تعبر عن درجة المخاطر المحتملة التى يتوقع أن تواجه السوق المصرية في تعاملتها مع هذه الأسواق، والتى يمكن إيجازها فيما يلى:

- **قلة إحتمالات مواجهة الدول المستوردة، ومن بينها مصر، مخاطر تدبير إحتياجاتها من اللحوم، والسكر أو مخاطر إرتفاع أسعارها بالأسواق الدولية المصدرة لها، وذلك بالقياس إلى غيرها من الأسواق الدولية للسلع الغذائية الأخري، حيث كثرة أعداد الدول المصدرة للحوم، وكذلك المصدرة للسكر، ومن ثم كبر إحتمالات وجود المنافسة الحرة في كل من السوق الدولية لأي من السلعتين، فضلاً عن كبر احتمالات وجود الإستقرار النسبى في المعروض منها بالسوق الدولية حيث احتمالات تعويض النقص في المعروض منها بأي من الدول المصدرة، بالزيادات المحتملة في المعروض منها بدول أخري.**
- **قد توجد الاحتمالات الكبيرة لمواجهة الدول المستوردة لبذور زيوت الطعام أو المستوردة لزيوت الطعام النباتية مخاطر تدبير إحتياجاتها الكمية من هذه البذور والزيوت، أو إرتفاع أسعارها بالأسواق الدولية المصدرة لها في حالة التعامل مع السوق الدولية للبعض من السلع الفردية منها مثل السوق الدولية لتصدير بذور فول الصويا، والسوق الدولية لتصدير زيت الأذرة، والسوق الدولية لتصدير زيت ثمار ونوي النخيل، حيث قلة أعداد الدول المصدرة لكل من هذه السلع الثلاث... ومع ذلك فإن فرص تدبير الدول المستوردة لإحتياجاتها من زيوت الطعام إما في صورة بذورها الخام، أو في صورة الزيوت المستخرجة منها، ومن الأسواق الدولية المصدرة لها، إلى جانب تنوع هذه البذور، وزيوتها وبإعتبارها بدائل لبعضها البعض، فإن كل ذلك يضعف من إحتمالات مواجهة الدول المستوردة لزيوت الطعام لمخاطر التعامل في الأسواق الدولية المصدرة لها.**

- **وبالنسبة للأذرة الشامي، والبقوليات من فول، وعدس فتبدو الإحتمالات كبيرة لمواجهة الدول المستوردة لها لمخاطر التعامل مع الأسواق الدولية المصدرة لها، إما من منظور تدبير إحتياجاتها الكمية منها أو إرتفاع أسعارها، حيث قلة أعداد الدول المصدرة لها إلى جانب تركز النسبة الأكبر من الصادرات منها في عدد أقل من هذه الدول.**
- **قد يبدو التعامل مع الأسواق الدولية المصدرة للقمح أقل مخاطرة عنه في حالة الأسواق الدولية لكل من الأذرة الشامي، والبقوليات، حيث وجود عدد أكبر من الدول المصدرة للقمح مع إنخفاض نسبة تركز صادراتها منه بين دول هذه السوق عنه في حالة الأسواق الدولية للأذرة، والبقوليات، ومن ثم قد تبدو إمكانية تدبير الإحتياجات الكمية للدول المستوردة من القمح أكثر إحتمالاً، عنه في حالة كل من الأذرة الشامي، والبقوليات.**

إن ما سبق الإشارة إليه من نسبية إحتمالات المخاطر المتوقع أن تواجه الدول المستوردة في تدبير إحتياجاتها من الأسواق الدولية المصدرة للسلع الغذائية المشار إليها، لا ينفى حقيقة وجود التأثير الكبير المحتمل لسلوكيات أو سياسات البعض من الدول المصدرة للسلع الغذائية على المعروض منها بالسوق الدولية، وذلك إما بسبب كبر نصيبها النسبى في إجمالي الصادرات الدولية من سلعة فردية أو أكثر، أو بسبب تأثير هذه السلوكيات أو السياسات على تعديل أو توجيه إستخدامات الموارد الزراعية المستغلة بين البدائل السلعية المختلفة.... ومن نماذج الدول المصدرة ذات الإحتمالات الكبيرة لتأثير سياساتها وسلوكياتها على المعروض والأسعار بالأسواق الدولية للسلع الغذائية، تأتى الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة هذه النماذج ليس فقط بسبب كبر نصيبها النسبى في الصادرات الدولية من سلع فردية، بل لكونها تشارك بالعدد الأكبر من السلع في صادراتها إلى الأسواق الأخري، ثم يليها في ذلك أيضا فرنسا ثم الأرجنتين، وكندا، حيث يشارك كل منها في الصادرات الدولية بأكثر من سلعة، كما يظل هناك أيضاً البعض الآخر من الدول التى يتوقع أن يكون لسياساتها تأثير ملموس على السوق الدولية لسلعة غذائية معينه مثل البرازيل،أو أستراليا، وعلى نحو ما يشير إليه ضمنيا الجدول رقم (2) المشار إليه من قبل، وهو ما قد يفرض الحاجة إلى المعرفة بالسياسات الزراعية المنتظرة لمثل هذه الدول، وتوقعات تأثيراتها المحتملة على السوق الدولية للسلع الزراعية.

(3) الحالة الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء:

(1/3) في عام 2006 صدر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تقرير عن الزراعة في العالم في مواجهة عامي 2030، 2050... ولقد تضمن هذا التقرير تحليل إتجاهات الإستهلاك والطلب على الغذاء في السوق العالمية إلى جانب الإنتاج من السلع الغذائية خلال فترة العقود الأربع السابقة للقرن الحالي، فضلاً عن التوقعات المستقبلية والرؤي حول إستهلاك وإنتاج السلع الغذائية وتجارتها الدولية حتى عامي 2030، 2050. ولقد عكست تحليلات هذا التقرير وجود التباينات بين المجموعات الدولية الأقليمية من حيث إتجاهات الإستهلاك، والإنتاج من السلع الغذائية سواء خلال العقود الماضية أو توقعاتها المستقبلية حتى عام 2050... أما على المستوي العالمي فيمكن إيجاز الإفتراضات والنتائج التى تضمنها هذا التقرير فيما يلى:

(1/1/3) السكان، والإستهلاك الفردي، والتغذية: إستناداً على بيانات وتوقعات الأمم المتحدة لتعداد سكان العالم، ودراسات وتوقعات البنك الدولى عن النمو الإقتصادي العالمي ومتوسط الدخل الفردي للسكان جاءت نتائج وإفتراضات التقرير فيما يتصل بهذه القضايا على النحو الذي يمكن إيجازه في النقاط التالية:

- **لقد وصل معدل النمو السكانى في العالم إلى قمته في النصف الثانى من عقد الستينات حيث بلغ نحو 2.04 سنويا، إلا أنه أنخفض ليصل إلى نحو 1.35% سنويا خلال النصف الثانى من عقد التسعنيات، كما يتوقع أن يواصل الإنخفاض ليصل إلى نحو 0.7 سنويا خلال السنوات (2025–2030) ثم إلى 0.33% سنويا خلال السنوات (2045–2050). ومع هذه التوقعات، يأتى توقع زيادة أعداد سكان العالم من نحو 6071 مليون نسمة في عام 2000 ليصل إلى نحو 7197 مليون نسمة في عام 2015 ثم إلى 8130 مليون نسمة من عام 2030، وإلى 8919 مليون نسمة في عام 2050... وتشتمل هذه التوقعات في مضمونها على التباين في معدلات النمو السكانى وإتجاهاتها بين المجموعات الدولية المختلفة، حيث يتوقع، وعلى سبيل المثال، تناقص أعداد سكان دول شرق آسيا، وبمعدل سنوى 0.2% خلال الخمس سنوات الأخيرة (2045–2050)، بينما يتوقع، وعلى الجانب الآخر إستمرار زيادة أعداد سكان دول أفريقيا ولكن بمعدل منخفض يصل إلى نحو 1.2% سنويا خلال نفس فترة الخمس سنوات المشار إليها، كما يتوقع أن تنحصر الزيادات المطلقة في إعداد سكان العالم مع عام 2050 في مجموعة الدول النامية، والتى يتوقع أن يتضاعف تعداد سكان البعض منها عن ما هو عليه الآن...**

إن هذه التوقعات تطرح بدورها التساؤل عن مدي إمكانية تحسين مستوى الإستهلاك الغذائى والتغذية في المستقبل القريب؟ . وهنا يخلص التقرير المشار إليه إلى أن الزيادات السريعة في النمو السكانى في بعض الدول قد تصبح عائقاً هاماً أمام تحسين الأمن الغذائى في هذه الدول حتى إذا ما توقف سكان العالم (في مجموعه) عن النمو.

- **من المتوقع زيادة الناتج المحلى الإجمالي العالمي بمعدل سنوي يبلغ نحو 3.1% خلال الفترة ما بين (2000، 2030) وبنحو 3.2% سنويا خلال الفترة ما بين عامي (2030، 2050)، ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى على مستوى العالم بمعدل يصل إلى نحو2.1%، 2.7% سنويا خلال كل من الفترة الأولي، والثانية على الترتيب، وذلك مقابل معدل سنوي في السنوات السابقة بلغ نحو 1.3% خلال السنوات (1980–1990)، ونحو 1.2% خلال السنوات (1990–2000). ومع توقع زيادة نصيب الفرد من الدخل المحلى الإجمالي، والتباينات في معدل زيادته بين المجموعات الدولية المختلفة، تأتى توقعات زيادة الطلب على الغذاء، وبما يعنيه ذلك من تحسن مستوي التغذية، والتخفيف من الجوع وسوء التغذية بين السكان (مع التباينات الأقليمية أيضاً على هذا الجانب)... وهنا يخلص التقرير إلى إحتمالات انخفاض أعداد ونسبة الفقراء وحالات سوء التغذية بين السكان على المستوي العالمي.**

- **من المتوقع أيضاً أن يصاحب تحسين مستوي الإستهلاك الفردي من الغذاء على المستوي العالمي، الأرتفاع بمستوي نصيبه من السعرات الحرارية ليزداد من 2789 سعراً حراريا/يوم في المتوسط خلال السنوات (1999–2001) ليصل إلى نحو 2950 سعراً حرارياً/يوم في عام2015، ثم إلى 3040 سعراً حرارياً/يوم في عام 2030 ثم إلى 3130 سعراً حرارياً/يوم في عام 2050 ... ومع هذه التوقعات، يأتى أيضاً توقع التغير في توليفة الوجبات الغذائية من السلع الغذائية على المستوي العالمي، وعلى النحو المبين بالجدول رقم(3)، والذي يمكن أن يعكس توقع التحسن في مستوي الوجبات الغذائية، حيث توقع زيادة الأستهلاك من اللحوم، ومن الألبان ومنتجاتها بالوجبات الغذائية، ومن ثم تحسن مستوي التغذية، خاصة في الدول النامية.**

(2/1/3) <u>الإستهلاك، والإنتاج من مجموعات السلع الرئيسية</u>: يسجل نمو الإنتاج، والإستهلاك من السلع الزراعية والغذائية خلال فترة العقود الأربع السابقة للقرن الحالي، وكذلك توقعاتها المستقبلية وحتى عام 2050 النتائج التالية:

- **حقق الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية وغير الغذائية، وعلى المستوي العالمي، معدلات زيادة سنوية تراوحت ما بين 2,1%، 2,3% خلال فترة العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى، مع تحقيق معدلات نمو أعلى في مجموعة الدول النامية تراوحت ما بين 3,4%، 3,8%، وبما يعكس نتائج التنمية، وغيرها من العوامل، في بعض البلدان النامية الكبيرة مثل الصين... كما تعكس هذه المعدلات العالمية أيضاً أرتفاع نصيب السلع الزراعية ذات القيم النقدية المرتفعة (مثل المنتجات الحيوانية) في الإنتاج الزراعي..... أما بالنسبة للمستقبل فمن المتوقع أن تسجل الزراعة العالمية تباطئ ملحوظ في معدلات نمو الإنتاج الزراعي والتى يتوقع أن تصل إلى 1,5% سنويا خلال فترة العقود الثلاث الأولى من القرن الحالي وحتى عام2030، ثم إلى 0,9% سنويا خلال فترة العقدين التاليين وحتى عام 2050....**

جدول رقم (3) التغيرات في التوليفة السلعية للوجبة الغذائية للفرد على المستوي العالمي (كجم/فرد/سنة)

السلع الغذائية	1979–1981	1989–1991	1999–2001	2030	2050
1– حبوب (طعام)	160,1	171,0	165,4	165,0	162,0
حبوب (إجمالي)	325,0	329,3	308,7	331,0	339,0
2– جذور ودرنات	73,4	64,5	69,4	75,0	75,0
3– سكر خام	23,4	23,3	23,6	26,0	27,0
4– بقوليات جافة	6,5	6,2	5,9	6,0	6,0
5– زيوت وبذور زيتية (معادل الزيوت)	8,3	10,3	12,0	16,0	17,0
6– لحوم	29,5	33,5	37,4	47,0	52,0
7– ألبان ومنتجاتها (فيما عدا الزبد) (معادل لبن خام)	76,5	76,9	78,3	92,0	100,0
8– سلع غذائية أخري (كالوري/ فرد/ يوم)	224,0	241,0	289,0	325,0	340,0
إجمالي الطعام (كالوري/فرد/يوم)	2549	2704	2789	3040	3130

المصدر: F.A.O, world agriculture: towards 2030/2050, Rome, June 2006.

ويترجم الانخفاض المتوقع في معدلات النمو خلال العقود الأخيرة المشار إليها بالإنخفاض المتوقع في معدلات النمو السكانى، وما حققته أعداد متزايدة من الدول من إرتفاع تدريجي في الإستهلاك الفردي من السلع الغذائية والوصول به إلى مستويات متوسطة أوعالية ... فالوصول بالإستهلاك الفردي من الغذاء إلى مستويات متوسطة أو عالية يعد قيداً هاماً على نمو إضافي في الإستهلاك الفردي من الغذاء في العديد من الدول التى حققت زيادة بمعدلات مرتفعة في الماضى، ومن بينها، وعلى سبيل المثال، الصين... وعلى النقيض من ذلك، فإن الدول النامية التى سجلت معدلات نمو منخفضة في الإستهلاك الفردي في الماضى، والتى مازالت تتميز بإنخفاض الإستهلاك الفردي من الغذاء بها مع وجود إمكانيات وإحتمالات تحقيقها لنمو إقتصادي إضافى، قد تصل إلى معدلات نمو متسارعة في الإستهلاك الفردي من الغذاء... وأخيراً قد تكون الزراعة العالمية في حاجة إلى المزيد من الإعتماد على الإستخدامات غير الغذائية للإنتاج من السلع الزراعية في المستقبل إذا ما أستهدف الوصول بمعدلات النمو في الإنتاج الزراعي إلى معدلات قريبة مما تحققت في الماضى... وقد يكون إنتاج الوقود الحيوي أحد مجالات التغلب على قيد الطلب المحدود للإستهلاك البشري من الغذاء، ومن ثم توليد طلب إضافى بغرض تحسين معدلات النمو في الإنتاج الزراعي.

- **وبالنسبة لمجموعة محاصيل الحبوب فيشير تطور الإنتاج منها خلال فترة العقود الأربع الأولي إلى زيادتها، ولكن بمعدلات متناقصة، حيث بلغ معدل الزيادة في الإنتاج منها نحو2,1%، 1,7%، 1,2%، 1,1% سنويا في كل من العقود الأربع على التوالي وحتى عام 2001. ولقد بلغ الإنتاج من الحبوب خلال عام2001 ما يقرب من 1,9 مليار طن، وأزداد ليصل إلى نحو 2,0مليار طن في عام 2005، ومن المتوقع زيادته ليصل إلى نحو2,9 مليار طن مع عام 2030 ثم إلى 3,01مليار طن مع عام2050، وهو ما يرفع من نصيب الفرد من المتاح منها خلال هذا العام ليصل إلى نحو 340كجم (لجميع الإستخدامات الغذائية وغير الغذائية) وبنسبة زيادة تبلغ نحو 10% عنه في عام2001/1999، والذي بلغ نحو 309كجم للفرد، وبمستوي أقل عنه في السنوات السابقة، بسبب الإنخفاض الحاد في متوسط نصيب الفرد من الحبوب في الدول التى مرت بمرحلة التحول الإقتصادي... ولهذا ومع توقع إسترداد هذه الدول للمستوي المرتفع لنصيب الفرد منها والذي حققته من قبل، بالإضافة إلى إستمرارية التنمية في الدول النامية، فمن المتوقع أن يرتفع متوسط نصيب الفرد منها**

على المستوي العالمي ليصل إلى نفس المستوي السابق والمحقق في منتصف الثمانينات.

إن نصيباً كبيراً من الزيادات المتوقعة من الإنتاج العالمي من الحبوب يتوقع أن يذهب كأعلاف للحيوانات الزراعية (وبصفة رئيسية الحبوب الخشنة)، وخاصة في الدول النامية التى تسعى إلى التوسع في إنتاجها الحيوانى والداجنى... وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو المتوقعة في الإنتاج من الحبوب من نحو1,2% سنويا خلال فترة العقود الثلاث الأولي من هذا القرن إلى نحو0,6% سنويا خلال العقدين التالين وحتى عام 2050، إلا أن الزيادة المطلقة من الإنتاج منها عام 2050، عنه في عام 2001، والبالغة نحو1,1مليار طن يجب أن لايقلل من شأنها أمام محدودية الموارد الأرضية والمائية بدرجة أكبر عنه في الماضى فضلاً عن محدودية إحتمالات النمو المستمر في الإنتاجية الزراعية ... وهنا أيضاً ليس من المتوقع أن تتوافر لجميع الدول القدرة على زيادة إنتاجها من الحبوب بما يساير الزيادة في إستهلاكها منها، ولهذا فمن المتوقع إستمرار الدول النامية التى تعد في حكم المستورد الصافى للحبوب، في إستيراد العجز لديها والذي يتوقع أن يصل إلى نحو300مليون طن مع عام2050 مقابل عجز(صافى واردات) بلغ نحو 112مليون طن في عام 2001، ومن ثم توقع زيادته بما نسبته 270% عنه في العام الأخير، وقد تبدو هذه الزيادة أقل عنه في العقود الأربع السابقة والتى بلغت ما يقرب من500%، إلا أن العنصر الجديد في توقعات التقرير المشار إليه، هو تحول الدول التى مرت بمرحلة التحول الإقتصادى من مستورد صافى للحبوب، وبكمية بلغت نحو 43 مليون طن في عام 1993، إلى مصدر صافى للحبوب وبمتوسط سنوي بلغ نحو 18مليون طن في السنوات 2002–2004، مع توقع زيادة صادراتها منها في المستقبل.... ولهذا فمن المتوقع إنضمام مجموعة الدول الأخيرة إلى مجموعة الدول التقليدية المصدرة للحبوب (في أمريكا الشمالية، وأستراليا، والإتحاد الأوروبى وغيرها من الدول النامية المصدرة).

وعلى مستوي الإنتاج من المحاصيل الفردية المكونة لمجموعة الحبوب، والممثلة في كل من القمح، والأرز، والحبوب الخشنة، فتتماثل جميعها من حيث الإتجاه العام للإنتاج منها خلال العقود المشار إليها، حيث نمو الإنتاج بمعدلات متناقصة بلغت نحو2,5%، 2,3%، 1,9%، 1,7% في كل من العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى وعلى الترتيب في حالة الأرز، ونحو 2,4%، 1,9%، 1,2%، 0,9% في كل من هذه العقود في حالة القمح، كما بلغت في حالة الحبوب الخشنة ما يقرب من 1,8%، 1,2%، 0,9%، 0,9% في كل من العقود الأربع وعلى الترتيب. أما التوقعات المستقبلية لنمو الإنتاج منها خلال السنوات 2001–2030 فتقدر بنحو 1,1%، 0,8%،

1,4% سنويا بالنسبة لكل من القمح، والأرز، والحبوب الخشنه على الترتيب، كما يتوقع أن تنخفض هذه المعدلات خلال فترة العقدين التاليين وحتى عام 2050 لتصل إلى نحو0,5%، 0,2%، 0,8% بالنسبة لكل من المحاصيل الثلاث وعلى الترتيب.... وبالنسبة للإستهلاك من هذه الحبوب، فإن التقرير التاريخى لمتوسط أستهلاك الفرد من الأرز يشير إلى تناقصه، حيث يلاحظ ذلك في العديد من الدول الأسيوية في كل من جنوب، وشرق آسيا. حيث أنخفض متوسط الإستهلاك الفردي من الأرز في شرق آسيا من 122كجم في عام 1984 ليصل إلى نحو114,0كجم في عام 2001، أما في جنوب آسيا فقد أنخفض متوسط إستهلاك الفرد من الأرز من 89كجم في عام1991 ليصل إلى 83 كجم سنويا خلال العشر سنوات الأخيرة... ومن المتوقع إستمرار الإتجاه نحو تناقص الإستهلاك الفردي منه ومن ثم إنخفاض متوسط الإستهلاك الفردي من الأرز بالدول النامية خلال العقود الجارية من القرن الحالي وحتى عام2050 وعلى النقيض من ذلك في حالة كل من القمح، والحبوب الخشنة حيث يتوقع إستمرارية تزايد الإستهلاك الفردي عنها..

لقد إعتمدت الغالبية الكبيرة من الدول النامية في تغطية جانب كبير من إستهلاكها المتزايد من القمح على الواردات... فمع إستبعاد كل من الأرجنتين، والصين، والهند، من قائمة الدول النامية، تقدر الواردات الصافية السنوية من القمح بالنسبة لباقى الدول النامية بنحو20مليون طن في السنوات 1969-1971، وتزداد لتصل إلى نحو 75 مليون طن في السنوات 1999-2001، وحيث أزداد إستهلاكها السنوي من القمح من 62 مليون طن في الفترة الأولي ليصل إلى نحو155 مليون طن في الفترة الأخيرة، وهو ما يشير إلى تغطية هذه الدول لما يقرب من 60% من الزيادة في إستهلاكها عن طريق الزيادة في وارداتها من القمح... وكما هو معلوم هناك العديد من الدول التى تعتمد كلية على الواردات لتغطية الزيادة في إستهلاكها من القمح، ومنها الدول غير المنتجة له، وكذلك الدول التى تواجه ندرة كبيرة في الأراضى، والمياه اللازمة للتوسع في زراعته... وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، فإنه لمن المتوقع إستمرارية إعتماد الدول النامية، وبعد استبعاد الدول الثلاث المشار إليها، على الواردات لتغطية ما يقرب من 50% من الزيادة في إستهلاك من القمح ... وبصفة عامة، فإنه لمن المتوقع أن تزداد واردات الدول النامية (مع استبعاد الأرجنتين) من القمح بكميات تبلغ نحو 74 مليون طن في بداية هذا القرن، ونحو 150 مليون طن في عام 2030 ثم بكمية تصل إلى نحو 190 مليون طن في عام 2050... إن هذه الزيادة الكبيرة المتوقعة في واردات الدول النامية من القمح

يمكن أن تعكس توقع تحول الهند، والصين إلى مستورد صافى للقمح مرة أخري، وبعد الإتجاه القريب الذي أظهر إنخفاضاً كبيراً في واردات الهند من القمح وتحولها إلى مصدراً صافيا له.

وبالنسبة للحبوب الخشنة فمن المتوقع إستمرارية النمو في الإستهلاك منها، وخاصة في أغراض الأعلاف الحيوانية إلى جانب التغذية البشرية، وقد يضيف إستخدامها في غرض إنتاج الوقود الحيوى بعداً آخر في المستقبل، وقد تشهد العقود الثلاث الأولي من القرن الحالي زيادة كبيرة في الإنتاج والإستهلاك العالمي من الحبوب الخشنة عنه في العقود الثلاث الماضية التى شهدت إنكماشاً كبيراً في إستخدام هذه الحبوب كأعلاف في إقتصاديات دول التخطيط المركزى سابقا في أوروبا، حيث يتوقع أن يزداد نصيب الدول النامية في إستخدامات الحبوب الخشنة لغير أغراض التغذية البشرية، والذى بلغ نحو 39% من إجمالي هذه الإستخدامات في عام 2001/2000 مقابل حصة بلغت نحو 17% منذ الثلاث عقود السابقة لهذا العام... وقد يزداد نصيبها من الإستهلاك غير البشرى من هذه الحبوب ليصل إلى نحو 52% في عام 2030 ثم إلى 56% مع عام 2050.

- **وبالنسبة للمنتجات الحيوانية فمن المتوقع أيضاً أن ينمو الإنتاج، والإستهلاك منها بمعدلات متناقصة في المستقبل بالقياس إلى معدلات النمو الكبيرة في العقود السابقة، مع زيادة نصيب الفرد منها وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (3)..... فبالنسبة للحوم وعلى المستوي العالمى أزداد الإنتاج، والأستهلاك العالمي منها خلال الأربع عقود الأخيرة من القرن الماضى بمعدلات سنوية بلغت نحو 3,0%، 2,9، 2,9%، 2,7% على الترتيب، والتى تشتمل في مضمونها على زيادة الإنتاج والإستهلاك من اللحوم في الصين بمعدلات كبيرة خلال هذه الفترة حيث أرتفع متوسط نصيب الفرد من 9كجم إلى 50 كجم في السنة في الثلاث عقود الأخيرة من الفترة المشار إليها، ويقابل ذلك من جهة أخري إنكماش الإنتاج والإستهلاك من اللحوم في دول التخطيط المركزى السابقة خلال نفس الفترة... ولذلك لا يتوقع أن يستمر نمو الإنتاج، والإستهلاك من اللحوم بنفس المعدلات في المستقبل... ولهذا فمن المتوقع نمو الإنتاج والإستهلاك من اللحوم على المستوي العالمي بمعدل يصل إلى 1,7% سنوياً خلال فترة الثلاث عقود الأولي من القرن الحالي، وينخفض إلى 1.0% سنويا خلال فترة العقدين التاليين وحتى عام 2050... أما على مستوي الدول النامية والتى حققت معدلات مرتفعة في إنتاجها وإستهلاكها من اللحوم تراوحت ما بين 4,9%، 5,6% خلال فترة العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى، فمن المتوقع أن يزداد إنتاجها وإستهلاكها**

منها خلال فترة الثلاث عقود الأولي من القرن الحالي بمعدل 2,4% سنويا، وتنخفض إلى 1,3% سنويا خلال فترة العقدين الأخيريين، حيث مازال نصيب الفرد من اللحوم في كثير من هذه الدول عند مستويات منخفضة تقترب من 16كجم/فرد/سنة، ومن ثم وجود المجال لزيادة إستهلاكها من اللحوم، ويقابل ذلك من جهة أخري وجود الكثير أيضاً من هذه الدول التى وصلت بنصيب الفرد منها إلى مستويات مرتفعة.

وبالنسبة للألبان ومنتجاتها، وعلى الرغم مما حققته الدول النامية من معدلات نمو مرتفعة تراوحت ما بين 3,4%، 4,0% سنويا في إستهلاكها وإنتاجها من اللحوم خلال العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى، إلا أن الإنتاج، والإستهلاك منها على المستوي العالمي نمى بمعدلات تراوحت ما بين 0,8%، 1,4% سنويا خلال نفس الفترة، وذلك أمام الإنكماش المتزايد في إستهلاك وإنتاج مجموعة دول التخطيط المركزي منها... أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية للإنتاج، والإستهلاك من الألبان ومنتجاتها فمن المتوقع أن تزداد، وعلى المستوى العالمى، بمعدل سنوي يبلغ نحو 1,4% خلال السنوات 2001-2030، وينخفض إلى 0,9% خلال السنوات (2030-2050)، مع توقع زيادته بمعدلات سنوية أعلى في الدول النامية تصل إلى 2,5%، 1,3% في كل من الفترتين على الترتيب، حيث مازالت هناك الإحتمالات أمام كثير من الدول النامية لزيادة أستهلاكها من الألبان، وأرتفاع نصيب الفرد منها في هذه الدول.

- وبالنسبة لمجموعات بذور، وزيوت الطعام النباتية فقد سجلت السوق العالمية توسعاً سريعاً من الإنتاج والإستهلاك منها خلال السنوات 1961-2001، وبمعدلات تراوحت ما بين 3,9%، 4,0% سنويا على المستوى العالمي، وما بين 4,6%، 5,0% على مستوي الدول النامية، حيث كان زيادة الإستهلاك الغذائى عبر هذه السنوات من العوامل الدافعة إلى ذلك، فضلاً عن التوجه الأخير نحو إستخدام هذه البذور في إنتاج الوقود الحيوي، وقد ساعد على ذلك توافر الأراضى المناسبة لإنتاج هذه النوعيات من المحاصيل الزراعية في البلدان النامية وفي العالم..... ولهذا فمن المتوقع أن يستمر الإنتاج، والإستهلاك من هذه البذور والزيوت في الزيادة وبمعدلات مرتفعة نسبيا في المستقبل حيث مازال الإستهلاك من الغذاء عند مستويات منخفضة وغير مرضية إلى جانب ارتفاع المرونة الدخلية للطلب على الزيوت في كثير من الدول، حيث يتوقع زيادة الإنتاج، والإستهلاك منها على المستوى العالمي بمعدل سنوي يبلغ 2.3% خلال السنوات 2001-2030، وينخفض إلى 1,6% خلال السنوات 2030-2050...

كما يتوقع نمو الإنتاج والإستهلاك منها على مستوي الدول النامية بمعدلات سنوية قريبة من معدلات نموها على المستوي العالمي.... ومع ذلك فإن الإهتمام المتزايد بإستخدام هذه الزيوت في غرض إنتاج الوقود الحيوي قد يضيف مساراً آخر إضافى لزيادة الإنتاج، والإستهلاك منها.

- **وبالنسبة للسوق العالمية للسكر فلها سماتها الخاصة، والتى يمكن أن تحدد التوقعات المستقبلية بالنسبة لها، ومن هذه السمات: (1) الزيادة الكبيرة في إستهلاك الغذاء في الدول النامية خلال فترة العقود الثلاث الأخيرة والتى أزدادت بمعدل يبلغ 3,2% سنويا، (2) ظهور العديد من الدول النامية كمستورد صافى للسكر لتغطية ما يوجد لديها من عجز في الأنتاج منه حيث أزدادت وارداتها منه من نحو 10 مليون طن إلى نحو 29,0 مليون طن في نفس الفترة، (3) الدور المتنامي للبرازيل كمنتج للسكر وبتكلفة منخفضة، وكمصدر له حيث أزداد إنتاجها من 7,5 مليون طن إلى 32 مليون طن، كما أزدادت صادراتها من 1,0مليون طن إلى 11,0 مليون طن خلال نفس الفترة، (4) الإستخدام المتزايد لقصب السكر في غرض إنتاج الوقود الحيوي (خاصة في البرازيل التى تستخدم ما يقرب من 50% من إنتاجها من القصب لهذا الغرض)، (5) بعد مرور سنوات كثيرة من الحماية الكبيرة لقطاع السكر، وانخفاض الواردات منه في الدول الصناعية، وتحولها إلى مصدر صافى له منذ منتصف الثمانينات، بسبب حماية القطاع بدول الإتحاد الأوروبى، وإحلال الأذرة السكري في إنتاج السكر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فمن المتوقع أن ينقلب الوضع في الدول الصناعية في الاتجاه المعاكس، وتزداد وارداتها المستقبلية منه... كذلك هناك الكثير من الدول النامية التى مازال نصيب الفرد من السكر بها عند مستويات منخفضة، ومن ثم وجود إحتمالات زيادة إستهلاكها من السكر... كما أن إحتمالات التوسع في إستخدام قصب السكر لغرض إنتاج الوقود الحيوي، قد يبقى على معدلات نمو الإنتاج، والطلب الكلي (لجميع الإستخدامات) على السكر دون الإنخفاض في خط يساير تباطئ الطلب عليه كغذاء.**

لقد سجلت السوق العالمية للسكر نمو الإنتاج منه على المستوي العالمي خلال فترة العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى بمعدلات سنوية بلغت 2,4%، 2,3%، 1,7%، 1,7% في كل منها وعلى الترتيب، كما أزداد الأستهلاك السنوي منه بغرض الغذاء بمعدلات بلغت نحو 2,1%، 1,8%، 1,6%، 2,0% في كل من العقود الأربع على الترتيب، بينما أزدادت الإستخدامات غير الغذائية منه بمعدلات بلغت نحو

7,9%، 8,2%، 2,7%، 0,8% في كل من هذه الفترات على التوالي... ولهذا جاءت التوقعات بزيادة الإنتاج العالمي من السكر خلال السنوات 2001-2030 بمعدل سنوي يبلغ 1,7%، وينخفض إلى 1,3% خلال فترة العقدين التاليين حتى عام 2050، أما الإستهلاك منه في غرض الغذاء فيتوقع زيادته بمعدل سنوي 1,3%، 0,7% في كل من الفترتين على الترتيب.

أما إستخداماته في غير الأغراض الغذائية فيتوقع زيادتها بمعدل سنوي يبلغ 4,6% خلال الفترة الأولي، ونحو 3.2% خلال الفترة الثانية وحتى عام 2050.

(3/1/3) <u>التجارة الدولية</u>: وفي إطار التوقعات المستقبلية للتقرير عن إتجاهات ومعدلات النمو في الإنتاج والإستهلاك من السلع الزراعية والغذائية، وتبايناتها بين المجموعات الدولية خلال الفترة منذ بداية القرن الحالي وحتى عام 2050، وعلى النحو المشار إليه، تأتى التوقعات أيضاً بنمو التجارة الدولية في السلع الزراعية، وبصفة رئيسية تجارة الحبوب، والمنتجات الحيوانية والزيوت النباتية، والسكر، مع إنحصار جانب الواردات منها وفي غالبيتها على مجموعة الدول النامية، وحيث يتوقع أن تكون زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية هى الدافعة إلى زيادة وارداتها منه، بينما يتوقع محدودية النمو في صادراتها التقليدية إلى الدول المتقدمة.

وأخيراً تأتى إستخلاصات التقرير المشار إليه لتشير إلى أن تناقص معدلات النمو السكانى المتوقعة والوصول إلى قمة التعداد السكانى مع منتصف القرن الحالي، يساهم في التخفيف من معدل الضغوط المتصاعدة على الموارد الزراعية، وعلى البيئة، من قبل التوسع في الزراعة... ومع ذلك يظل توقع وجود قفزات كمية في إنتاج العديد من السلع الزراعية في أكثر من دولة أو أقليم، من الإحتمالات القائمة.. وعلاوة على ذلك فمن المتوقع أن تتركز الضغوط المتصاعدة على الموارد الزراعية في الدول التى مازالت عند مستويات منخفضة في إستهلاكها من الغذاء، مع إرتفاع معدلات النمو السكانى بها، وضعف مواردها الزراعية. وهنا تأتى مخاطر إنعدام الأمن الغذائى لفترة قد تمتد طويلاً في عدد من الدول وسط عالم لديه مصادر للغذاء والإمكانيات لإنتاج المزيد منه. وقد تؤدي زيادات متسارعة في إستخدام المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي إلي التخفيف من تباطؤ معدلات النمو المتوقعة في الزراعة، وذلك مع فرضية غياب العوائق أمام تجارة الوقود الحيوي..... وقد يستفيد من ذلك العديد من الدول في أمريكا اللاتينية، وفي جنوب وشرق آسيا، وفي أفريقيا، بما في ذلك بعض الدول التى تفتقر إلى الغذاء، والأمن الغذائى.. وإذا كان حدوث ذلك ليس بالأمر المؤكد، إلا أن هذه القضية تفرض الحاجة إلى تحليلها وتقييمها بشكل جاد من حيث البحث عن

تأثيراتها العكسية المحتملة على الأمن الغذائى للفقراء، وعلى القدرة على إتاحة الغذاء إذا ما أرتفعت أسعار الغذاء بسبب تحول الموارد الزراعية لإنتاج المحاصيل اللازمة لإنتاج الوقود الحيوي، وذلك إلى جانب تحليل وتقييم التأثيرات البيئية الناشئة عن التوسع في المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل على حساب مساحة المراعي، والغابات.

(2/3) وفي عام 2009 صدر عن منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التنمية والتعاون الإقتصادي تقريراً مشتركا عن الزراعة العالمية خلال السنوات 2009–2018، ومتضمناً تحليلاً موجزاً للإتجاهات في الأسواق العالمية السلعية وفي أسعار الغذاء بها إلى جانب تحليل أثر الأزمات المالية والإقتصادية على الزراعة، والغذاء ومنتهياً بالتساؤل عن مدى قدرة الزراعة العالمية على مقابلة الطلب المتزايد على الغذاء في العالم. ويستند هذا التقرير في تساؤله على التقديرات المتوقعة عن الحاجة إلى الغذاء في الأسواق العالمية حتى عامي2030، 2050، والمشار إليها في مضمون التقرير السابق (بالبند 1/4).. حيث تشير هذه التقديرات إلى زيادة إحتياجات الدول النامية من الغذاء بنسبة 60% في عام 2030 عنه في عام 2001، ثم مضاعفتها في عام 2050، وهو ما يعنى الحاجة إلى زيادة الإنتاج العالمي من الغذاء بنسبة 42%، 70% في كل من العامين على الترتيب.

وللإجابة علي التساؤل المشار إليه تناول التقرير مناقشة الإحتمالات المتاحة لزيادة الأراضى المنزرعة، وتوقعات نمو الإنتاجية الزراعية، والمنافسة المتزايدة على المياه، وحيث خلص التقرير إلى ما يمكن إيجازه فيما يلى:

- **مازال هناك المزيد من الأراضى القابلة للزراعة، حيث تبلغ المساحة الأرضية الكلية المتاحة والتى تعد ملائمة وبدرجة عالية للزراعة المطرية نحو 4300 مليون هكتار، بينما تبلغ المساحات التى يجرى زراعتها حاليا نحو 1400 مليون هكتار... وتشير التقديرات إلى وجود ما يقرب من 1560 مليون هكتار من الأراضى تعد متاحة حاليا للتوسع في زراعة المحاصيل، حيث يتواجد أغلبها في أفريقيا (243,5 مليون هكتار)، وفي أمريكا اللاتينية (208,4 مليون هكتار)، بينما يتواجد النصيب الأصغر منها في أمريكا الشمالية، وأوروبا، في نفس الوقت الذي تتواجد فيه مساحات كبيرة من الأراضى المتاحة للتوسع الزراعي، إلا أنها تقع خارج المناطق الزراعية المعتدلة جغرافيا... وفي الحقيقة تبدو إحتمالات التوسع الإضافى من الأراضى المنزرعة في كل من أمريكا الشمالية، وفي أوروبا إحتمالات محدودة نسبيا... إن وجود هذا القدر الإضافى من الأراضى القابلة للزراعة لا يعنى توقع إمكانية زراعة كامل مساحة هذا القدر من الأراضى بالمحاصيل الغذائية، مع وجود المنافسة على إستخدامات الأراضى**

من بدائل أخري، ومنها الزيادات المتوقعة في أعداد الثروة الحيوانية، مع توقع زيادة دخول السكان، خاصة في البلدان كثيفة السكان مثل الصين، والهند، قد يدفع ذلك على زيادة المساحات الموجهة للمراعي، والحد من المساحات المنزرعة بالمحاصيل، كما أن التوجه نحو إنتاج وإستخدام الوقود الحيوي قد يضع قيداً آخر على مساحة الأراضى المتاحة لإنتاج الغذاء، وقد يشارك في ذلك أيضاً ظهور أسواق الكربون على السطح والتى يتوقع، مع تزايد الإهتمام بالتغير المناخى، أن تنمو بمعدلات سريعة يتوقع أن تصل إلى مليارات الدولارات في الصفقات السنوية خلال العشر سنوات القادمة.. إن تزايد المنافسة على إستخدام الأراضى قد ينشأ عنه ارتفاع أسعار الأراضي، كما يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تحول الإنتاج الزراعي إلى إنتاج المحاصيل ذات البصمات الكربونية الأصغر.

- مع وجود الأراضى القابلة للتوسع الزراعي، إلا أن التوسع التاريخى في مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل كان بطيئاً، حيث أزدادت الأراضى المنزرعة بالمحاصيل على مستوي العالم وخلال الفترة 1963/61–2007/2006 بمعدل بطئ بلغ نحو 0,2% سنويا في المتوسط ، حيث أزدادت مع نهاية هذه الفترة بمساحة تبلغ نحو 135,6 مليون هكتار، وبما نسبته 10,5% من مساحتها في 1963/1961... ولقد سجلت أكبر الزيادات في مساحة هذه الأراضى في كل من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبصفة خاصة في الدول منخفضة الدخل والتى يتواجد بها العجز في الغذاء، والمصحوب بطلب محلى قوي على المنتجات الزراعية. وبالنسبة لمجموعة الدول التى تعد مستورداً صافيا للغذاء والبلدان النامية الأخري فقد أزدادت الأراضى المنزرعة بها مع نهاية الفترة المشار إليها بنسبة بلغت نحو 34% عنه مع بداية هذه الفترة، بينما بلغت هذه النسبة نحو 160% في حالة الدول النامية ذات الوفرة في الأراضى الملائمة للتوسع الزراعي... وعلى النقيض من ذلك في حالة الدول المتقدمة حيث سجلت هذه الدول إنكماش مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل بها، حيث أنخفضت مساحة الأراضى الزاعية في أوروبا، وخلال نفس الفترة المشار إليها، بمعدل سنوي بلغ نحو 0,9%، كما أنخفضت في أمريكا الشمالية بمعدل سنوي بلغ نحو 2,0%... كما سجلت أيضاً دول التخطيط المركزي سابقا تناقص المساحة المنزرعة بالمحاصيل في روسيا بنحو 41,3 مليون هكتار خلال الفترة 1990–2007، كما أنخفضت مساحتها في أوكرانيا بنحو 6,3مليون هكتار خلال نفس الفترة.... إن العوامل المؤدية لإنكماش المساحات المنزرعة بالمحاصيل في المجموعات الأخيرة من الدول تمثلت في النمو المتواصل في الإنتاجية، وتطوير ومساندة المزارع، والتوسع

الحضري المستمر، والتغير في سياسات الدول الصناعية، وقضايا التحول السياسي والإقتصادي لمجموعة دول التخطيط المركزي سابقا...

- على الرغم من زيادة المساحة المنزرعة بالمحاصيل خلال الفترة سابقة الذكر، وعلى المستوي العالمي بنحو135,6مليون هكتار، إلا أن المساحة المحصولية أزدادت بمقدار 226,5 مليون هكتار خلال نفس الفترة حيث زيادة الكثافة المحصولية على الأرض المنزرعة مصحوبة بفترات راحة قصيرة للأرض الزراعية، حيث لوحظ أن الدول الأفريقية، وجزر المحيط الهادي قد حققت أعلى معدلات الزيادة في درجة التكثيف المحصولي (وبنسبة 0,25%، 0,16% على التوالي)، بينما تناقصت درجة التكثيف المحصولي في أوروبا (وبنسبة 0,08%).. ومع وجود التباينات الأقليمية في درجة التكثيف المحصولي ومعدل التغير بها، فإن النتائج تبرهن على أن 50% من الزيادة في المساحة المحصولية على المستوي العالمي ناشئة عن الزيادة في مساحة الأراضى المنزرعة، بينما تعد الـ50% الأخري من زيادتها راجعا إلى الزيادة في التكثيف المحصولي على الأراضى المنزرعة... ومن المتوقع إستمرارية إتجاهات التكثيف المحصولي، والمساحة المحصولية بشكل عام في المستقبل، ولكن بسرعات بطيئة.. فمع وجود التصنيع والتحضر في كثير من الدول النامية يتوقع إستخدامها لمزيد من الأراضى المنزرعة من أجل التوسع الصناعي وتطوير المدن، كما سيستمر التصنيع السريع في سحب قوي العمل البشري إلى خارج الريف والزراعة، وهو ما قد يدفع إلى تخفيض التكثيف المحصولي بالأراضى المنزرعة، كما أن زيادة الإستخدام المكثف للأرض في الإنتاج في بعض الأقاليم والدول من خلال زيادة التكثيف المحصولي بها قد ينشأ عنه إنخفاض قدراتها الإنتاجية على المدي الطويل.. ومع ذلك تظل إحتمالات حدوث زيادة كبيرة في التكثيف المحصولي، وفي المساحة المحصولية قائمة في بعض الأقاليم، مثل أمريكا اللاتينية، وبعض دول أفريقيا.
- وبالنسبة للتكنولوجيا، والإنتاجية الزراعية، فتعكس المؤشرات وجود مجال واسع من التقدم الفنى في الزراعة بالدول المتقدمة، شمل التكنولوجيات الحيوية، والكيماوية، والميكانيكية، والأساليب الإدارية، كما تزايد دور القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير التكنولوجي، والتسويق. ومع ذلك فإن الإنتاجية الزراعية، والتى تعد محصلة إختيار ودمج التكنولوجيات الناجحة، قد سارت ببطئ في هذه الدول خلال السنوات 2000–2006 بالقياس إلى فترة التسعينات، وذلك بإستثناء دول شمال شرق آسيا المتقدمة مثل اليابان وكوريا التى تميزت بإنتاجية عالية في الفترة الأخيرة... وبالنسبة للدول النامية ككل فتشير المؤشرات إلى نمو الإنتاجية بها خلال الفترة 2000–2008

بمعدلات أعلى عنه في الفترة 1961–1980 بالنسبة للعدس، والدخن، والأرز، والشعير، والقمح، بينما جاءت إنتاجية الشعير والكاسافا، والأذرة الرفيعة، والأذرة الشامي عند مستويات أقل في الفترة الأخيرة عنه في السنوات 1961–1980، وذلك على نحو ما تشير إليه بعض الدراسات الحديثة والتى خلصت إلى أن تأثيرات الثورة الخضراء على غلة المحاصيل الزراعية في الدول النامية لم تكن محصورة على الفترة 1960–1980، بل أزدادت غلة الكثير من المحاصيل الزراعية الرئيسية في البلدان النامية بمعدلات أسرع خلال السنوات 1980–2000.

- إن تتبع إنتاجية المحاصيل الزراعية من حبوب، ومحاصيل زيتية، وبقوليات، ومنتجات حيوانية في العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضى وفي البلدان الرئيسية المنتجة لها يكشف عن إستمرارية النمو في إنتاجيتها في الكثير من هذه الدول مع تحسين أو تجديد السلالات والأصناف المنزرعة أو المنتجة منها، والتى تعد من ثمار البحث والتطوير الزراعي، والتى يتوقع أن تكون لها نتائجها الإيجابية المنتظرة في هذه الدول... ومع ذلك فإنه لمن الملاحظ تناقص معدلات النمو في الإنفاق العام(الحكومي) على البحث العلمي في العقود الأخيرة، حيث أنخفض هذا المعدل من مجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل من 6,36% في السنوات (1976–1981) ليصل إلى نحو3,02% سنويا في السنوات (1981–1991) ثم إلى 1.91% سنويا في السنوات (1991–2000)، كما أنخفض في مجموعة الدول مرتفعة الدخل من 2,5% سنويا في الفترة الأولي ليصل إلى 2,43% في الفترة الثانية ثم إلى 0,52% في الفترة الثالثة الأخيرة، وإن ظلت نسبة الإنفاق الحكومي على البحث العلمي من الناتج المحلى الزراعي في مجموعة الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ثابتة تقريباً عند مستواها المنخفض في الفترات الثلاث حيث بلغت نحو0.56%، بينما أزدادت في مجموعة الدول مرتفعة الدخل لتصل إلى نحو 1,51%، 2,08%، 2,35% في كل من الفترات الثلاث على الترتيب.
- إن تلوث المياه، والإسراف في إستخدامها، مع النمو السكانى وتزايد المنافسة فيما بين الإستخدامات المختلفة عليها، جعل ندرة المياه تمثل تهديداً متزايداً على كثير من الأقاليم... ففي عام2005، وعلى المستوي العالمي يعيش ما يقرب من 1,2مليار من السكان في مناطق تعانى من الندرة المطلقة في المياه، ويتوقع أن يصل من يعيشون في دول أو أقاليم تعانى من الندرة المطلقة في المياه مع عام2025 إلى ما يقرب من 1,8 مليار نسمة، فضلاً عن وجود ما يقرب من ثلثى سكان العالم تحت ظروف صعبة... ومع النمو السكانى وتحسن مستويات الدخول والتوسع الحضري فمن

المتوقع استمرار زيادة الطلب العالمي على السلع الزراعية الغذائية وغير الغذائية وحيث يتوقع أن تكون الدول النامية هى الرائدة في ذلك، إلا أن زيادة الإنتاج الزراعي بها سيكون مقيداً بالضغوط على الموارد الطبيعية من أرض ومياه... كما لا يتوقع أن تحقق الزراعات المروية نفس معدلات التوسع التى حققتها في العقود السابقة، بل سيتوقف ما يمكن أن تحققه في ذلك على ما يمكن أن تحققه من إنجازات من تطوير نظم الري المستخدمة في الأقاليم المختلفة.

وفي إطار الإستخلاصات السابقة للتقرير، ينتهى بالإجابة على التساؤل السابق طرحه (عن مدى قدرة الزراعة العالمية على مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء) في أن العوامل الثلاث الحاسمة والمحددة للإنتاج الزراعي، من أرض، ومياه، وإنتاجية لا تبدو على أنها تشكل عوائق لا يمكن التغلب عليها أمام زيادة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك يظل هناك مخاطر كبيرة والتى يجب أن تدار بكفاءة إلى جانب الحاجة إلى إستثمارات كبيرة بغرض تحقيق الأمن الغذائى في المستقبل، وذلك فضلاً عن الدور المتزايد الذى يمكن أن يلعبه زيادة الإهتمامات المجتمعية بقضايا البيئية، والزراعة المكثفة، وإستخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية، وجودة الغذاء.. ألخ في تشكيل هيكل الإنتاج الزراعي على المدي المتوسط والطويل. وللتأكيد على ذلك تضمنت الإجابة على هذا التساؤل النقاط التالية:

- **على الرغم من وجود ما يقرب من 1560 مليون هكتار من الأراضى القابلة للزراعة والتوسع الزراعى في العالم، إلا أن نمو الأراضى المستخدمة في الزراعة كان بطيئا خلال العقود الطويلة الماضية. كما أن أفضل الأراضى الصالحة للزراعة بنظام الزراعة المطرية قد أستخدمت بالفعل، ومن ثم فإن إمتداد التوسع الزراعي إلى مناطق أخري قد يحدث بتكاليف مرتفعة.. كما يجرى حاليا إستخدام الأراضى المنزرعة بتكثيف محصولي عالي وعلى نطاق واسع... وقد يترتب على تحويل أراضى الغابات إلى أراضى منزرعة بالمحاصيل إلى زيادة الإنتاج المحصولي، إلا أن ذلك قد يحدث بتكاليف إجتماعية وبيئية مرتفعة.. ومن هنا يظل التساؤل عن مقدار مساحة الأراضى الجديدة التى يمكن إضافتها إلى الأراضى المنزرعة في ظل ظروف معينة للسوق، في حاجة إلى الإجابة عليه... وإذا ما أضيفت أراضى جديدة منخفضة الإنتاجية إلى الأراضى المنزرعة فكم يكون حجم الإنتاج الإضافي المتوقع (حيث يتوقف ذلك على جودة الأراضى المضافة)، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى تحليل إضافي لتناول هذه القضايا الحاسمة.**

- **كذلك من الخطأ إستنتاج أن إنتاجية المحاصيل الرئيسية من محاصيل حبوب، ومحاصيل زيتية في جميع المناطق الإنتاجية يمكن أن تساير إنتاجيتها في أعلى المتاطق إنتاجية، كما لا يمكن إستنتاج تساوي إنتاجيتها بين المناطق المختلفة... ومع ذلك فإن المؤشرات تعكس ثبات معدل الزيادة في الإنتاجية المحصولية، على طول نصف قرن تقريباً، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للإنتاج الحيوانى... وقد يستطيع الإستثمار العام والخاص في البحث والتطوير والإرشاد أن يضيف تكنولوجيات جديدة ترفع الإنتاجية الزراعية إلا أن التباطؤ في الإنفاق الإستثماري على هذه الأنشطة قد يعيق من المكاسب المستقبلية المنتظرة من زيادة الإنتاجية بسبب الفجوة الزمنية ما بين بدء النشاط البحثى، وظهور النتائج المؤكدة حيث قد تصل هذه الفجوة إلى ما يزيد عن العقود من الزمن...**
- **الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وتطوير البنية الأساسية والتى يفتقر إليها أغلب البلدان النامية، وذلك ليس بغرض تحسين القدرات التكنولوجية في مجال البحث والتطوير والتطبيق فقط، بل أيضاً بغرض رفع مستويات الكفاءة في التنفيذ والإدارة ... إن الإصلاح المؤسسي، وتطوير البنية الأساسية يعد من العوامل الهامة لزيادة الإنتاجية والإنتاج وإن كان الطريق إلى ذلك يعد طويلاً.**
- **الحاجة إلى تحسين إدارة إستخدام المياه في الزراعة... فمع تزايد المنافسة والطلب على المياه في مختلف الإستخدامات الزراعية، والصناعية، والمنزلية إلى جانب إرتفاع التكلفة الإقتصادية والبيئية لتلوث مياه الزراعة، والإستخدام المكثف للمياه الجوفية والتى قد تكون من الأسباب العائقة للتوسع الزراعي، تصبح الحاجة إلى تحسين كفاءة إستخدام المياه في الزراعة أمراً واضحاً بإعتبار الزراعة المستهلك الأكبر للمياه خاصة في الدول النامية.**
- **على الرغم من أهمية وضرورة الإستثمار في الزراعة، إلا أنه ليس بالأمر الكافى لتحقيق الأمن الغذائى، حيث الحاجة إلى الأخذ في الحسبان الإطار السياسي، والإجتماعي، والإقتصادي المحفز على التنمية الشاملة ورفع مستوي الدخول وتخفيض الفقر، ومن ثم رفع القدرات الشرائية للسكان وتمكينهم من الحصول على إحتياجاتهم من الغذاء .. ويمكن للزراعة أن تساهم بنصيب كبير في التنمية الريفية، والنمو الإقتصادي إلى جانب القطاعات الأخري.**
- **إن إستدامة إنتاج المصايد السمكية يعد عاملاً هاماً لتوفير الغذاء بشكل عام، حيث يشكل البروتين السمكي ما يقرب من 15% من مصادر البروتين الحيوانى على المستوي العالمي في عام2003، حيث أزداد الإنتاج العالمي من الأسماك حوالى**

ثمانية أضعاف منذ عام 1950 ليصل إلى نحو 145 مليون طن في عام2006. ولقد أستقر الإنتاج البحري من الأسماك عند مستوي 90-95 مليون طن على طول العقد الماضى، بينما أزداد الإنتاج من الإستزراع السمكي بمعدلات كبيرة، ويشارك الآن بما يقرب من 36% من الإنتاج العالمي من الأسماك... ومع ذلك فإن القدرات المستقبلية لصناعة الأسماك تتوقف على قدرة صانعى السياسة على وضع السياسات اللازمة لاستدامة إنتاجية المصايد البحرية وتحقيقها للأرباح، حيث تخلص السياسات في كثير من الدول إلى الحاجة إلى إعادة بناء المخزون السمكي لتسليمها بوجود الإستغلال المفرط لهذا المخزون أووجوده تحت مستوي عالى من الإستغلال.. وينفق الكثير من الدول حاليا إستثمارات كبيرة في قطاع الإستزراع السمكي بغرض تلبية الطلب المتوقع مستقبلاً على الأسماك... ومع ذلك فإن للإستزراع السمكي نتائجه الإقتصادية، والبيئية والإجتماعية، والتى لم يتم إلى الآن تقييمها بعناية أو وضعها في إطر السياسات الجارية بشكل غير ملائم. ومن الأمثلة على ذلك ما يقال من أن عدم توافر المواقع المناسبة للإستزراع السمكي يعد من القيود التى تواجه صناعة الإستزراع السمكي في الكثير من دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي.

وأخيراً يمكن للدراسة الجارية أن تستخلص من إستنتاجات التقريرين المشار إليهما عن الوضع الجاري، والمستقبلى للسوق العالمية للغذاء ما يمكن ذكره فيما يلى: (1) وجود الإحتمالات المستقبلية لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لإحتياجاتها من السوق الدولية.، (2) وجود الإحتمالات المستقبلية المؤكدة على أرتفاع تكلفة الواردات الغذائية، ومن ثم زيادة أستنزاف موارد النقد الأجنبى المتاحة للدول المستوردة، وهو ما قد يرفع من مزايا الإستثمار في إنتاج السلع الغذائية البديلة للواردات محليا، وقد تصل إلى مستويات تنافسية مع الإستثمار بالقطاعات الأخري غير الزراعية.

الفصل الثانى

القدرات الإنتاجية الزراعية، والتجارة الخارجية
للسلع الزراعية فى دول حوض النيل

الفصل الثانى: القدرات الإنتاجية الزراعية، والتجارة الخارجية للسلع الزراعية فى دول حوض النيل

إن التعاون وتطوير العلاقات الزراعية بين مصر ودول حوض النيل، يمكن أن يأتى فى أشكال ومجالات متنوعة، حيث هناك تبادل الخبرات الزراعية والتدريب والإرشاد كما أن هناك المشاركة فى الاستثمار فى برامج ومشروعات التنمية الزراعية، وكذلك أيضاً هناك التبادل التجارى فى السلع الزراعية فيما بين هذه الدول 000 وقد يغطى هذا التعاون مجال أو أكثر من مجالات الإنتاج النباتى، أو الحيوانى أو السمكى، أو تنمية وتحسين الموارد الزراعية الأرضية والمائية، أو نقل وتبادل التكنولوجيات الزراعية أو التسويق، أو التصنيع الزراعى، أو غيرها من المجالات الأخرى000 وللكشف عن المؤشرات التى يمكن أن تساعد على تحديد الفرص والأشكال المحتملة للتعاون وتطوير العلاقات الزراعية فيما بين مصر، وكل من دول هذه المجموعة، فإن المعرفة بالقدرات الإنتاجية الجارية والكامنة للقطاعات الزراعية فى هذه الدول إلى جانب تجارتها الخارجية فى السلع الزراعية يمكن أن يساعد فى الكشف عن هذه المؤشرات، وهو ما يتناوله الفصل الحالى فيما يلى:

(1) المساحة الكلية، والسكان :

- تغطى مجموعة دول حوض النيل مساحة إجمالية تبلغ نحو 890 مليون هكتار، وتغطى دولتى السودان، والكونغو بمفردهما أكثر من نصف هذه المساحة، بينما تعد كل من بورندى، ورواندا أصغر هذه الدول من حيث المساحة الكلية (2,8، 2,6 مليون هكتار على الترتيب)، على حين تبلغ مساحة كل من مصر، وأثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وأرتريا نحو 100,0، 110,4، 94,7، 58,0، 24,1، 11,8 مليون هكتار على الترتيب.
- تبلغ المساحة الأرضية الكلية لمجموعة هذه الدول نحو 844,5 مليون هكتار، وبما نسبته 95,0% من مساحتها الكلية، بينما تبلغ المساحة الإجمالية للمياه الداخلية بها نحو 45,2 مليون هكتار تمثل نحو 5% من المساحة الكلية لهذه المجموعة، وهو ما يشير ضمنياً إلى وجود مساحة كبيرة من المسطحات المائية الداخلية التى يمكن تطوير استغلالها فى زيادة الإنتاج السمكى داخل هذه المجموعة، ويتواجد القدر الأكبر من هذه المسطحات المائية وعلى الترتيب فى كل من السودان، واثيوبيا، والكونغو، وتنزانيا، وأوغندا وبمساحة تبلغ نحو 12,9، 10,4، 7,8، 6,2، 4,2 مليون هكتار. كما تصل مساحة هذه المسطحات المائية نحو 1,7، 1,1 مليون هكتار فى كل من

إرتريا، وكينيا على الترتيب، وتصل إلى أدنى حدودها فى بورندى، ورواندا، ومصر (جدول رقم (1)) بالمرفقات.

- تكون مجموعة دول الحوض مجتمعاً سكانياً بتعداد بلغ نحو 406,5 مليون نسمة فى عام 2009، ويتواجد العدد الأكبر منها فى كل من إثيوبيا، ومصر، والكونغو، وتنزانيا، والسودان وعلى الترتيب، كما يليها فى ذلك كينيا، وأوغندا، ثم رواندا، وبورندى، وأرتريا، وبالأعداد الواردة بالجدول رقم (1) بالمرفقات ومع وجود التباين فيما بين دول المجموعة من حيث المساحة، والتعداد السكانى، يأتى تباينها أيضاً من حيث الكثافة السكانية حيث تعد رواندا هى الأعلى كثافة سكانية وبمعدل يصل إلى 392 فرد/كم2، بينما تعد السودان، ثم الكونغو، ثم بورندى أقل هذه الدول كثافة سكانية، وبمعدل بلغ 17، 27، 29 فرد/كم2 فى كل منها على الترتيب، بينما تراوح هذا المعدل ما بين 43، 134 فرد/كم2 فى باقى دول المجموعة 000 وعلى الرغم من وجود هذه التباينات فإن فى مؤشر التعداد السكانى لهذه الدول ما يشير إلى وجود السعات السوقية الكافية لاستيعاب نواتج التنمية الزراعية بها إذا ما وجدت البرامج والمشروعات التنموية الجادة والهادفة إلى تحسين مستويات الدخول والقوى الشرائية لهذه التجمعات .

(2) <u>الأراضى الزراعية، والغابات</u> :

- بلغ المتوسط السنوى لمساحة الأراضى الزراعية فى مجموعة دول الحوض فى السنوات (2005–2009) نحو 283,8 مليون هكتار وبما نسبته 33.6% من المساحة الأرضية الكلية لهذه المجموعة ويتواجد القدر الأصغر من هذه الأراضى فى كل من مصر، وبورندى، ورواندا وبمساحة تبلغ نحو 3,6، 2,2، 1,9 مليون هكتار، وبما نسبته 3,6%، 85,9%، 78,4% من المساحة الأرضية الكلية لكل من هذه الدول على الترتيب000 بينما يتواجد القدر الأكبر من هذه الأراضى فى السودان وبمساحة تبلغ نحو 135,9 مليون هكتار وبما نسبته 57,2% من مساحته الأرضية، ثم يليه فى ذلك كل من تنزانيا، وإثيوبيا، وكينيا، والكونغو، حيث بلغ المتوسط السنوى لمساحة الأراضى الزراعية بها نحو 35,0، 34,5، 27,1، 22,5 مليون هكتار، وبما نسبته 39,5%، 34,5%، 47,6%، 9,9% من المساحة الأرضية لكل منها على الترتيب. كما تتواجد هذه الأراضى فى كل من أوغندا، وأرتريا بمساحة بلغت نحو 13,6، 7,5 مليون هكتار، وبما نسبته 67.5%، 75.2% من المساحة الأرضية لكل منها على الترتيب .
- إذا كان صغر نسبة تمثيل الأراضى الزراعية فى المساحة الأرضية الكلية لمصر، يرجع إلى ندرة سقوط الأمطار والمياه، فإن صغر هذه النسبة فى باقى دول الحوض، ومع

ارتفاع معدلات سقوط الأمطار بها، يرجع إلى وجود الغابات المتسعة بدرجة أساسية في البعض من هذه الدول، وبدرجة جزئية في البعض الآخر منها00 حيث يتواجد ما يقرب من 281,7 مليون هكتار من الغابات في دول الحوض تمثل نحو 33,4% من المساحة الأرضية لمجموعة هذه الدول 000 ويتواجد القدر الأكبر من هذه الغابات في كل من الكونغو، والسودان، وتنزانيا، وإثيوبيا، وبمساحة بلغت نحو 155,1، 70,1، 34,6، 12,7 مليون هكتار في كل منها على الترتيب، بينما تقل في باقي الدول الأخرى لتبلغ نحو 3,5 مليون هكتار في المتوسط في كل من كينيا، وأوغندا، كما تبلغ نحو 1,5، 0,4 مليون هكتار في كل من أرتريا، ورواندا على الترتيب000 إن في هذه المؤشرات ما يشير إلى وجود فرص الاستثمار في استغلال، وتنمية الموارد الطبيعية المتاحة في هذه الغابات، وخاصة في السودان، والكونغو، وتنزانيا، وإثيوبيا .

- **من الطبيعي أن تعكس التباينات فيما بين دول المجموعة من حيث، تعدادها السكاني، ومساحة الأراضي الزراعية بها، وجود التباين فيما بين متوسط نصيب الفرد من مساحة الأراضي الزراعية من دولة إلى أخرى، حيث يصل هذا المتوسط إلى أدنى مستوياته في مصر وبمقدار يبلغ 0,04 هكتار، بينما يصل إلى أعلى مستوياته في السودان، وأرتريا وبمتوسط بلغ 3,20، 1,48 هكتار في كل منها وعلى الترتيب، كما بلغ نحو 0,80، 0,69، 0,42، 0,42 في كل من تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وإثيوبيا على الترتيب، ثم ينخفض ليصل إلى نحو 0,35، 0,27، 0,19 هكتار في كل من الكونغو، وبورندى، ورواندا على التوالي.**
- **يلاحظ وبشكل عام، ومع وجود التباينات النسبية فيما بين دول المجموعة، انخفاض نسبة تمثيل الأراضي المستغلة في الإنتاج الزراعي في إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بالدول التي يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، بينما ترتفع نسبة تمثيلها بالدول التي ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد. حيث تمثل المساحات المنزرعة والمستغلة في الإنتاج في كل من مصر، وبورندى، ورواندا ما نسبته 100%، 58,5%، 77,2% من مساحة الأراضي الزراعية في كل منها وعلى الترتيب، بينما تصل نسبة الأراضي المنزرعة والمستغلة في الإنتاج في إجمالي الأراضي الزراعية في كل من السودان، وأرتريا، وكينيا، والكونغو نحو 14,0%، 8,8%، 21,50%، 33,2% في كل منها على الترتيب، وقد تشير هذه المؤشرات وفي مضمونها إلى أفضلية وأولوية الاستثمار في البرامج والمشروعات الهادفة إلى تحسين الإنتاجية الزراعية بالأراضي المنزرعة المستغلة في الإنتاج بالدول التي يرتفع**

فيها متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية، قبل برامج ومشروعات التوسع فى مساحة الأراضى المنزرعة .

- تشكل المراعى الطبيعية الدائمة جانباً كبيراً من مساحة الأراضى الزراعية فى دول مجموعة الحوض حيث بلغت ما يقرب من 210,0 مليون هكتار فى المتوسط وبما نسبته 74% من مساحة الأراضى الزراعية خلال السنوات (2005–2009)00 ويتواجد القدر الأكبر من هذه المراعى فى كل من السودان، وتنزانيا، وكينيا، وإثيوبيا، والكونغو، وبمساحات بلغت نحو 116,3، 24,0، 21,3، 20,0، 15,0 مليون هكتار فى كل منها على الترتيب. كما تصل مساحة هذه المراعى نحو 6,9، 5,11، 0,9، 0,4 مليون هكتار فى كل من أرتريا، وأوغندا، وبورندى، ورواندا على التوالى000 إن وجود هذه المراعى الطبيعية وبالمساحات الكبيرة المشار إليها، إنما تشير إلى وجود الفرص للتوسع فى الثروات الحيوانية وتحسين إنتاجيتها وإنتاجها من خلال البرامج والمشروعات التنموية التى تهدف إلى صيانة هذه المراعى وتنميتها إلى جانب مشروعات تطوير وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، 000 كما تمثل هذه المراعى وبمساحتها الكبيرة مساراً آخر للتوسع فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل الزراعية النباتية.
- تسود زراعات المحاصيل المؤقتة (أو الموسمية) بالأراضى المنزرعة فى دول الحوض حيث تشكل المساحات المنزرعة بها نسبة تراوحت ما بين 70,8%، 99,7% من مساحة الأراضى المنزرعة فى الفترة (2005–2009)، بينما بلغت المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة نسبة تراوحت ما بين 0,3%، 29,2% من هذه الأراضى.

(3) <u>الموارد المائية</u> :

- تعد دول حوض النيل، وبمعيار المعدل السنوى لسقوط الأمطار، وباستثناء مصر، من الدول الثرية فى مواردها المائية00 حيث يتراوح هذا المعدل ما بين 384مم (فى أرتريا)، 1274مم (فى بورندى)، وهو ما يعنى فى مضمونه تراوح متوسط نصيب الهكتار من الأراضى المنزرعة (أو المراعى والغابات) بها ما بين 3840، 12740م3 من مياه الأمطار* 000 وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة تعد كل من مصر، كينيا، ورواندا، عند المستوى الأدنى بين دول الحوض، حيث بلغ هذا المتوسط فى عام 2009 نحو 719، 778، 921م3/للفرد فى كل منها على الترتيب، بينما تأتى الكونغو، وتنزانيا، وأوغندا عند مستوى القمة وبمتوسط بلغ نحو 19983، 2212، 2039م3/للفرد فى كل منها وعلى الترتيب، ثم يليها فى ذلك وعلى الترتيب كل من

* بافتراض التوزيع المتساوى لسقوط الأمطار على كامل مساحة الدولة .

بورنـدى، والسـودان، وإثيوبيـا، وأرتريـا وبمتوسـط بلـغ نحـو 1535، 1518، 1503، 1236م3/للفرد فى كل منها.

- وبالنسبة للموارد المائية المتجددة (سطحية وجوفية) بدول الحوض فبلغت ما يقرب من 1748,1 مليار م3 فى عام 2009 يتواجد القدر الأكبر والغالب منها فى الكونغو وبمقدار يقدر بنحو 1283 مليار م3، ثم يليها فى ذلك إثيوبيا وبمقدار يبلغ نحو 122,0 مليار م3، ثم يلى ذلك وعلى الترتيب كل من تنزانيا، وأوغندا، والسودان، وبمقادير بلغت نحو 96,3، 66,0، 64,5 مليار م3 فى كل منها وعلى الترتيب00 ثم يلى ذلك كل من مصر (57,3 مليار)، وكينيا (30,7 مليار)، وبورندى (12,5 مليار)، ورواندا (9,5 مليار)، وأرتريا (6,3 مليار)000

إن فى المؤشرات السابقة ما يعكس، وبصفة عامة، ثراء دول حوض النيل فى مواردها المائية، وبالمستوى الذى لا يمثل قيداً بالنسبة للتنمية الزراعية فى هذه الدول 000 وإذا كانت كل من مصر، وكينيا، ورواندا تبدو من الدول الفقيرة فى مواردها المائية المتجددة بين دول الحوض، إلا أن ارتفاع معدلات سقوط الأمطار فى الدولتين الأخيرتين قد يعد مصدراً تعويضياً لذلك (جدول رقم (1) بالمرفقات وإذا كانت ندرة المياه تعد قيداً على التنمية الزراعية من منظور البعض من دول الحوض، فإن هذه الندرة تنشأ عن ضعف قدرة هذه الدول على اصطياد ما هو متاح لديها من موارد مائية، وليس العجز فى مواردها المائية وهو ما قد يجعل من مشروعات اصطياد المياه فى هذه الدول من مسارات التنمية الزراعية بها، إذا ما كان المستهدف التوسع الأفقى فى المساحات المنزرعة بالمحاصيل، وليس النهوض بإنتاجية الأراضى المستغلة حالياً فى الإنتاج الزراعى.

(4) <u>الثروة الحيوانية</u>:

- يقدر ثراء دول الحوض فى مواردها المائية وأراضيها الزراعية، بقدر ثراءها فى ثروتها الحيوانية والممثلة أساساً فى الأبقار، والجاموس، والأغنام والماعز، حيث يتواجد بها ما يقرب من 151,0 مليون رأس من الأبقار والجاموس، بالإضافة إلى 219,1 مليون رأس من الأغنام والماعز فى عام 2010 000 ويتواجد العدد الأكبر من هذه الثروات الحيوانية فى إثيوبيا والسودان، حيث وجود ما يقرب من 50,8 مليون رأس من الأبقار والجاموس، مع نحو 47,9 مليون رأس من الأغنام والماعز فى إثيوبيا ، كما يتواجد بالسودان نحو 41,7 مليون رأس من الأبقار والجاموس بالإضافة إلى ما يقرب من 95,5 مليون رأس من الأغنام والماعز 000 كما يأتى بعد ذلك كل من تنزانيا، وكينيا، ومصر، وبأعداد تبلغ نحو 19,5، 17,9، 8,5 مليون رأس من الأبقار والجاموس،

17,10، 23,9، 9,8 مليون رأس من الأغنام والماعز فى كل منها وعلى الترتيب، ثم تأتى باقى دول الحوض بأعداد أقل وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (4).

إن ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية فى إثيوبيا يرجع فى جانب منه إلى اتساع مساحة الأراضى الزراعية بما فيها من مراعى طبيعية، مع ارتفاع معدل سقوط الأمطار بها، ومن ثم جودة المراعى الطبيعية بها من ناحية أخرى، ومن ثم يلاحظ ارتفاع الكثافة الحيوانية بالأراضى الزراعية بها عن غيرها من دول الحوض، باستثناء مصر، حيث تصل إلى نحو 148 رأساً من الماشية، 139 رأساً من الأغنام والماعز لكل مائة هكتار من الأراضى الزراعية000 وذلك عكس الحال بالنسبة للسودان، والتى تنخفض به الكثافة الحيوانية على أراضيه الزراعية لتصل إلى نحو 31 رأساً من الماشية، 70 رأساً من الأغنام والماعز لكل مائة هكتار، وذلك على الرغم من وجود أعداد مماثلة تقريباً من الثروة الحيوانية لما هو متواجد فى إثيوبيا، وهو ما يعزى إلى اتساع مساحة الأراضى الزراعية بما فيها من مراعى طبيعية عنه فى إثيوبيا00 وهنا أيضاً فإن اتساع مساحة الأراضى الزراعية والمراعى الطبيعية بالسودان، مع انخفاض معدل سقوط الأمطار به عنه فى أثيوبيا، وعدم تساوى توزيعها بين مناطق وأقاليم السودان جعل من وجود نظام ترحال قطعان الماشية والأغنام من منطقة إلى أخرى، تبعا لوفرة حشائش الرعي بها، من موسم إلى أخر، هو النظام السائد وبدرجة أكبر فى أثيوبيا ... كذلك يلاحظ أرتفاع الكثافة الحيوانية على الأراضي الزراعية فى كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا، ورواندا، وإن كان أقل عنه، وبفارق كبير، فى أثيوبيا (جدول4) ..إن إرتفاع الكثافة الحيوانية، على الأراضى الزراعية فى دول الحوض المشار إليها، قد يكون مؤشراً على زيادة درجة إستقرار قطعان الماشية فى هذه الدول عنه فى غيرها من دول الحوض، وهو ما قد يشير بدوره إلى وجود الفرص الأفضل لتنمية هذه الثروات والارتفاع بالعائد الإقتصادي منها، فى هذه الدول، حيث وجود الفرص الأفضل لتنفيذ مشروعات حماية هذه الثروات والإرتفاع بإنتاجيتها فضلاً عن مشروعات تصنيع، وتسويق المنتجات الحيوانية بها عنه فى حالة الدول منخفضة الكثافة الحيوانية أو التى يسود بها نظام الترحال من منطقة إلى أخرى.

إن ثراء دول حوض النيل فى ثروتها الحيوانية جعل منها منتجا للحوم والألبان كما جعل من البعض منها مصدراً أو باحثا عن الأسواق الخارجية بغرض تصدير الفائض لديها من لحوم أو ألبان ...ومن المؤشرات التى تبرهن على ذلك كبر أعداد المذبوحات من الماشية والأغنام، والأعداد المنتجة للألبان منها فى الأسواق المحلية لغالبية هذه الدول فى عام 2010، حيث بلغت أعداد المذبوحات من الماشية نحو 8,5، 3,6، 3,08، 2,70 مليون رأس فى كل من السودان، وأثيوبيا، وكينيا ، وتنزانيا على الترتيب، كما بلغت أعداد المذبوحات

من الأغنام والماعز فى هذه الدول الأربع ما يقرب من 44,5، 16,2، 6,8، 3,7 مليون رأس من الأغنام على الترتيب ...وكذلك الحالة أيضاً بالنسبة لأعداد الماشية والأغنام المنتجة للألبان فى الأسواق المحلية لهذه الدول الأربع حيث بلغت أعداد الماشية المنتجة للألبان نحو 15,0، 6,6، 6,9، 9,4 مليون رأس فى كل من هذه الدول وعلى الترتيب كما بلغت الأغنام والماعز المنتجة للألبان فى هذه الدول نحو 52,6، 3,4، 3,6، 2,70 مليون رأس على الترتيب (جدول 5).

جدول رقم (4) أعداد الثروة الحيوانية من ماشية وأغنام وماعز

بدول الحوض خلال عام 2010

الدول	أعداد الأبقار والجاموس، والأغنام والماعز (ألف راس)		الكثافة الحيوانية على الأراضى الزراعية (عدد /100 هكتار)	
	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	أبقار وجاموس	أغنام وماعز
1- مصر	8525	9792	239	275
2- السودان	41727	95455	31	70
3- أثيوبيا	50884	47941	148	139
4- الكونغو	755	5055	3	23
5- تنزانيا	19500	17100	56	49
6- كينيا	17863	23191	66	85
7- أوغندا	7650	10650	56	78
8- أرتيريا	2057	4022	27	53
9- بورندي	596	2459	27	111
10- رواندا	1291	3479	63	180
الإجمالى	150776	219144	53	77

WWW,FAOSTAT, production, live animals .

جدول رقم (5) أعداد الماشية والأغنام والماعز المنتجة

للحوم والألبان فى دول حوض النيل فى عام 2010

الدول	إنتاج اللحوم				إنتاج الألبان			
	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	أبقار وجاموس	أغنام وماعز	أبقار وجاموس	أغنام وماعز
	ألف رأس	%	ألف رأس	%	ألف رأس	%	ألف رأس	%
1- مصر	3625	42,5	2670	27,3	3630	42,6	2976	30,4
2- السودان	8500	20,4	44485	46,6	14969	35,9	52640	55,1
3- أثيوبيا	3600	7,1	16200	33,80	6604	13,0	3350	7,0
4- الكونغو	79.6	10,5	1886	37,3	9,2	1,2		
5- تنزانيا	2700	13,8	3718	21,7	6900	35,4	2700	15,8
6- كينيا	3080	17,2	6800	29,3	9350	52,3	3632	15,7
7- أوغندا	864	11,3	3398	31,90	3400	44,4		
8- أرتيريا	230,2	11,2	942	23,4	702	34,1	403	10,0
9- بورندي	120,3	20,2	703	28,6	73,2	12,3	481	19,6
10- رواندا	350,0	28,7	810	23,3	282,3	23,2	883	25,4
الإجمالى	23149,1	15,4	81612	37,2	45919,7	30,5	67065	30,6

WWW,FAOSTAT, production, Livestock Primary

هذا وبغض النظر عن ما إذا كان إنتاج هذه الدول من اللحوم والألبان هو بغرض الإستهلاك المحلى أو تصدير الفائض منه إلى الخارج، فإن فى كبر أعداد المذبوحات من الماشية والأغنام، والأعداد المنتجة للألبان فى هذه الدول الأربع يعد من المؤشرات التى تبرهن على الوجود الفعلى أو فرص التوسع المستقبلى فى الصناعات القائمة على تصنيع اللحوم، والجلود، والألبان، فضلاً عن إحتمالات الإستثمار فى الخدمات المتصلة بالإنتاج.

- وكذلك أيضاً فإن ثراء دول الحوض فى ثرواتها الحيوانية من ماشية، وأغنام، وماعز، وخاصة فى دول الحوض الأربع المشار إليها، وقد يضاف إليها أوغندا، وأرتيريا، يجعل من هذه الثروات مصدراً أساسياً لزيادة الدخول الوطنية فى هذه الدول عن طريق تنميتها، وتحسين إنتاجيتها، أمام المؤشرات التى تعكس إنخفاض مستوي إنتاجيتها ، حيث تراوح متوسط وزن الذبيحة من الماشية فى دول الحوض خلال عام (2010) ، ما بين 96كجم (فى أرتريا)، 206كجم (فى مصر)، كما تراوح وزن الذبيحة من الأغنام فى هذه الدول ما بين 10,0 كجم (الكونغو)، 27,9كجم (فى مصر)، أما الماعز فتراوح وزن الذبيحة منها ما بين 8,6كجم(أثيوبيا /أرتيريا)، 21,4كجم(فى مصر) ...وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للإنتاجية من الألبان، حيث تراوحت إنتاجية الرأس من الماشية وخلال نفس العام السابق ذكره ما بين 187كجم (فى أرتريا)،

1555كجم/سنه (في مصر)، كما تراوحت إنتاجية الأغنام ما بين 15,7كجم/ رأس /سنة(فى السودان)، 51,3كجم/ رأس /سنة (فى مصر) ..أما الماعز فتراوحت إنتاجية الرأس منها ما بين 17 كجم/سنة (فى مصر)، 67,3كجم/سنة (فى السودان) (جدول رقم6)

إن المتوسطات المشار إليها لإنتاجية الماشية والأغنام من اللحوم والألبان فى دول الحوض تعكس تدنى مستوي إنتاجيتها، ليس بالقياس إلى مستوي الإنتاجية فى الدول المتقدمة فقط، بل أن تباينات الإنتاجية بين دول الحوض ذاتها وبالقدر المشار إليه قد يكون خير مؤشر على ضعف مستوي الإنتاجية فى غالبية هذه الدول، ومن ثم وجود الفرص لزيادة الدخول الوطنية لهذه الدول من ثرواتها الحيوانية مع تطوير نظم التربية والإنتاج سواء فى مجال الرعي والتغذية، أو فى مجال الخدمات البيطرية، ونظم التسويق ...

(5) نظم الزراعة، وإستغلال الأراضى المنزرعة:

- **بإستثناء مصر(والتى يسود بها نظام الزراعة المروية وبنسبة 99,8%)، يسود نظام الزراعة المطرية فى باقى دول الحوض وإن كان بنسب متباينة، ...حيث لا تمثل مساحة الأراضى المنزرعة بنظام الري الدائم سوي نسبة محدودة من إجمالي الأراضى المنزرعة فى هذه الدول وبنسبة بلغت نحو 9,3% فى السودان، وتنخفض عن ذلك لتصل إلى نحو 3,1%، 2,0% ، 1,8%، 1,8% فى كل من أرتريا، وأثيوبيا،وكينيا، وبروندى على الترتيب، ثم تنخفض عن ذلك فى باقى دول الحوض لتتراوح ما بين0,1% (الكونغو، وأوغندا) ، 1,7%(فى تنزانيا)(1).**

جدول رقم (6) إنتاجية الرأس من لحوم وألبان الماشية والأغنام، والماعز فى دول حوض النيل فى عام 2010

الدول	إنتاجية اللحوم (كجم/ رأس)			إنتاجية الألبان (كجم/رأس)		
	أبقار، وجاموس	ماعز	أغنام	أبقار وجموس	ماعز	أغنام
1- مصر	206	21,4	27,9	1555	17,0	51,3
2- السودان	177	8,5	13,6	371	67,3	15,7
3- أثيوبيا	104	8,6	10,2	269	50,0	20,9
4- الكونغو	157	11,2	10,0	879		
5- تنزانيا	108	12,0	12,0	239	40,0	
6- كينيا	150	11,7	15,0	552	55,0	20,0
7- أوغندا	150	11,7	14,0	350.0		
8- أرتيريا	96	8,6	10,2	187	50,0	20,9

(1) www,FAOSTAT, Production, land, water, population.

9- بورندي	130	10,0	12,0	350	40,0	20,0
10- رواندا	104	11,0	12,0	651	40,0	20,00

WWW,FAOSTAT, production, Livestock Prim any

- تعكس نوعية المحاصيل والمساحات المنزرعة بها فى دول حوض النيل المحصلة النهائية لنتائج تفاعل الكثير من المتغيرات والعوامل المحددة لذلك ، ويأتى فى مقدمتها، وعلى سبيل المثال، نظام الزراعة المطرية، والكثافة السكانية، ونمط التغذية وحجم الطلب على الغذاء، وغيرها من العوامل ...ومع وجود التباينات فى حجم كل من هذه المتغيرات وتأثيرها النسبي بين دول الحوض، تأتى التباينات فيما بين هذه الدول من حيث نوعية المحاصيل المنزرعة، والوزن النسبى للمساحة المنزرعة بكل منها فى إجمالى المساحة المنزرعة....فوجود الزراعة المطرية فى مجموعة هذه الدول (وبإستثناء مصر) يجعل من مجموعتى المحاصيل البقولية، والزيتية ذات وزن نسبى كبير فى المساحة المنزرعة حيث إنخفاض إحتياجاتها من المياه بالقياس إلى غيرها من المحاصيل الأخري...كما أن أرتفاع الكثافة السكانية فى أى من الدول، وإنخفاض نصيب الفرد بها من الأراضى المنزرعة قد يجعل من إرتفاع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بالخضروات أو الفاكهة نتيجة طبيعية لأرتفاع الإحتياجات الإستهلاكية للسوق المحلية منها فى البعض الآخر من الدول، كما أن إنخفاض الكثافة السكانية بالنسبة لمساحة الأراضى المنزرعة (وبما يعنى وفرة الأراضي الزراعية) فى البعض الأخر من الدول قد يجعل من إنخفاض الوزن النسبي للمساحة المنزرعة بالبعض الأخر من المحاصيل فى إجمالى المساحة المنزرعة بها نتيجة طبيعية لمحدودية الإحتياجات الإستهلاكية للسوق المحلية من هذه المحاصيل ...وكذلك أيضاً فإن لوجود البدائل المتنوعة من السلع الغذائية دورها فى تحديد الوزن النسبي للمساحة المنزرعة بأى من هذه البدائل، وبما يساير الإستجابة لما قد تفرضة الظروف الطبيعية للإنتاج من قيود على التوسع فى إنتاج البعض من هذه البدائل، أو ما تفرضة القوي الشرائية للمستهلك المحلى إلى التوجه لإحلال بدائل معنية كبديل لبدائل أخري فى إستهلاكه الغذائي ...فقد تفرض الظروف الطبيعية لإنتاج الحبوب، وعلى المثال، قيوداً على التوسع فى الإنتاج منها (أو البعض منها) ، ومن ثم فقد يكون البديل هو التوسع فى إنتاج المحاصيل النشوية، أو الكاسافا لتعويض النقص فى الإحتياجات من الحبوب...كما قد يفرض ضعف القوي الشرائية للمستهلك فى السوق المحلية، التوجه إلى إحلال البروتين النباتى (من بقوليات مختلفة) كبديل للبروتين الحيوانى أو السمكي..

لقد جاءت المحصلة النهائية لتفاعلات العوامل والمتغيرات المشار إليها فى تحديد نوعية المحاصيل المنزرعة، والوزن النسبي للمساحة المنزرعة بها فى إجمالى المساحة المنزرعة فى مجموعة دول حوض النيل خلال عام 2009، على النحو المبين بالجدول رقم (2) بالمرفقات، والذى يشير إلى وجود التباينات الواضحة فى هذه الشأن بين دول المجموعة ...حيث يلاحظ وبشكل عام إنخفاض الأوزان النسبية للمساحات المنزرعة بالمجموعات المحصولية المتنوعة فى السودان عنه فى أكثرية دول المجموعة حيث وفرة الأراضى الزراعية بها ...كما يلاحظ أيضاً أن إنخفاض الوزن النسبي للمساحة المنزرعة بالحبوب فى بعض دول المجموعة مثل الكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، وبورندى، ورواندا عنه فى باقى دول المجموعة يصاحبه إرتفاع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل النشوية بها عنه فى باقى دول المجموعة ..كما يلاحظ كذلك أرتفاع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بمجموعة المحاصيل الزيتية فى كل من السودان، والكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، عنه فى باقى دول المجموعة، وكذلك يلاحظ أرتفاع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بالفاكهة فى كل من أوغندا، وبورندي، ورواندا عنه فى باقى دول الحوض...أما المحاصيل البقولية، فيرتفع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بها فى كل من أثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وبورندي، ورواندا عنه فى باقى دول الحوض....أما المحاصيل البقولية، فيرتفع الوزن النسبي للمساحات المنزرعة بها فى كل من أثيوبيا، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا، وبورندي، ورواندا عنه فى بقية دول المجموعة....وبإستثناء كل من مصر، والسودان، وأرتريا، تنفرد باقى دول المجموعة بوجود زراعات البن، والشاى، والتبغ بها، مع التباين فى الأوزان النسبية للمساحات المنزرعة بها فى كل من هذه الدول، وعلى النحو المبين بنفس الجدول المشار إليه من قبل.

- إن التعاون الفنى بين مصر، وباقى دول حوض النيل يفترض أن يذهب بتوجهاته إلى المحاصيل الزراعية التى تشغل نسبة مرتفعة بالأراضى المنزرعة فى أى من هذه الدول وكأولوية أولي لما قد يكون لهذا التعاون من ثمار ملموسة على زيادة الإنتاجية والإنتاج من هذه المحاصيل ...وفى هذا الإطار قد يختلف أولويات المحاصيل التى يمكن أن يشملها هذا التعاون من دولة إلى أخرى حيث يمكن أن تأتى محاصيل الحبوب خاصة محصولي الأذرة الرفيعة، والإذرة الشامى فى إطار هذه الأولويات فى جميع دول الحوض، ويمكن أن يضاف إليها مجموعة المحاصيل البقولية فى كل من كينيا، وبورندي، ورواند، وأوغندا، وتنزانيا، وأثيوبيا ...، كما يمكن أن تضاف إلى مجموعة الحبوب أيضاً مجموعة المحاصيل النشوية فى كل من الكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، وبورندي، وروندا...كما يمكن أن، تشارك فى هذه الأولويات أيضاً مجموعة

المحاصيل الزيتية فى كل من السودان، والكونغو، وتنزانيا، وأوغندا،وذلك إلى جانب البعض من محاصيل الفاكهة فى كل من وأوغندا، وبورندي، ورواندا....

إن دخول مصر فى تعاون فنى مع هذه الدول يفرض عليها توفير الخبرات والمهارات الفنية فى مجال نظام الزراعة المطرية، والمحاصيل الزراعية التى يشملها هذا النظام ، ليس بغرض التأكيد على نجاح نتائج ما تقدمة من تعاون فنى لأى من هذه الدول، بل أيضاً بغرض نقل النتائج والتجارب الناجحة لهذه الدول فى إنتاج أي من هذه المحاصيل وفى نظام الزراعات المطرية.

(6) <u>العمالة الزراعية، وتكنولوجيا الإنتاج، والإنتاجية الزراعية:</u>

- **بإستثناء مصر، يشكل السكان الزراعين النسبة الغالبة من إجمالى السكان فى باقى دول الحوض حيث تبلغ هذه النسبة نحو 25,7% فى مصر فى عام 2009، وترتفع لتصل إلى نحو 52,5%، 57,7% فى كل من السودان، والكونغوا على الترتيب، ثم ترتفع عن ذلك لتتراوح ما بين 71,41% (فى كينيا) ، 89,5% (رواندا) فى باقى دول الحوض وعلى نحو ما يتضمنه الجدول رقم (1) بالمرفقات. أما بالنسبة للعلاقة فيما بين العمالة الزراعية والمساحات المنزرعة فى كل من دول هذه المجموعة، وبمعيار متوسط نصيب العامل الزراعي منها خلال عام 2009، فتعكس وجود التباين فيما بين هذه الدول من حيث الوفرة أو الندرة النسبية فى العمالة الزراعية المتاحة بالقياس إلى الحاجة إليها، حيث ، وعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط نصيب العامل من المساحة المنزرعة فى السودان نحو 2,91هكتار، وبما يعكس الندرة النسبية فى العمالة الزراعية بهذه الدولة، وقد يليها فى ذلك وبدرجة أقل كل من أوغندا، وتنزانيا والتى يبلغ متوسط نصيب العامل الزراعي بكل منها 0,83، 0,70هكتار على الترتيب ، ثم يليها فى ذلك باقى دول الحوض حيث ينخفض متوسط نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة ليصل إلى نحو 0,34، 0,23هكتار فى كل من بورندي، ورواندا وبما قد يعكس تواجد الوفرة النسبية فى العمالة الزراعية المتاحة فى كل منها (جدول رقم 7).**

لقد وصلت الزراعة المصرية إلى ميكنة أغلب الأعمال الزراعية والتى شملت أعمال تجهيز الأرض للزراعة، والري، ومقاومة الآفات والحشائش، والحصاد والدراس، حيث بلغت أعداد الجرارات الزراعية المشتغلة بها فى عام 2008ما يقرب من 37جرار لكل ألف هكتار من المساحة المنزرعة...كما يمكن أن توصف الزراعة المصرية بإرتفاع الكثافة المحصولية بها (1,77) عن غيرها من الزراعات بالدول الأخري بحوض النيل (نظراً لسيادة نظام الري الدائم

بهـا). وإذا كـان متوسـط نصـيب العامـل الزراعـي بهـا يبلـغ نحـو 0,56 هكتـار مـن المسـاحة المحصـولية، فعلـى الـرغم مـن ذلـك يمكـن توصـيفها فـى الوقـت الـراهن بوجـود النـدرة النسـبية الموسـمية فـى العمالـة الزراعيـة(خاصـة فـى موسـم حصـاد وجنـى الزراعـات القائمـة، والإعـداد وزراعـة زراعـات تاليـة لهـا) ...أمـا بالنسـبة للزراعـات بالـدول الأخـري بحـوض النيـل فـيمكن توصيفها بإنخفاض درجة الميكنة الزراعية إلى حد كبير واعتمادها بالدرجـة الأكبر علـى العمل البشـري والحيـوانى فـى أداء العمليـات الزراعيـة، وذلـك فـى ضـوء أعـداد الجـرارات الزراعيـة المستخدمة بها والتى بلغت وفى المتوسط نحو 4 جرارات لكل ألف هكتار[1] ....وإستناداً علـى ذلـك ومـع المقارنـة بالزراعـة المصـرية فقـد يكـون فـى هـذه المؤشـرات مـا يعكـس أيضـاً نفـس الإستخلاصات المشـار إليهـا حـول النـدرة أو الـوفرة النسـبية للعمالـة الزراعيـة فـى دول حـوض النيل ...

جدول رقم (7) المساحات المنزرعة، والعمالة الزراعية، والإستخدامات السنوية من الأسمدة الكيماوية فى دول حوض النيل

الدول	المساحة المنزرعة، والإستهلاك السنوى من الأسمدة فى السنوات (2005-2009)			العمالة الزراعية والمساحة المنزرعة فى عام 2009		
	الأسمدة الكيماوية (طن)	المساحة المنزرعة (ألف هكتار)	متوسط الإستخدامات للهكتار المنزرع(كجم)	العمالة الزراعية (ألف)	المساحة المنزرعة (ألف هكتار)	نصيب العامل الزراعي من المساحة المنزرعة (هكتار)
1- مصر	1619026	3565	454,0	6632	3689	0,56
2- السودان	58286	19554	3,0	7014	20391	2,91
3- أثيوبيا	97294	14495	6,7	30905	14985	0,48
4- الكونغو	4549	7450	0,6	13951	7450	0,53
5- تنزانيا	72564	10970	8,6	16453	11500	0,70
6- كينيا	181572	5841	31,1	12971	6050	0,47
7- أوغندا	7127	8460	0,7	10720	8850	0,83
8- أرتيريا	2338	666	3,5	1508	692	0,46
9- بورندي	2691,2	1291	2,1	3660	1250	0,34
10- رواندا	6052	1494	4,1	7014	1580	0,23

المصدر : WWW,FAOSTAT , Resource, Population

- إن محدودية استخدام الميكنة الزراعية فى زراعات دول حوض النيل، قد لا يعكس فقط طلبها الكبير على الأيدى العاملة الزراعية خاصة فى أوقات زراعة وحصاد المحاصيل الزراعيـة، بل قد يكون أيضاً مؤشراً علـى وجود الفرص أمام هذه الزراعات لتحسين

(1) www, FAO stat, Resources, land, water.

إنتاجيتها الزراعية مع التوسع فى ميكنة عملياتها الزراعية لما تؤدى إليه عمليات الميكنة من إعداد وتجهيز الأرض للزراعة فى التوقيتات الملائمة والمتوافقة مع سقوط الأمطار فى هذه الزراعات من ناحية، فضلاً عن جودة الأداء التى يمكن أن تساعد على تحسين الإنتاجية000 من ناحية أخرى ... ومع محدودية الأخذ بالتكنولوجيا الميكانيكية فى هذه الزراعات يأتى أيضاً محدودية تطبيق التكنولوجيا الكيماوية بها000فباستثناء مصر ، والتى بلغ معدل الاستهلاك السنوى من الأسمدة الكيماوية خلال السنوات (2005-2009) نحو 454كجم للهكتار من المساحة المنزرعة، يلاحظ أن هذا المعدل بلغ فى حده الأعلى نحو 31,1كجم للهكتار من المساحة المنزرعة فى كينيا، ثم ينخفض ليصل إلى نحو 8,6 كجم للهكتار فى تنزانيا، ثم ينخفض عن ذلك فى باقى الدول الأخرى ليصل إلى حده الأدنى فى كل من الكونغو، وأوغندا وبواقع 0,6، 0,7 كجم للهكتار لكل منها على الترتيب(جدول رقم 7).

- إن الاستخدام المحدود للتكنولوجيا الكيماوية والميكانيكية فى زراعات دول حوض النيل قد يعد من العوامل الرئيسية المسئولة عن انخفاض مستويات الإنتاجية الزراعية بها وبفروقات كبيرة عنه فى حالة الزراعة المصرية 000 فباستثناء إنتاجية محصول القصب التى ترتفع إنتاجيته فى كل من إثيوبيا ، والسودان عنه فى مصر، يلاحظ انخفاض مستويات إنتاجية المحاصيل الزراعية الأخرى بدول حوض النيل عنه فى مصر، وبفروقات كبيرة تتباين من دولة إلى أخرى وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (3) بالمرفقات 000 وبغض النظر عن المقارنة فيما بين مستويات الإنتاجية فى مصر مع غيرها فى باقى دول الحوض، فإن المقارنة بين مستويات الإنتاجية بزراعات باقى دول الحوض ذاتها (وباعتبارها زراعات مطرية)، وبما تعكسه من تباينات كبيرة بين هذه الدولة، قد تشير فى مضمونها أيضاً إلى ضعف الإنتاجية فى أكثرية هذه الدول، ومن ثم وجود الفرص لتحسين إنتاجيتها الزراعية ليس من خلال التوسع فى استخدام التكنولوجيا الكيماوية والميكانيكية فقط، بل قد يأتى التوسع فى استخدام التكنولوجيا الحيوية والإدارية من أولى الأولويات لهذا الغرض، وهو من المؤشرات التى يمكن أن تفيد فى إعداد وتصميم برامج التعاون الفنى وتطوير العلاقات بين دول هذه المجموعة، مع تحديد أولويات تطبيق هذه البرامج وفقاً لأولويات المحاصيل التى يمكن أن يشملها هذا التعاون الفنى والمشار إليها من قبل.

(7) **التجارة الدولية، والتبادل التجارى الزراعى بين مصر، وباقى دول الحوض:**

- **تتوقف نوعية وكميات السلع الزراعية التى يتوقع أن تدخل فى قوائم التبادل التجارى بين مصر وباقى دول الحوض على نوعية وكميات السلع الزراعية المكونة لقائمة الواردات المصرية مقابل نفس نوعية المحاصيل والداخلة فى قوائم صادرات باقى دول الحوض، حيث تكشف هذه القوائم عن نوعية السلع الزراعية التى يتوقع أن تستوردها السوق المصرية من باقى دول الحوض، كما تحدد الكميات المتوقع تدبيرها من أسواق هذه الدول للتصدير إلى السوق المصرية000 كذلك تتوقف نوعية وكميات السلع الزراعية التى يتوقع أن تدخل فى قائمة الصادرات المصرية إلى باقى دول الحوض على نوعية وكمية السلع الزراعية المكونة لقوائم واردات هذه الدول، وما يوجد من نوعيات هذه المحاصيل فى قائمة الصادرات المصرية000 وفى هذا الشأن تكشف قائمة الواردات المصرية من السلع الزراعية خلال السنوات 2007- 2009 عدد النوعيات الرئيسية والكميات المستوردة منها خلال هذه السنوات، كما تكشف قوائم صادرات باقى دول الحوض من هذه النوعيات عن الفرص المتوقعة لتدبير جانب من احتياجات السوق المصرية منها من هذه الأسواق، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (4) بالمرفقات، والذى يمكن أن يستخلص منه النتائج التالية:**
- **لا يتوقع وجود فرص لاستيراد القمح من باقى دول الحوض حيث تعد جميعها من الدول المستوردة له، وإن كانت تظهر قوائم صادراتها إعادة تصدير كميات محدودة منه 000 وقد تبدو وجود الفرص لاستيراد كميات محدودة من الأذرة الشامى من كل من أوغندا، وتنزانيا، وكينيا000 كما يتوقع وجود فرص لاستيراد كميات من الأذرة الرفيعة (وفقاً لحاجة السوق المحلية) من السودان.**
- **يتوقع وجود الفرص أمام السوق المصرية لاستيراد احتياجاتها من بذور السمسم من كل من السودان، وإثيوبيا، وتنزانيا، وإن كانت هذه الفرص تبدو منعدمة بالنسبة لاستيراد فول الصويا أو عباد الشمس من هذه الدول.**
- **وجود الفرص لاستيراد جانب من احتياجات السوق المصرية من الحمص من إثيوبيا وتنزانيا، وإن كانت هذه الفرص تبدو غائبة فى حالة المحاصيل البقولية الأخرى.**
- **من المتوقع إمكانية تدبير جانب من احتياجات السوق المصرية من ألياف القطن من كل من السودان، وتنزانيا.**
- **وجود الفرص لإستيراد إحتياجات السوق المصرية من الجوت، والسيسال من تنزانيا وكينيا.**

- **غياب الفرص لإستيراد السوق المصرية لزيوت الطعام من باقى دول الحوض حيث يعد الكثير منها مستورداً لها، وإن كانت قوائم صادراتها تكشف عن إعادة تصدير كميات منها إلى دول أخري مجاورة ...وقد تتواجد فرص محدودة لإستيراد السوق المصرية لكميات محدودة من السكر من السودان، وأثيوبيا ، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا.**
- **وجود الفرص لإستيراد السوق المصرية لإحتياجاتها من الحيوانات الحية بغرض إنتاج اللحوم من كل من السودان ، وأثيوبيا.**

(8) <u>الموارد السمكية</u> :

- **سبق التنويه إلى وجود ما يقرب من 45,281 مليون هكتار من المسطحات المائية الداخلية من أنهار، وبحيرات، ومستنقعات بدول الحوض، والتى يمكن أن تمثل مصدراً كبيراً لتنمية الثروة السمكية فى هذه الدول....ويضاف إلى ذلك ما يوجد فى البعض من دول الحوض من سواحل على البحار والمحيطات والتى تمثل مصدراً آخر يضاف إلى المسطحات المائية الداخلية فى هذه الدول ..حيث تمتد السواحل البحرية المصرية بطول يبلغ نحو 1024كم على البحر الأحمر، وبطول يبلغ نحو 1240كم على البحر الأبيض ...كما يمتد الساحل السودانى على البحر الأحمر بطول يبلغ نحو 853كم ويبلغ الساحل البحري لأرتريا على نفس البحر نحو 1000كم ...أما على المحيط الهندي فيمتد الساحل الكينى بطول 536كم، والساحل التنزاني بطول 1424كم ...وعلى المحيط الأطلنطي توجد السواحل الكونغولية بطول يبلغ 37كم ، وحيث يصل بذلك إجمالى طول سواحل هذه الدول على البحار والمحيطات ما يقرب من 6114كم ...وقد يضاف إليها سواحل الجزر البحرية التابعة لهذه الدول والتى قد تصل فى أطوالها إلى ما يزيد عن هذه الأطوال، حيث تبلغ، وعلى سبيل المثال ، سواحل الجزر التابعة لأرتريا فى البحر الأحمر نحو 1234كم(1).**
- **مع وجود المسطحات المائية الكبيرة وبالمساحات المشار إليها فى دول الحوض ، إلا أن الإنتاج من الأسماك لا يتناسب وإلى حد كبير مع الإمكانيات المتاحة بها فى غالبية هذه الدول وخاصة فى السودان، وأثيوبيا، وأرتريا، وذلك بمعيار إنتاجية الهكتار من الأسماك...ففى السودان وفى عام 2010 بلغ إنتاج الصيد من المياه الداخلية والبحار نحو 71,70 ألف طن تشمل 6 آلاف طن من البحر الأحمر، وحيث تصل بذلك إنتاجية الهكتار بالمياه الداخلية نحو 5,1 كجم...كما بلغ إنتاج أثيوبيا من الأسماك من مياهها الداخلية وفى نفس العام نحو 18,06 ألف طن وبمتوسط إنتاجية بلغ نحو**

(1) www. The Country border line lenth.

1,7كجم / هكتار. أما فى أرتريا فبلغ إنتاجها من الصيد فى مياهها الداخلية وسواحلها البحرية فى نفس العام نحو 3,286 ألف طن ، وبمتوسط يبلغ ما يقل عن 2 كجم / هكتار من مسطحاتها المائية الداخلية والساحلية ...وفى مصر والتى بلغ إنتاج الصيد بها خلال عام 2010 ما يقرب من 385,2 ألف طن تشمل 137,0 ألف طن من الصيد البحري، ونحو 248,2 ألف طن من المسطحات المائية، فبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من مسطحاتها المائية الداخلية نحو 413,6كجم/هكتار، ...أما بالنسبة لأوغندا، وبورندي، ورواندا فبلغ إنتاجها من نشاط الصيد نحو 413,8، 17,7، 9,05 ألف طن وبمتوسط يبلغ نحو 99,1، 82,3، 54,2 كجم للهكتار من المياه الداخلية فى كل منها وعلى الترتيب ...وبالنسبة لكينيا، وتنزانيا، والكونغوا فبلغ إنتاجها من الأسماك نحو 143,1، 342,5 ، 236,0ألف طن على الترتيب من مسطحاتها المائية الداخلية والساحلية، حيث تعكس المقارنة فيما بين إنتاجها من الأسماك، ومساحة مسطحاتها المائية الداخلية وأطوال سواحلها البحرية (مع غياب التقديرات عن الإنتاج من المياه الداخلية، والإنتاج من المياه الساحلية)، إقتراب إنتاجية مسطحاتها المائية، وبصفة عامة، من إنتاجية المسطحات المائية فى أوغندا، وبورندي، ورواندا، كما يتضح من الجدول رقم (8)

إن إرتفاع إنتاجية المسطحات المائية من الأسماك فى كل من أوغندا، وكينيا،وبورندى، ورواندا، وتنزانيا عنه فى السودان ، وأثيوبيا، وأرتزيا لا يعنى إحتمالات وصول الدول الستة إلى المستوي الأمثل والمحتمل لإنتاجيتها من الأسماك وقد يكون المؤشر على ذلك زيادة إنتاجية المسطحات المائية الداخلية من الأسماك فى مصر وبفارق كبير عنه فى الدول الستة المشار إليها من قبل ...ومع ذلك فقد يكون فى توجه كينيا، وأوغندا ، ورواندا نحو الإستزراع السمكي، مؤشراً آخر على الإقتراب بإنتاجية مسطحاتها المائية من الأسماك إلى مستوياتها الأعلى الممكنة، حيث يشارك نشاط الإستزراع فى إنتاج الدول الثلاث من الأسماك بنسبة بلغت نحو 7,8%، 18,7% ، 6,5% تقريباً وعلى الترتيب.

- **وبالنسبة للإكتفاء الذاتى فى الإستهلاك من الأسماك فيمكن تصنيف دول الحوض (وفى إطار إنتاجها وإستهلاكها منها فى السنوات 2005-2007) إلى دول يتواجد بها عجز فى الإنتاج ، وتشمل كل من مصر، والكونغو، ورواندا حيث تتراوح نسبة الأكتفاء الذاتى فى إستهلاكها من الأسماك ما بين 71,3%، 75,7%، وهناك مجموعة أخري من هذه الدول تعد فى حكم المكتفية ذاتيا فى إستهلاكها من الأسماك وتشمل كل من السودان، وإثيوبيا ، وبورندي، وأرتيريا، حيث تتراوح نسبة الإكتفاء الذاتى فى إستهلاكها من الأسماك ما بين 97,5%، 101,3%...أما كينيا ، وأوغندا،**

وتنزانيا فتعد فى حكم الدول المكتفية ذاتيا فى الإستهلاك من الأسماك مع وجود فائض عن إحتياجاتها الإستهلاكية بلغ نحو 3,7% ، 22,3%، 40,2% فى كل من الدول الثلاث على الترتيب كما يتضح من الجدول رقم (9) ومع ذلك ، وبإستثناء مصر وأوغندا ، فإن متوسط نصيب الفرد من الأسماك فى باقى دول الحوض يعد صغيراً للغاية حتى فى الدول التى تعد فى حكم المكتفية ذاتيا فى الإستهلاك منها أو تلك التى بها فائض من أجل التصدير، حيث بلغ هذا المتوسط (وفى السنوات 2005- 2007) نحو 0,1، 1,1، 1,6، 1,4% ، 1,9كجم فى كل من أثيوبيا ، وأرتريا ، والسودان، ورواندا، وبورندى على الترتيب ، كما بلغ نحو 3,9، 5,5، 6,0كجم فى كل من كينيا ، والكونغوا، وتنزانيا على الترتيب ...أما فى مصر، وأوغندا فبلغ متوسط نصيب الفرد بها نحو 16,1، 12,6كجم على الترتيب (جدول10).

إن صغر الإستهلاك الفردي من الأسماك فى غالبية دول الحوض ، قد يرجع فى جانب منه إلى النمط الغذائي للمستهلك ذاته، حيث تفضيله للبروتين الحيوانى (مع ثراء هذه الدول فى ثرواتها الحيوانية) عن السمكي فى غذاءه فى حالة البعض من الدول، وقد يشارك فى ذلك أيضاً ضعف مستوي الدخل الفردي والقوي الشرائية فى البعض الآخر من هذه الدول ، كما قد يشارك فى ذلك أيضاً قلة المعروض من الأسماك بالأسواق المحلية (ومن ثم إرتفاع أسعارها النسبية مقارنة باللحوم) فى دول أخري ....ومع ذلك فإن فى كل ما سبق ذكره من مؤشرات ما يشير إلى وجود الإمكانيات الكافية الكبيرة لزيادة الإنتاج السمكي من المسطحات المائية الداخلية والساحلية الكبيرة فى دول الحوض إذا ما وجدت المشروعات الهادفة إلى ذلك وبغرض توفير الأسماك فى الأسواق المحلية لدول الحوض وزيادة دخول مجتمع الصيادين وغيرهم فى الأنشطة المرتبطة بها، فضلاً عن ما قد يمثله ذلك من مصدراً آخر من مصادر النقد الأجنبي للبعض من هذه الدول ....وقد يفيد فى ذلك وجود التعاون والمشروعات المشتركة بين دول الحوض عبر المشاركة فى الإستثمار وتبادل الخبرات فيما بينها ..... <u>وفى هذا الشأن، وبالنسبة لمصر</u> فإن فرص التعاون والمشاركة فى الإستثمار وتبادل الخبرات يمكن أن تأتى فى :

- الدخول فى مشروعات مشتركة ما بين مصر، والسودان، وأرتريا للصيد بمسطحاتها المائية الساحلية على البحر الأحمر مع إقتسام الإنتاج ، وفقا لما تحدده الإتفاقيات فيما بين هذه الدول.
- المشاركة فى الإستثمار بمشروعات الإستزراع السمكي مع الدول الراغبة فى ذلك، أو تقديم الخبرات الفنية اللازمة لهذه الدول فى هذا المجال، إستناداً على ما حققته مصر من تجارب مكتسبة ونجاحات فى هذا المجال.

- **التدريب ، ونقل الخبرات الفنية على حرف الصيد الملائمة لطبيعة المسطحات المائية المتواجدة فى هذه الدول وتطوير الصناعات السمكية والخدمات الساحلية.**
- **التدريب ونقل الخبرات فى بناء قواعد ونظم المعلومات فى مجال الصيد وبما يفيد المخطط وواضعي السياسات لأنشطة الصيد.**

جدول رقم (8) الإنتاج السمكى، وفقاً للمصدر بدول حوض النيل خلال عام 2010

الدول	الإنتاج السمكى حسب مصادره					إنتاجية المسطحات المائية الداخلية	
	استزراع		صيد		جملة	المسطح المائى (ألف هكتار)	إنتاجية الهكتار (كجم/هكتار)
	ألف طن	%	ألف طن	%			
1- مصر	919,585	70,5	*385,209	29,5	1304,794	600	414
2 – السودان	2,200	3,0	*71,700	97,0	73,900	12981	5,1
3 – أثيوبيا	0,025	0,1	18,058	99,9	18,083	10430	1,7
4 – الكونغو	2,970	1,24	236,0	98,76	238,970	7781	
5 – تنزانيا	0,454	0,13	342,481	99,87	342,935	6150	
6 – كينيا	12,154	7,83	143,111	92,17	155,265	1123	
7 – أوغندا	95,00	18,67	413,805	81,33	508,805	4174	99,1
8 – أرتريا	-	0,0	3,286	100,0	3,286	1660	2,00
9 – بورندى	0,050	10,28	17,7	99,72	17,750	215	82,3
10- رواندا	0,628	6,49	9,050	93,51	9,678	167	54,2

www. FAo, statistics, yearbook of fishery statistics, Rome, 2012.

المصدر: * تشمل 137 ألف طن من الصيد البحرى فى مصر، 6 آلاف طن من الصيد البحرى فى السودان

جدول رقم (9) العرض والاستخدامات السنوية من الأسماك فى دول حوض النيل فى السنوات (2005–2007)

الدول	الإنتاج (طن)	الواردات (طن)	الصادرات (طن)	العرض الاستخدامات (طن)	نسبة الاكتفاء الذاتى (%)
1- مصر	956077	313521	6046	1263552	75,7
2 – السودان	62220	2455	1229	63446	98,1
3 – أثيوبيا	10864	1000	723	11141	97,5
4 – الكونغو	239378	96474	3	335849	71,3
5 – تنزانيا	346455	3744	103021	247178	140,2
6 – كينيا	148017	26967	32211	142773	103,7
7 – أوغندا	459382	682	84529	375535	122,3
8 – أرتريا	4924	195	257	4862	101,3
9 – بورندى	14200	98	11	14287	99,4
10- رواندا	10025	3310	74	13261	75,6

المصدر:

www. F.A.o, statistics, yearbook of fishery statistics, Rome, 2008.

جدول رقم (10) متوسط نصيب الفرد من الأسماك، والتوزيع النسبى للبروتين حسب المصدر فى الاستهلاك الفردى بدول حوض النيل فى عام 2009

الدول	متوسط نصيب الفرد من الأسماك (كجم/سنة)		التوزيع النسبى للبروتين حسب المصدر فى الاستهلاك الفردى				
	2005-2007	2009	جملة البروتين جم/فرد/يوم	التوزيع النسبى (%) نباتى	حيوانى	أسماك	الأسماك % من الحيوانى
1- مصر	16,1	17,6	97,2	72,94	22,02	5,04	22,9
2 – السودان	1,6	1,8	72,3	60,86	38,45	0,69	1,80
3 – أثيوبيا	0,1	0,2	61,4	89,58	10,26	0,16	1,6
4 – الكونغو	5,5	5,1	24,8	78,63	15,32	6,05	39,6
5 – تنزانيا	6,0	5,7	54,6	77,83	18,32	3,85	21,0
6 – كينيا	3,9	3,4	58,5	68,89	29,57	1,54	5,2
7 – أوغندا	12,6	13,5	49,2	67,28	24,59	8,13	33,1
8 – أرتريا	1,1	0,4	50,6	86,76	13,04	0,2	1,5
9 – بورندى	1,9	1,7	40,6	90,64	8,13	1,23	15,7
10- رواندا	1,4	1,9	55,0	89,46	9,45	1,09	11,5

المصدر: **FAO statistics, yearbook of fishery statistics, Rome, 2010.**

الفصل الثالث

الزراعة المصرية (الموارد، والأهداف، والسياسات الجارية)

الفصل الثالث: الزراعة المصرية (الموارد، والأهداف، والسياسات الجارية)

بعد استخلاص المخاطر المحتمل أن تواجه الدول المستوردة للغذاء، ومن بينها مصر، في الفصل الأول من الدراسة، ثم استخلاص القدرات الإنتاجية للزراعة بدول حوض النيل، ومجالات التعاون وتطوير العلاقات الزراعية فيما بين هذه الدول وأشكال ومشروعات هذا التعاون بالنسبة لمصر في الفصل الثانى من الدراسة"، يأتى هذا الفصل ليستكمل بعض المؤشرات الأخري اللازمة لتكوين الرؤي المستقبلية للزراعة المصرية وإدارتها حيث يستهدف هذا الفصل مراجعة سريعة لدور الزراعة المصرية في الإقتصاد المصري، ومواردها الزراعية والأهداف والسياسات الزراعية الجارية:

(1) الزراعة في الإقتصاد الوطنى:

إن للزراعة دورها في الإقتصاد الوطنى، والذي تعد إتجاهاته في الماضى القريب وحتى الوقت الجاري، محصلة لنتائج سياسات إدارة القطاع خلال الماضى القريب كما تعد مؤشراً لتوجيه السياسات المستقبلية لإدارة القطاع وفقا للرؤي المستقبلية لهذا الدور، والذى تتعدد أبعاده، حيث هناك مساهماته في الإنتاج والناتج المحلى، وفي التشغيل، وفي التجارة الخارجية وتوفير النقد الأجنبي، كما يشارك القطاعات الأخرى في الاستثمارات الموجهة للتنمية، ومن ثم فقد تنطوي الرؤي المستقبلية لهذا الدور على مساندة الاتجاهات الجارية لهذا الدور بأبعاده المختلفة أو تعديل إتجاه بعض أبعاده، ومن ثم تعديل السياسات المرتبطة بالإدارة المستقبلية للقطاع، وهو ما يستلزم التعريف بدوره في الإقتصاد الوطنى خلال الماضى القريب، وعلى النحو والوارد فيما يلى:

(1/1) المساهمة في الناتج المحلى: تقدر المساهمة النسبية للزراعة في الناتج المحلى الإجمالي خلال الخمس سنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن الحالي بما تراوح ما بين 13,2%، 14,1% سنويا، وذلك مقابل مساهمة نسبية تراوحت ما بين 14,9%، 16,7% خلال الخمس سنوات الأولي من هذا العقد، ومساهمة نسبية تراوحت ما بين 16,7%، 17,3% خلال العقد السابق له في التسعينات من القرن السابق، وهو ما يشير بدوره إلى تناقص المساهمة النسبية للقطاع من الناتج المحلى الإجمالي بمرور الوقت خلال السنوات المشار إليها، وذلك على الرغم من نمو الناتج الزراعي الحقيقى بمعدلات سنوية متقاربة تقريباً تراوحت ما بين 3,2%، 3,8% خلال هذه السنوات (وبإستثناء عامي (1995/94، 2004/2003)، وعلى نحو ما يشير إليه الجدول رقم (11)، وهو ما يشير بدوره إلى نمو

الناتج الزراعي بمعدلات أقل عن معدلات النمو في ناتج القطاعات الإقتصادية الأخرى وكمحصلة لنتائج السياسات السابقة.

(2/1) المساهمة في التشغيل: مازالت الزراعة المصرية تمثل المصدر الأول بين قطاعات الاقتصاد الوطنى في توفير فرص العمل على الرغم من تناقص دورها النسبى في هذا الشأن في السنوات الأخيرة عنه في بداية العقد الأخير من القرن الماضى، حيث أزدادت أعداد المشتغلين به من نحو 4,621 مليون عامل في عام 1994/1993، وبما يمثل 32,0% من إجمالي أعداد المشتغلين بالاقتصاد في نفس العام، لتصل إلى ما يقرب من 5.545 مليون عامل وبما نسبته 26,6% من إجمالي أعداد المشتغلين في عام 2008/2007 (جدول 11) وإذا كان في ذلك مؤشراً على نمو فرص العمل بالقطاع الزراعي بمعدل أقل عنه في القطاعات الأخري، فقد يعزي ذلك وفي جانب منه إلى طبيعة التغيرات الجارية في تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، وهيكل الإنتاج بالقطاع.

(3/1) الإستثمارات الزراعية: تشارك الزراعة المصرية في استثمارات التنمية بنصيب نسبى متواضع وإلى حد كبير خاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت الاستثمارات الزراعية نسبة تراوحت ما بين 2,9%، 3,5% من إجمالي استثمارات برامج التنمية في السنوات 2009/2008-2011/2010، ولتصل بذلك إلى مستوي أدنى وبكثير عنه في السنوات السابقة، حيث بلغت الإستثمارات الزراعية خلال السنوات (1993/92-1997/96) نسبة تراوحت ما بين 7,0%، 8,2% من إجمالي إستثمارات التنمية خلال هذه السنوات، كما أزدادت بعد ذلك لتمثل ما بين 12,6%، 14,2% من إجمالي إستثمارات التنمية في السنوات (1998/1997-2002/2001) مع تشجيع الإستثمار الخاص على التوجه إلى الزراعة (جدول رقم 11)، وإن اتجهت هذه النسبة بعد ذلك نحو التناقص في السنوات التالية لتصل إلى المستوي المشار إليه في السنوات (2009/2008-2011/2010)، وهو ما قد يعد من العوامل المشاركة في التناقص البطئ للمساهمة النسبية للزراعة في الناتج المحلى الإجمالي في السنوات الأخيرة، ومن ثم الحاجة إلى البحث في الأسباب الدافعة إلى ذلك، ووضع السياسات المحفزة على الإستثمار في الزراعة.

(4/1) توفير الغذاء: إن ما تساهم به الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي إنما يأتى من مساهمتها المباشرة في توفير الغذاء وغيره من السلع الزراعية الأخري، وإن كان توفير الغذاء يعد هو المطلب الأول والأساسي من الزراعة.... وعلى هذا الجانب تبدو الزراعة المصرية

غير قادرة على توفير كامل إحتياجات المجتمع المحلى من كثير من السلع الغذائية، ومن ثم الحاجة إلى إستيراد العجز بها من الأسواق الخارجية، مقابل وجود فائض من أجل التصدير من البعض الآخر من السلع الغذائية... وتضم مجموعة السلع الأولي كل من القمح، والأذرة الشامي من بين مجموعة الحبوب، كما تضم الفول، والعدس من بين مجموعة البقوليات، ثم مجموعة البذور الزيتية (وبإستثناء الفول السودانى) إلى جانب السكر، وزيوت الطعام، واللحوم الحمراء، والأسماك، ومنتجات الألبان. حيث تراوحت نسبة الإكتفاء الذاتى في القمح ما بين 53,5%، 62,5% خلال السنوات (2001–2007)، كما تراوحت نسبة الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من الأذرة الشامي ما بين 57,9%، 73,9% خلال نفس الفترة.... أما البقوليات من فول، وعدس، فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى في حالة الفول ما يتراوح ما بين 43,2%، 64,9% خلال نفس الفترة المشار إليها، بينما تصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الإستهلاك من العدس إلى أدنى مستوي والذي تراوح ما بين 1,3%، 4,2% خلال نفس الفترة، وذلك فضلاً عن وجود الإتجاه العام لتناقص نسبة الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من كلا السلعتين عبر هذه السنوات (جدول 12) ... كما تبلغ نسبة الإكتفاء الذاتى من الإستهلاك من البذور الزيتية وزيوت الطعام إلى مستويات تعبر عن كبر العجز النسبى في المتاح منها وتزايده عبر هذه السنوات حيث بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من البذور الزيتية نحو 71,0% خلال عام 2001، أنخفضت لتصل إلى نحو 48,3% في عام 2007، كما بلغت نسبة الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من زيوت الطعام نحو 13,7% في عام 2006، مقابل نسبة بلغت 21,7% في عام 2001... كذلك هناك العجز المتزايد في الإنتاج المحلى من السكر، واللحوم الحمراء، والأسماك، وعلى نحو ما تشير إليه نسبة الإكتفاء الذاتى من الإستهلاك منها والمبينه بنفس الجدول المشار إليه.

أما بالنسبة للسلع الغذائية التى يتواجد بها فائض من أجل التصدير فتضم كل من الفاصوليا واللوبيا من بين مجموعة البقوليات، والفول السودانى من بين مجموعة البذور الزيتية، إلى جانب السلع النشوية (من بطاطس، وبطاطا)، والبصل، والثوم، والموالح، والأرز، وذلك على نحو ما تعبر عنه نسبة الاكتفاء الذاتي من الإستهلاك منها، وإن كان من الملاحظ هنا أن نسبة الفائض المتاح منها من أجل التصدير تعد هامشية بالقياس إلى ما يوجد من عجز في السلع الأخري المشار إليها من قبل (جدول12) ... وأخيراً هناك من السلع الغذائية الأخري التى يصل الإستهلاك منها إلى درجة الاكتفاء الذاتى مثل الأذرة الرفيعة، والخضروات والفاكهة الطازجة الأخري، ولحوم الدواجن، والبيض.

جدول (11) الناتج ، الاستثمار، والعمالة في قطاع الزراعة والصيد
في السنوات 2011/2010-1993/1992

السنوات	الناتج الزراعي		الإستثمار الزراعي			التشغيل (ألف عامل)		
	% من الناتج المحلى الإجمالي	معدل النمو السنوى* (%)	قطاع عام (%)	قطاع خاص (%)	% من إجمالي الإستثمارات	الإجمالى (ألف عامل)	الزراعة	
							ألف عامل	% من الإجمالى
1993/1992	-	-	68,5	31,5	7,02			
1994/1993	16,9	3,8	73,2	26,8	7,9	14436	4621	32,0
1995/1994	16,8	2,9	55,1	44,9	7,3	14879	4657	31,3
1996/1995	17,3	3,1	46,2	53,8	8,2	15340	4693	30,6
1997/1996	17,0	3,4	47,6	52,4	7,6	15825	4747	30,0
1998/1997	17,1	3,6	53,3	46,7	13,3	16145	4802	29,7
1999/1998	17,3	3,5	46,3	53,7	13,1	16569	4857	29,3
2000/1999	16,7	3,4	39,5	60,5	12,6	17000	4915	28,9
2001/2000	16,6	3,7	35,2	64,8	12,9	17340	4972	28,7
2002/2001	16,5	3,6	38,5	61,5	14,2	17674	5019	28,4
2003/2002	16,3	3,5	50,3	49,7	9,4	18079	5084	28,1
2004/2003	15,2	2,8	47,1	52,9	9,5	18508	5157	27,9
2005/2004	14,9	3,3	42,7	57,3	7,7	19003	5243	27,6
2006/2005	14,1	3,2	34,8	65,2	6,9	19540	5333	27,3
2007/2006	14,1	3,7	31,2	68,8	5,0	20120	5427	27,0
2008/2007	13,2	-	35,3	64,7	4,0	20810	5545	26,6
2009/2008	13,6	3,2	40,0	60,0	3,5			
2010/2009	14,0	3,5	42,7	57,3	2,9			
2011/2010	14,5	-	47,9	52,1	3,0			

المصدر: الموقع الألكترونى لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، سلاسل زمنية سنوية.

* بالأسعار الثابته.

(5/1) <u>التجارة الخارجية</u>:يترجم عجز الزراعة المصرية، عن الوفاء بالإحتياجات المحلية من السلع الغذائية والزراعية، نفسه في زيادة الواردات منها بمعدلات أكبر من الزيادة في الصادرات من البعض الآخر من هذه السلع، ومن ثم وجود العجز المتزايد في الميزان التجاري الزراعي والذي أزداد من 11,6مليار جنيه في عام 2001 إلى ما يتراوح ما بين 13,1، 13,8 مليار جنيه في السنوات (2002-2004)، ثم يزداد ليصل إلى نحو 17,5 مليار جنيه في عامي (2005، 2006)، وعلى نحو ما هو مبين بالجدول رقم (13). وتبدو أهمية هذا العجز في السياسات الهادفة إلى تحقيقه في كونه يمثل نسبة كبيرة في العجز الإجمالي للميزان التجارى المصري، حيث يمثل نسبة تراوحت ما بين 33,2% ، 46,4% منه خلال السنوات 2001-2006.

جدول رقم (12) نسبة الاكتفاء الذاتى في الإستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في السنوات (2001-2007)

السلع	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
1- حبوب:	62,7	66,5	68,8	69,0	68,8	72,0	67.3
* قمح	59,5	53,5	62,5	61,1	61,2	58,7	55.7
* أذرة شامى	58,7	57,9	60,5	73,9	60,1	64,7	58.2
* أذرة رفيعة	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100.0
* أرز	125,4	111,3	117,8	121,7	135,4	126,5	127.2
2- بقوليات:	60,7	57,4	51,8	50,8	42,3	38,9	52,5
* فول	64,9	60,1	52,4	51,6	43,4	43,2	
* عدس	4,2	4,0	4,7	3,3	1,8	1,3	
* فاصوليا/ لوبيا	133,2	133,4	96,6	128,3	123,6	160,5	290,2
3- بذور زيتية:	71,0	64,9	59,6	75,3	59,0	59,1	48,3
* عباد شمس	86,3	120,7	122,2	93,6	116,7	122,6	87,3
* فول صويا	4,1	5,3	18,0	16,7	4,3	3,9	2,7
* سمسم	34,3	43,5	50,0	60,7	84,1	82,4	90,6
* فول سودانى*	108,6	104,2	102,1	110,9	111,7	106,4	104,6
* بذرة كتان	54,2	37,5	52,4	90,9	45,8	35,7	
4- درنيات:	106,8	107,9	109,5	115,0	110,5	114,1	112,7
* بطاطس	108,6	109,6	112,5	116,4	111,2	115,4	115,0
* بطاطا*	101,5	102,3	101,7	102.3	102,2	101,3	102,0
5- بصل	119,7	129,6	134,5	125,6	118,4	114,4	115,7
6- ثوم	100,5	98,8	101,5	101,1	100,4	99,5	
7- خضروات طازجة	100,1	100,1	100,2	100,3	100,4	100,5	
8- فاكهة طازجة	99,0	99,5	99,5	99,9	99,9	100,0	
* موالح	111,9	105,7	107,2	110,1	108,6	110,7	110,9
9- سكر*	69,2	68,9	73,3	76,8	77,1	84,9	91,7
10- زيوت طعام نباتية	21,7	23,8	22,7	13,4	16,6	13,7	30,7
11- لحوم حمراء	87,5	86,5	86,5	88,3	80,5	74,2	70,6
12- لحوم دواجن	100,2	100,3	100,1	100,1	100,2	100,0	98,6
13- أسماط طازجة ومجمدة	81,3	86,8	86,3	81,3	82,3	82,8	70,8
14- بيض طازج	100,0	100,2	100,7	100,7	100,7	100,2	99,8
15- ألبان ومنتجاتها							98,0

المصدر: (1) الموقع الألكترونى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الزراعة.

* Source : FAOstat, Food supply, crops primary equivalent.

جدول رقم (13) الصادرات، والواردات الزراعية، والميزان التجارى الزراعي

خلال السنوات 2001-2009

السنوات	العجز في الميزان التجارى (مليون جنيه)	الميزان التجاري الزراعي			
		الصادرات (مليون جنيه)	الواردات (مليون جنيه)	العجز في الميزان التجارى الزراعي	
				(مليون جنيه)	% من العجز السكانى
2001	34161-	1751	13351	11600-	34,0
2002	35336-	1992	15873	13881-	39,3
2003	28266-	3330	16443	13113-	46,4
2004	31994-	4941	18237	13296-	41,6
2005	53063-	5689	23313	17624-	33,2
2006	39509-	5457	22765	17307-	43,8
2007	61330-				
2008	144740-				
2009	115089-				

نسبة تغطية الصادرات للواردات (%)
13,1
12,5
20,3
27,1
24,4
24,0

المصدر: الموقع الألكترونى للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الزراعة.

(2) <u>الأراضى الزراعية، والموارد المائية</u>:

قد يشكل المتاح من أراضى زراعية أو موارد مائية قيداً على تحقيق الأهداف العامة لخطط التنمية الزراعية وطموحاتها، مما يستلزم الموائمة ما بين المتاح منها وأهداف الخطة الزراعية مع البحث عن مسارات ووسائل تنمية هذه الموارد، والإستغلال الأفضل للمتاح منها، ومن ثم يأتى تحديد الأهداف التفصيلية المرتبطة بذلك ثم إقتراح الأدوات الإدارية اللازمة للوصول إلى هذه الأهداف من سياسات وأدوات أخري، وهو ما يستوجب التعريف بالمتاح من هذه الموارد فيما يلى.

- **بلغت المساحة الأرضية المنزرعة خلال السنوات (2007-2009) ما يقرب من 8,250 مليون فدان في المتوسط ، وتصنف إلى أراضى قديمة وبمساحة تبلغ نحو 6,09مليون فدان تمثل ما نسبته 73,8% من مساحة الأراضى المنزرعة، وأراضى جديدة وتمثل ما نسبته 26,2% من جملة الأراضى المنزرعة وبمساحة تبلغ نحو 2,160 مليون فدان.. وتوزع هذه الأراضى ما بين مناطق الجمهورية بالمساحات**

المبينة بالجدول رقم (5) بالمرفقات. إن المقارنة ما بين المساحة المنزرعة وأعداد السكان خلال هذه الفترة تعكس صغر نصيب الفرد منها حيث يبلغ نحو 0,11 فدان، وهو ما يعكس بدوره وجود التناقص المستمر به خلال العقود الطويلة الماضية.... وإلى جانب ذلك يشير تصنيف هذه الأراضى تبعا لجدارتها الإنتاجية إلى وجود التدهور في الجدارة الإنتاجية لمساحات كبيرة منها في الوقت المعاصر بالقياس إلى فترات سابقة حيث تمثل مساحة أراضى الدرجة الأولي ما نسبته 6% تقريبا من إجمالى المساحة المنزرعة في الوقت الحالي مقابل نسبة بلغت نحو 52,8% خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، كما تمثل مساحة أراضى الدرجة الثانية ما نسبته 45,1% منها [1] في السنوات الأخيرة. مقابل نسبة بلغت نحو 35,2% في النصف الأول من عقد الثمانينات... وهناك من الأسباب المتنوعة التى يعزي إليها تدهور الجدارة الإنتاجية للأراضى المنزرعة، والتى تشير إليها دراسات سابقة، ويأتى في مقدمتها تدهور شبكة الصرف الزراعي وارتفاع منسوب المياه الجوفية، وفقدان طمى مياه النيل، وتلوث التربة الزراعية بسبب الإفراط في إستخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، بل وتلوث مياه الري أيضاً، .. وقد يضاف إلى ذلك أيضا عدم موائمة التركيبات المحصولية المنفذة.

- **ومع الأراضى المنزرعة حاليا، مازال هناك من الأراضى القابلة للإستصلاح والإستزراع، والتى يستهدف التوسع الزراعي بها، ويجرى العمل حاليا في استصلاح وإستزراع جانب منها في جنوب الوادي وشرق العوينات، وسيناء، وفيما يسمى بمشروع توشكي في جنوب الوادي وبمساحة تبلغ نحو 550 ألف فدان، ومشروع شرق العوينات بمساحة تبلغ نحو 200,0 ألف فدان، ومشروع تنمية شمال سيناء وبمساحة تبلغ 400,0 ألف فدان... ومازال هناك أيضاً من المساحات الإضافية الأخري التى يستهدف التوسع الزراعي بها، والتى تختلف تقديراتها باختلاف تقديرات الموارد المائية اللازمة للتوسع الزراعي بها... ففي منطقة عمل مشروع توشكي، وعلى سبيل المثال، جاءت نتائج تصنيف الأراضى بها حسب درجة صلاحيتها للزراعة إلى تحديد ما يقرب من 2,135 مليون فدان من الأراضى الصالحة للزراعة، تشمل نحو 501,0 ألف فدان تصنف بصلاحيتها العالية جداً للزراعة، ونحو 384 ألف فدان تصنف على أنها أراضى متوسطة الصلاحية للزراعة.[2] ... كما تتواجد نتائج المسوحات وحصر الأراضى الصالحة للزراعة في المناطق الأخري بالصحراء والساحل الغربى لمصر، وفي**

[1] وزارة الزراعة، نشرة الإقتصاد الزراعي، السنوات 1985-1987، القاهرة، 1991.
[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، توشكي وآفاق التنمية في الصحراء الغربية، القاهرة، ديسمبر 1999.

سيناء والتى تكشف عن الكثير من الأراضى القابلة للإستصلاح والإستزراع في هذه المناطق، وإن كانت المساحات التى يمكن إستغلالها منها تتوقف على ما يتاح من موارد مائية.

- **تشكل الموارد المائية المتاحة العنصر الحاكم للتوسع الزراعي الأفقي، وللتركيبات المحصولية بالأراضى المنزرعة، حيث محدودية وثبات مواردها المائية المتجددة، وإنحصار غالبيتها في حصة مصر من مياه نهر النيل، والتى يغلب عليها التذبذب بين عام وآخر، إلى جانب المياه الجوفية بالدلتا والوادي[1] .... ومع وجود التناقص المستمر في نصيب الفرد من المياه، ودخول مصر تحت خط الفقر المائى، إلا أن إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي وإستخدامها في الزراعة ساعد على فرص التوسع الزراعي في السنوات السابقة... وتقدر الموارد المائية المتاحة لمصر خلال السنوات (2008/2007-2010/2009) بحوالي 72,4 مليار م3 سنويا منها 55,5 مليار م3 حصة مصر مياه النيل، 6,2 مليار م3 من المياه الجوفية بالدلتا والوادي، 8,0 مليار م3 تدوير مياه الصرف الزراعي، 1,3مليارم3 تدوير مياه الصرف الصحي، 1,3 مليارم3 سيول وأمطار ... أما عن إستخدامات المياه فتعد الزراعة، وبطبيعة الحال، هى المستهلك الأول للمياه وبكميات تراوحت ما بين 60,0، 60,9مليار م3 سنويا وبما نسبته 82,5%-83,3% من إجمالي الاستخدامات السنوية للمياه خلال السنوات (2011/2010-2008/2007)، ثم تأتى الاستخدامات المنزلية في المرتبة الثانية بعد الزراعة، وبإستهلاك سنوي تراوح ما بين 8,5، 9,5 مليار م3، وبنسبة تراوحت ما بين 11,8%، 12,9% من إجمالي إستخدامات المياه خلال السنوات المشار إليها... أما بالنسبة للصناعة فتقدر إستخداماتها السنوية من المياه خلال نفس الفترة بمقدار يبلغ نحو 1,2مليارم3 وبما يمثل 1,6% تقريبا من إجمالي الإستخدامات السنوية منها، وحيث يصل بذلك، إجمالي الإستخدامات السنوية من المياه وبعد إضافة الفاقد بالتبخر من مياه النيل، ما تراوح ما بين 72,0، 74,0مليارم3، وحيث تقترب وبدرجة كبيرة من الموارد المائية المتاحة سنويا خلال هذه السنوات، ولهذا تبنى السياسات المستقبلية للتوسع الزراعي الأفقى على توقعات التوسع في تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي، وما يمكن تدبيره من الموارد المائية مع تطوير شبكات ونظم الري، وتعديل التركيبات المحصولية بالأراضى المنزرعة، وترشيد الاستخدامات المنزلية للمياه، فضلاً عن السعي نحو زيادة الإستفادة من مياه**

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الموقع الألكترونى ، مصر في أرقام، الموارد المائية.

الأمطار والسيول سواء من خلال إصطياد هذه المياه، أو التوسع في إستخدام المياه الجوفية الناشئة عنها.

(3) التركيب المحصولي، والإنتاجية:

يعبر التركيب المحصولي بالأراضى المنزرعة عن المحصلة النهائية لتفاعل السياسات والعوامل الأخري المؤثرة في قرارات المنتج الزراعي، وقد يأتى بالتعبير عن أهداف التنمية إذا ما وجدت الإستجابة الكاملة للسياسات الزراعية التى تستهدف تحقيق هذه الأهداف، من قبل المنتج الزراعي.. ومع وجود التغيرات الجارية، والدائمة في الأسواق المحلية، أو الدولية ومن ثم التغيرات في السياسات الموجهة للنشاط الزراعي تأتى التغيرات في التركيب المحصولي ... ولذلك وللتعرف على الحدود المحتملة والممكنة للتغير في التركيب المحصولي بالأراضى المنزرعة حاليا، وفي حدود القيود الفنية التى تفرضها ظروف الزراعة، وإستجابة للتغيرات المستقبلية المتوقعة بالسوق المحلية والعالمية للغذاء، وما قد تفرضه من سياسات، فقد يكون من المفيد التعريف بالتركيب المحصولي بالأراضى المنزرعة حاليا، كما يأتى التعريف بالإنتاجية الزراعية الحالية، والإحتمالات الكامنة للإرتفاع بها، على نفس الأهمية، وهو ما يمكن التعريف به فيما يلى:

(1/3) التركيب المحصولي: يوجد تباين ملحوظ في التركيب المحصولي من منطقة زراعية إلى أخري حيث أختلاف الأوزان النسبية للمساحة المنزرعة بالمحاصيل في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة، ويعكس التركيب المحصولي في المناطق الزراعية المختلفة خلال السنوات (2007–2009) هذه التباينات فيما يلى:

- تشغل المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة، والممثلة في الفاكهة والقصب والبرسيم الحجازى، نسبة بلغت نحو 22,2% من المساحة الأرضية المنزرعة على المستوى الكلي للقطاع، مع وجود تباين واضح في هذه النسبة بالأراضى القديمة عنه في الأراضى الجديدة حيث بلغت ما يقرب من 16,2%، 39,1% في كل منها وعلى الترتيب. كما بلغت نسبة تمثيل المساحات المنزرعة بهذه المجموعة من المحاصيل في إجمالى المساحة الأرضية المنزرعة في كل من مناطق الوجه البحري، ومصر الوسطي، ومصر العليا نحو 14,8%، 12,9%، 31,1% في كل منها وعلى الترتيب.

- يتبع التباين في نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بالمحاصيل المستديمة في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة من منطقة إلى أخرى وجود التباين في نسبة تمثيل المساحات المنزرعة بالمحاصيل الموسمية في إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة، حيث شغلت المحاصيل الموسمية مساحة تقرب من 77,8% من إجمالي المساحة

الأرضية المنزرعة على المستوى الكلي للقطاع، ونحو 83,8%، 60,9% من المساحة الأرضية المنزرعة في كل من الأراضى القديمة، والجديدة على الترتيب، كما تبلغ نسبة تمثيلها في الأراضى المنزرعة بكل من مناطق الوجه البحرى، ومصر الوسطي، ومصر العليا نحو 85,3%، 87,1%، 68,9% على التوالي (جدول رقم (5) بالمرفقات).

- وبالنسبة للأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية خلال الموسم الشتوي فتشكل المساحات المنزرعة بها من محصولي القمح، والبرسيم النسبة الغالبة منها والتى بلغت نحو 44,9% في حالة القمح، ونحو 31,7% في حالة البرسيم على المستوي الكلي للقطاع، مع تباينات ملحوظة من منطقة زراعية إلى أخرى حيث بلغت هذه النسبة نحو 42,3%، 42,9%، 60,7% في كل من مناطق الوجه البحرى، ومصر الوسطي، ومصر العليا على الترتيب، كما بلغت هذه النسبة نحو 35,6%، 31,8%، 25,0% في حالة البرسيم في كل من المناطق الثلاث وعلى الترتيب... ثم تأتى بعد ذلك مجموعة محاصيل الخضروات شاملة البطاطس والطماطم في المرتبة الثالثة حيث شغلت المساحة المنزرعة بهذه المجموعة ما يقرب من 10,8% من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية على المستوي الكلي للقطاع، ونحو 9,0%، 19,3% على مستوى كل من الأراضى القديمة، والجديدة على الترتيب. أما على مستوي كل من مناطق الوجه البحري، ومصر الوسطى، ومصر العليا فتصل هذه النسبة إلى ما يقرب من 20,8% في مصر الوسطي وتقل عن ذلك وبفارق كبير لتصل إلى نحو 9,4%، 8,4% في كل من الوجه البحري، ومصر العليا على الترتيب، .. ثم يأتى بعد ذلك وفي مراتب متأخرة كل من محصولي البنجر، والفول البلدى، حيث شغل كل من المحصولين مساحة بلغت ما نسبته 3,49%، 3,0% من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية على المستوي الكلي للقطاع، مع وجود التباينات بين المناطق الزراعية المختلفة والتى تشير إلى كبر نسبة تمثيلها في منطقة الوجه البحرى عنه في منطقتى مصر الوسطى، والعليا (جدول (6) بالمرفقات).

- أما في الموسم الصيفى فيعد محصول الأذرة الشامي (البيضاء والصفراء) هو المحصول الأول بين المحاصيل الموسمية الصيفية والنيلية المنزرعة، حيث بلغت المساحة المنزرعة به ما نسبته 31,04% من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية، ثم يليه في ذلك محصول الأرز وبنسبة بلغت نحو 26,5%، وإن كان من الملاحظ وجود التباينات الواضحة في نسبة تمثيل كل منها بين المناطق الزراعية المختلفة، حيث يأتى محصول الأرز في المركز الأول وبنسبة بلغت نحو 41,8% في

منطقة الوجه البحري ثم يأتى محصول الأذرة الشامي في المركز الثانى وبنسبة بلغت نحو 24,2%. أما في منطقة مصر الوسطي فبلغت المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة الشامي ما نسبته 52,6% من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية في المنطقة، وذلك بالإضافة إلى محصول الأذرة الرفيعة الذى شغل ما نسبته 9,3% من مساحة هذه الأراضى، بينما تعد المساحة المنزرعة بالأرز بها محدودة .. وفي منطقة مصر العليا يأتى الأذرة الشامي في المركز الأول وبنسبة بلغت نحو 45,0% من هذه الأراضى ثم يليه في ذلك محصول الأذرة الرفيعة وبنسبة بلغت نحو 33,3% منها. ثم يلى مجموعة محاصيل الحبوب المشار إليها وبفارق كبير مجموعة محاصيل الخضروات الصيفى والنيلى (شاملة البطاطس والطماطم)، والقطن، والمحاصيل الزيتية وغيرها من المحاصيل الأخري وعلى النحو المبين بالجدول رقم (7) بالمرفقات.

- ينفرد التركيب المحصولي بالأراضى الجديدة خارج الوادي بسمات متباينة عن تلك السائدة في مناطق الدلتا والوادي، حيث تشغل مجموعة المحاصيل الدائمة نسبة كبيرة من مساحة الأراضى المنزرعة خارج الوادي حيث بلغت هذه النسبة نحو 47,6% منها ... كما تشغل مجموعة محاصيل الخضروات (شاملة البطاطس، والطماطم) نسبة كبيرة من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية وبنسبة بلغت نحو 24,6% منها في الموسم الشتوي، ونحو 55,13% منها في الموسم الصيفى. كما يلاحظ كذلك كبر نسبة تمثيل المساحة المنزرعة بمحصول القمح من الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية خارج الوادي حيث بلغت ما يقرب من 44,0% منها وحيث تتساوي في ذلك تقريباً مع مناطق الوجه البحرى، ومصر الوسطى، بينما تقل بهذه الأراضى نسبة تمثيل محصول الأذرة ولحساب كل من الخضروات، والفول السوداني في الموسم الصيفى (جدول (7) بالمرفقات).

إن التباينات المشار إليها فيما بين التركيبات المحصولية في المناطق الزراعية المختلفة، ومع وجود التماثل التقريبى في الظروف المناخية والبيئية في هذه المناطق، فيها ما يشير إلى وجود الإحتمالات الممكنة لتعديل التركيب المحصولي بالزراعة المصرية بما يتوائم مع تحقيق أهداف القطاع إذا ما وجدت السياسات والأدوات المساعدة على ذلك.

(2/3) <u>الإنتاجية المحصولية</u>: يعد تحسين إنتاجية الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الزراعية المسار الأول للإهتمام والبحث في التنمية الزراعية، كما يعد تطورها (عبر الزمن) من مؤشرات قياس التنمية الزراعية.... وفي هذا الشأن تشهد العقود السابقة على ما حققته الزراعة

المصرية من تطور في إنتاجية الأرض الزراعية بمعدلات مرضية في حالة الكثير من المحاصيل الزراعية خاصة محاصيل الحبوب، والمحاصيل السكرية، وكثير من الحاصلات البستانية، حيث أستندت الزراعة المصرية في ذلك على التكنولوجيا الحيوية، واستنباط العديد من الأصناف والسلالات الجديدة مرتفعة الإنتاجية والأكثر قدرة على مقاومة الآفات والحشرات، وذلك إلى جانب التكنولوجيا الكيماوية حيث إستخدام الأسمدة الكيماوية بالمعدلات المطلوبة، إلى جانب إستخدام المبيدات الحشرية والفطرية في مقاومة الحشائش والآفات الزراعية، كما سبق ذلك وتزامن معه إستخدام التكنولوجيا الميكانيكية في إعداد الأرض الزراعية للزراعة وفي أعمال خدمة المحاصيل الزراعية لدرجة أقتربت من الميكنة الكاملة لإعداد وتجهيز الأرض للزراعة، وفي الري وحصاد وجنى الكثير من المحاصيل الزراعية.

إن ما حققته الزراعة المصرية من تطور في إنتاجية الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الزراعية خلال العقود السابقة وحتى الوقت المعاصر لا يعنى بالضرورة الوصول إلى مستويات الإنتاجية الممكنة من الأصناف والسلالات المنزرعة منها حاليا لأسباب قد ترجع في معظمها إلى الضعف في خصوبة التربة الزراعية، والصرف الزراعي، وفي المعاملات والإدارة المزرعية ... وفي هذا الشأن تشير تقديرات وزارة الزراعة، وفي مضمون إستراتيجيتها للتنمية الزراعية حتى عام 2030، إلى وجود قدرات كامنه لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة، ومن الأصناف والسلالات المنزرعة حاليا من المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح ما بين 17%، 50% من إنتاجيتها في عام 2007، حيث تصل هذه النسبة إلى نحو 25%، 21%، 17% في حالة كل من القمح، والأرز، والأذرة على الترتيب، كما تصل إلى ما يقرب من 22%، 45%، 23%، 30% في حالة كل من القطن، وبنجر السكر، وقصب السكر، والفول السودانى على الترتيب، بينما تقدر هذه النسبة بحوالي 50%، 21%، 47%، 24,0% في حالة كل من البرسيم المستديم، والفول البلدي، والطماطم، والبطاطس على التوالي.... ومن بين محاصيل الفاكهة يأتى العنب، والموالح، والموز، والزيتون لتقدر الزيادة الكامنه في إنتاجية كل منها بما نسبته 39%، 44,0%، 25%، 42% على الترتيب.[1]

إن وجود القدرات الإنتاجية الكامنة لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة يتطلب وبطبيعة الحال البحث في الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها على أرض الواقع، وإن كانت لا تعنى في نفس الوقت وقوف الاحتمالات الممكنة لزيادة الإنتاجية عند مستوي هذه القدرات الكامنة فقط ، بل يمكن أن تذهب هذه الإحتمالات إلى مستويات أعلى أمام ما يمكن أن تأتى به ثمار البحث العلمي والتطور التكنولوجي المستمر في هذا المجال، والذي يعد من الغايات والوسائل اللازمة لتحقيق إستدامة التنمية الزراعية وتحقيق أهدافها.

---

[1] وزارة الزراعة ، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030)، القاهرة ، يناير 2009.

(4) الفاقد من الإنتاج الزراعي:

بقدر ما يكون الفاقد، والفروق السعرية في مرحلة تسويق المنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك النهائى بقدر ما يكون تأثيرها على أهداف التنمية... فالفاقد في المنتج الزراعي خلال هذه المرحلة له تأثيره على المعروض منه للمستهلك بنفس القدر، كما أن الفروق السعرية ما بين سعر المنتج، وسعر المستهلك يمكن أن تعبر عن درجة عدالة الأسعار بالنسبة لكل من المنتج والمستهلك، وذلك فضلاً عن ما يعبر عنه مقدار الفاقد في المنتج من فاقد في موارد أرضية ومائية ورأسمالية أستغلت في إنتاج السلعة، .. وفي هذا الشأن فإن الفاقد في السلع الزراعية الغذائية خلال هذه المرحلة وفي عام 2006، على سبيل المثال، يقدر بما يعادل إنتاج 1,010 مليون فدان، حيث يقدر الفاقد في محاصيل الحبوب بما يعادل إنتاج 628.5 ألف فدان، كما يقدر الفاقد في الخضروات، وفي الفاكهة بما يعادل إنتاج 135,1، 117,0 ألف فدان من المساحة المنزرعة بكل منها وعلى الترتيب، بينما يقدر الفاقد من السلع النباتية الغذائية الأخرى (من بقوليات، ومحاصيل نشوية، وزيتية، وسكرية بما يعادل إنتاج 111,2 ألف فدان من المساحات المنزرعة بها[1]... إن هذه التقديرات في مجملها إنما تعنى وجود فاقد في المساحة المنزرعة بهذه المحاصيل بما يعادل 7,8% تقريباً من المساحة المحصولية الإجمالية في نفس العام، وبما يتضمنه ذلك أيضاً من فاقد في الموارد المائية والرأسمالية المستغلة في الإنتاج الزراعي النباتي، وهى من المؤشرات التى تفرض أهمية تطوير العمليات التسويقية (من نقل وتخزين وتعبئة وتغليف) لهذه المحاصيل، كمحور من محاور إدارة القطاع الزراعي.

(5) الإطار التنظيمى والمؤسسي للقطاع الزراعي:

يتكون الإطار المؤسسي لقطاع الزراعة من مجموعة من المؤسسات، والهيئات والوحدات الإقتصادية والخدمية والتى لكل منها اختصاصاتها ومسئولياتها سواء في مجال التخطيط ووضع السياسات والإشراف على تنفيذها أو في مجال تقديم الخدمات الزراعية... ويأتى على قمة هذه المؤسسات كل من وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، ووزارة الري، والموارد المائية، كما أن هناك من المؤسسات والوحدات التابعة للقطاع التعاونى، والقطاع الخاص والإستثماري، والتى يعمل كل منها، بما له من آلياته في إطار السياسة العامة للدولة،

[1] حسبت من : وزارة الزراعة ، نشرة الإقتصاد الزراعي لعام 2006.

والتـى يـؤثر أداءهـا علـى كفـاءة إدارة القطـاع الزراعـي.. ويمكـن التعريـف بهـذه المؤسسـات والوحدات واختصاص ومسئوليات كل منها فيما يلى:[1]

(1/5) وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى: تعد وزارة الزراعة، ووفقا لقانون الزراعة رقم "53" لسنة 1966، هى المؤسسة المسئولة عن التخطيط والإرشاد ورسم السياسات الزراعية والإشراف على تنفيذها ... ولقد حدد القرار الوزاري رقم " 135" لسنة 1997، الهيكل التنظيمي لديوان عام وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، وكذلك الوحدات والهيئات التابعة للوزير، فيما يلى:

(1/1/5) قطاع الشئون الإقتصادية: ومن إختصاصاته إعداد الخطة الزراعية في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية ومن خلال دراسة مشروعات الخطة والوسائل المقترحة لتنفيذها من قبل جهات التنفيذ، وتقدير إستثماراتها وتحديد مصادر التمويل إلى جانب متابعة تنفيذ مشروعات الخطة... كما تتضمن إختصاصات القطاع دراسة وتحليل السياسات الكلية والقطاعية، وما تنطوى عليه من إجراءات وأساليب تنظيمية متوائمة مع تحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية إلى جانب دراسة أنماط الإستغلال الزراعي والحيواني والداجنى والسمكى، وتحليل السياسات الزراعية في مجالات الإستثمار والتجارة الخارجية، والأسعار، والتسويق، والائتمان، وإستصلاح الأراضى، والإنتاج الزراعي وغيرها من السياسات، وذلك فضلاً عن إعداد ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية، وتنفيذ الدراسات الأخرى اللازمة لإعداد وتنفيذ خطط التنمية الزراعية... وتوزع إختصاصات هذا القطاع ما بين إدارة مركزية للإقتصاد الزراعي، وأخري للتخطيط الزراعي.

(2/1/5) قطاع الإرشاد الزراعي: ويضم هذا القطاع خمسة إدارات مركزية ممثلة في إدارة مركزية للإرشاد والبيئة، وإدارة مركزية للبساتين والمحاصيل البستانية، وإدارة مركزية للأراضي والمياه، وإدارة مركزية للتشجير والمشاتل، وأخري للمكافحة ووقاية النبات... وتحدد إختصاصات هذا القطاع في تخطيط ورسم السياسة الإرشادية في مختلف المجالات الزراعية، كما يتولى وضع برامج ومشروعات تنفيذ خطة الإرشاد والإشراف على تنفيذها مع إصداره للتعليمات والنشرات المنظمة للعمل الإرشادي.

(3/1/5) قطاع الخدمات الزراعية: ويضم هذا القطاع ستة إدارات مركزية وهى: (1) إدارة مركزية لإنتاج التقاوي، (2) إدارة مركزية للشئون الهندسية، (3) إدارة مركزية لفحص وإعتماد التقاوي، (4) إدارة مركزية لحماية الأراضى، (5) إدارة مركزية للحجر الزراعي، (6) إدارة مركزية للتعاون الزراعي... ويختص هذا القطاع بوضع خطط إنتاج، وتسويق وتوزيع التقاوي

[1] معهد التخطيط القومي، الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة في عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعي، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 152، القاهرة، يوليو 2002.

وتطوير صناعتها، مع وضع الخطط والأساليب الكفيلة بحماية الأراضى الزراعية من كافة صور التعديات، والحفاظ على الرقعة الزراعية وخصوبتها، إلى جانب وضع خطط النشاط التعاونى، ثم رسم السياسات المتعلقة بتحقيق أهداف هذه الخطط ومتابعة تنفيذ تلك السياسات ... كما يضاف إلى ذلك الإشراف على أعمال تنفيذ تشريعات الحجر الزراعي الداخلى والخارجى.

(4/1/5) <u>قطاع إستصلاح الأراضي</u>: ويتكون من ثلاث إدارات مركزية وهى، الإدارة المركزية للتوسع الأفقى، والإدارة المركزية للأراضى الجديدة، والإدارة المركزية للتوطين... وتتضمن إختصاصات هذا القطاع إعداد خطط إستصلاح الأراضى الجديدة، وتوطين الخريجين والمنتفعين بها ورسم السياسات المتعلقة بذلك، مع الإشراف على متابعة تنفيذها. كما يساهم وبالاشتراك مع الهيئات الأخري في إعداد البيانات والمعلومات والخرائط المتعلقة بالأراضى والمياه، واللازمة لإعداد خطة القطاع لإستصلاح الأراضى الجديدة.

(5/1/5) <u>قطاع تنمية الثروة الحيوانية</u>: ويضم هذا القطاع إدارة مركزية للإنتاج الحيواني، وإدارة مركزية أخري للتصنيع الزراعي، ومستلزمات الإنتاج... وتقوم اختصاصات القطاع على وضع إستراتيجيات، وخطط، وسياسات تنمية الثروة الحيوانية، والداجنة، والتصنيع الزراعي لمنتجاتها، وإجراء الحصر العام للثروة الحيوانية دوريا كل عامين، بالإشتراك مع إدارات الإنتاج الحيوانى والأجهزة المختصة بمديريات الزراعة بالمحافظات، وكذلك الإشراف على تنمية وتطوير البحيرات والمسطحات المائية، والمحافظة عليها، والإشراف على قطاع الإستزراع السمكي الخاص.. ويضاف إلى ذلك إصدار تراخيص تشغيل مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة، وكذلك محلات الاتجار في الأعلاف.

(6/1/5) <u>قطاع الهيئات، وشئون مكتب الوزير</u>: ويضم أربع إدارات مركزية، ممثلة في إدارة مركزية لشئون مكتب الوزير، وإدارة مركزية للمعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار، وإدارة مركزية للتدريب, ثم إدارة مركزية لشئون المديريات الزراعية، حيث تختص الإدارة المركزية الأخيرة بمتابعة مديريات الزراعة بالمحافظات للوقوف على مدي تنفيذ السياسة الزراعية المقررة، ومتابعة حالة المحاصيل الزراعية من بدء الزراعة وحتى الحصاد والجنى، ودراسة شكاوي ومقترحات الأجهزة الشعبية والمحلية والمزارعين، كما تختص بعمل الدراسات اللازمة لإعداد تركيب محصولي تأشيري مستهدف يؤدي إلى تلبية كافة الإحتياجات الإقتصادية والتموينية مع الموائمة بين رغبات الزراع، وتحقيق أهداف السياسة الزراعية، كما تختص بمتابعة تنفيذ نظام بطاقة الحيازة الزراعية...

كما يضم ديوان عام الوزارة، إلى جانب القطاعات السته المشار إليها، قطاعاً آخر للشئون المالية والإدارية، والذى يضم بدوره إدارة مركزية للشئون المالية، وأخري للشئون الإدارية0

(7/1/5) مديريات الزراعة بالمحافظات: إلى جانب القطاعات التى يضمها ديوان عام الوزارة، هناك أيضا مديريات الزراعة بالمحافظات، والتى يوازي كل منها مستوي إدارة مركزية تضم عدداً من الإدارات العامة، والفرعية، والوحدات والتى تماثل تقريباً وفي مجموعها الإدارات المركزية بديوان عام الوزارة إلا أنها تعد مسئولة ومختصة وبشكل مباشر بتنفيذ خطط وسياسات الوزارة، ومتابعة تنفيذها. كما يضم كل من هذه المديريات إدارة عامة للزراعة على مستوي كل من المراكز الإدارية التابعة للمحافظة، والتى تمارس وبشكل مباشر تنفيذ ومتابعة السياسات الزراعية على مستوي القري التابعة للمركز من خلال المشرفين الزراعيين بالتعاونيات الزراعية القروية.

(2/5) الهيئات والمؤسسات التابعة لوزير الزراعة: يتبع وزير الزراعة بعض الهيئات الإقتصادية والخدمية ومن بينها:

(1/2/5) بنك التنمية والائتمان الزراعي: ويقوم على تقديم الخدمات الائتمانية وتمويل القطاع الخاص والوكلاء والموزعين وتجار التجزئة على مستوي القرية لتمكنهم من توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى جانب قيامه بتأجير سعات تخزينية، كما يتولى البنك تقديم القروض للمزارعين وللجمعيات التعاونية لتمكينها من شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي، فضلاً عن المشاركة في استلام المحاصيل الإستراتيجية التى تورد إختياريا إلى الدولة... كما يقدم أيضاً التمويل والخدمات الائتمانية للمرأة الريفية، والشباب لتمكينهم من تنفيذ المشروعات الصغيرة... ويتولي البنك تقديم خدماته الائتمانية من خلال شبكة من فروعه المنتشرة بالمحافظات ومراكزها الإدارية.

(2/2/5) الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية: وتقوم اختصاصات الهيئة على رسم السياسة العامة لإستصلاح الأراضي البور الصحراوية واستزراعها وإستغلالها وتعميرها، مع الإشتراك مع الأجهزة الأخري في تخطيط وتصميم المرافق العامة والخدمات الخاصة بهذه الأراضي، مع حصر وتصنيف الأراضي البور والصحراوية القابلة للإستصلاح، وتنمية الموارد المائية بالأراضي الصحراوية، ورسم سياسة التوطين بها لتوزيع الكثافة السكانية المتحركة في المدن.

(3/2/5) الهيئة الزراعية المصرية: وينحصر دورها حاليا، وبعد إلحاق بعض إداراتها لوزارة الزراعة، وضم محطات غربلة التقاوي إليها، في الشراء بغرض البيع لمستلزمات الإنتاج الزراعي، وتجميع بعض المعدات الزراعية وتسويقها، وإكثار وإنتاج التقاوي والشتلات، وإعداد تقاوي المحاصيل الرئيسية والخضر بمحطات إعداد التقاوي التابعة لها، ومقاومة آفات الحبوب المخزونة، وتربية الحصان العربى، وتحسين سلالاته والحفاظ على أنسابه، والإشراف على مزارعه الخاصة.

(4/2/5) الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى: ويضم الجهاز أربعة إدارات مركزية وهى الإدارة المركزية للدراسات والتخطيط والتقييم، والإدارة المركزية للأراضى الزراعية، والإدارة المركزية للشئون الهندسية، والإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية... ويقوم الجهاز على تحسين وصيانة الأراضى الزراعية الضعيفة بقصد رفع إنتاجيتها والمحافظة عليها من التدهور، وذلك من خلال رسم وتخطيط السياسات المتكاملة اللازمة لذلك، والتنسيق مع مشروعات الصرف ومشروعات التوسع الزراعي وبما يمنع التضارب والازدواج بينهم، واقتراح التشريعات الجديدة التى تتطلبها تنفيذ سياسة تحسين وصيانة الأراضي الزراعية.

(5/2/5) الهيئة العامة للخدمات البيطرية: وتقوم على حماية الثروة الحيوانية، ووقايتها من الأمراض المعدية والوبائية، وعلاج الحالات العارضة، والعقم والتى تؤدى إلى قلة الإنتاج... ولهذا الغرض تختص الهيئة بوضع الخطة العامة للخدمات البيطرية والهادفة إلى حماية الثروة الحيوانية وتقديم خدمات الرعاية التناسلية والتلقيح الصناعي ومتابعة تنفيذها... وذلك إلى جانب الإشراف الفنى على المجازر ونقاط الذبح، وإعداد قواعد الرقابة الفنية عليها، وإحكام الرقابة على الحجر الزراعي بما يضمن حماية الثروة الحيوانية من الأوبئة والأمراض الوافدة.

(6/2/5) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية: وتقوم على غرض تنمية الثروة السمكية، وإقامة مشروعات التوسع الأفقى والرأسي في هذا المجال في إطار السياسة والخطة العامة للدولة، ولذلك حددت إختصاصاتها في: إجراء البحوث والدراسات، ووضع خطط وبرامج التدريب وإقامة المشروعات النموذجية، وتنظيم إستغلال مناطق الصيد والمزارع السمكية بالمسطحات المائية، والعمل على تطوير حرف الصيد، وتأسيس شركات قطاع عام متخصصة في الثروة السمكية، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية في كل ما يتعلق بتنمية الثروة السمكية والحفاظ عليها.

(7/1/5) مركز البحوث الزراعية: ويعد جهاز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الزراعة، ويختص بوضع وتنفيذ خطة البحوث العلمية في الزراعة، والعمل على تطبيق نتائج البحوث ونشرها بين الزراع من خلال الإرشاد وتقديم المشورة، مع وضع وتنفيذ سياسة تجديد

وإكثار الأصناف المحسنة من المحاصيل الزراعية وإنتاج تقاوي الأساس والمسجلة مع وضع البرامج الإرشادية اللازمة لنشر نتائج البحوث بين المزارعين، وذلك فضلاً عن الإشراف على إدارة محطات البحوث الزراعية والمزارع التابعة للمركز مع إجراء التجارب لدي الزراع والهيئات الزراعية... ويقوم المركز على تنفيذ مهامه من خلال 16 معهداً بحثياً تغطى جميع الأنشطة الزراعية.

(8/1/5) مركز بحوث الصحراء: ويقوم هذا المركز على تنفيذ الأعمال البحثية والتكنولوجية التى تخدم خطط التنمية بالصحاري المصرية ومناطق الإستصلاح، حيث إجراءه للبحوث والدراسات العلمية والتطبيقية في شتى الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد الطبيعية بالصحاري المصرية، والاشتراك في وضع الخطط العلمية لاستصلاح الأراضي الصحراوية، وحصر الموارد الطبيعية والاقتصادية الزراعية بها، وإبداء الرأي في أولويات التوسع الأفقي في الأراضي الجديدة، فضلاً عن حصر الاحتياجات الأساسية لسكان المناطق الجديدة، وتحديد أولويات المشروعات التنموية بها ثم الاشتراك في وضع البرامج الإرشادية وفقا لما تسفر عنه نتائج البحوث والتجارب.

(3/5) التعاونيات الزراعية: يتكون البنيان التعاوني الزراعي من الإتحاد التعاوني المركزي والذي يأتي على قمة هذا البنيان، ومجموعة كبيرة من الجمعيات التعاونية الزراعية، مصنفه إلى أربع فئات وهى تعاونيات الائتمان الزراعي (بالأراضى القديمة)، وتشمل جمعيات متخصصة وأخري متعددة الأغراض، كذلك هناك فئة تعاونيات الإصلاح الزراعي ثم فئة تعاونيات الثروة السمكية... ولكل فئة من هذه التعاونيات ببنيانها الخاص، وتعد الجمعية المحلية متعددة الأغراض على مستوي القرية هى الوحدة الأساسية الممثلة للفئات المختلفة من التعاونيات.

(4/5) إتحاد منتجى ومصدري الحاصلات البستانية: وهو تنظيم غير حكومي: أنشئ بغرض تطوير زراعة المحاصيل البستانية، وزيادة مساحتها مع زيادة دخل المنتجين الذي يضم الإتحاد قاعدة عريضة منهم، حيث يتطلع الجهاز بمهمة النهوض بالإنتاج من خلال التعاون مع الجامعات ومعاهد البحث العلمي في مجال إنتاج التقاوي والشتلات وتحسين الأصناف، وتطوير أساليب المكافحة، وتوفير مستلزمات الإنتاج وكذلك الآلات والمعدات الزراعية، وذلك إلى جانب المساعدة في تسويق المنتجات بإنشاء محطات فرز وتدريج وتعبئة متطورة، والعمل على تطوير العبوات، وتوفير منافذ التوزيع والتصدير إلى الخارج، والاشتراك في المعارض الدولية ودراسة السوق، وذلك فضلاً عن تدريب الأعضاء على أحدث الطرق الزراعية.

(5/5) <u>جمعيات رجال الأعمال للإنتاج، والتصنيع الزراعي</u>: إلى جانب إتحاد منتجى ومصدري الحاصلات البستانية، يتواجد أيضاً عدداً محدوداً من الجمعيات غير الحكومية التى تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، والتصدير، والتصنيع، ومن بينها وأشهرها جمعية (إيجا) والتى تكونت حديثاً بغرض دعم المشاركة بين المشتغلين بالإنتاج، والتصنيع، والتصدير الزراعي، وذلك بهدف خدمة أعضاءها عن طريق تمثيل المصالح الجماعية لهم وتقديم خدمات متنوعة لمعاونتهم على تحقيق التميز التسويقي، والابتكار، والنمو، وخلق ميزة تنافسية لصادراتهم... وفي سبيل ذلك تقوم الجمعية بمسئولية تحسين الفرص التسويقية للنواتج والصناعات الزراعية، وإتاحة التكنولوجيات الجديدة والمتطورة لأعضاءها، ورفع مستوى الوعي بالبيئة وسلامة الغذاء، وإتاحة الخدمات اللازمة لدعم قدرات الأعضاء على التخطيط وإدارة الأعمال الزراعية... وتضم الجمعية في عضويتها شركات الإنتاج الزراعي، والأفراد والشركات المشتغلة بالتصنيع الزراعي، وشركات تصدير الحاصلات الزراعية، وشركات الخدمات والمستلزمات ذات العلاقة، والباحثين بالجامعات ومراكز البحوث المختلفة.

ومن نماذج هذه الجمعيات أيضاً جمعية النهوض بصادرات الحاصلات البستانية والمعروفة بجمعية هيا (HEIA) والتى تهدف إلى تحقيق نمو متواصل للصادرات من المحاصيل البستانية مع تنوعها وتدعيم تواجدها بالخارج من خلال تقديم الخدمات التدريبية للأعضاء، واستكشاف الأسواق الخارجية، والعمل على تمتع الصادرات المصرية بمعايير الجودة القياسية، ونشر المعلومات التسويقية وإجراء الترتيبات التى من شأنها توفير وسائل النقل البرية المبردة، والبحرية، والجوية... ونموذج آخر من هذه الجمعيات هو جمعية رجال الأعمال لتنمية الميكنة الزراعية، والتى تضم مجموعة من تجار ومصنعي الآلات الزراعية.

(6/5) <u>المجلس السلعي للحاصلات الزراعية</u>: وهو إطار تنظيمي يجمع بين المنتجين والمصدرين للمحاصيل الزراعية وينظم العلاقات بين كافة المشتغلين المعنيين بالصادرات الزراعية من مصدرين ومنتجين، وشركات تعبئة وتغليف، ومنتجي مواد التعبئة، وشركات النقل، وعلماء وخبراء الزراعة وغيرهم... وذلك بغرض العمل على ربط وصياغة السياسات الإنتاجية والتصديرية للحاصلات الزراعية من جهة، وخلق الترابط بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي من جهة أخري وبما يحقق تنمية الصادرات الزراعية وتعزيز مركزها التنافسى بالأسواق الخارجية... ويقوم المجلس على تنمية الطلب على الصادرات المصرية بالأسواق الخارجية وفتح أسواق جديدة... وإعداد خطة التصدير السلعي، ودراسة السياسات التصديرية، مع تحديد المواصفات التصديرية للسلعة، والعبوات ووسائل التداول والنقل ومراقبة الجودة بالتنسيق مع الجهات المعنية، وتقديم المشورة الفنية والتجارية للمنتجين والمصدرين إلى جانب دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التصدير وإقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها،

والعمل على رفع مستوي الوحدات الإنتاجية، والكوادر الفنية الإدارية القائمة على الإنتاج وعلى الأنشطة التسويقية الداخلية والخارجية.

وتضم الأمانة الفنية للمجلس ممثلين عن كل من وزارة الزراعة، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ومركز تنمية الصادرات، وقطاع التمثيل التجاري، وقطاع التجارة الخارجية، ونقطة التجارة الدولية، والهيئة العامة للثروة السمكية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومصلحة الجمارك... كما يضم المجلس في تشكيله مجموعة من اللجان السلعية والخدمية، وهى لجنة الأرز والحبوب والألبان، ولجنة البطاطس والبصل والثوم، ولجنة الموالح، ولجنة الخضر والفاكهة، ولجنة الزهور ونباتات الزينة، ولجنة النباتات الطبية والعطرية والأعشاب، ولجنة البروتين الحيواني والأسماك، ولجنة الفول السوداني والمحاصيل الزراعية، ولجنة الزراعات الحيوية... أما اللجان الخدمية فتضم لجنة النقل (بري/بحري/جوي) ، ولجنة المالية والتجارة والاقتصاد، ولجنة المعلومات والاتصالات الدولية، ولجنة الزراعة، واللجنة القانونية.

ومع النظر إلى هذه المجالس على أنها نموذج جيد للتنظيمات المكونة من مجموعة متكاملة من المجموعات المستفيدة، إلا أن ما يؤخذ عليها أن عضويتها مازالت تقتصر على كبار المنتجين والمصدرين فقط حيث لا تضم في عضويتها التعاونيات الزراعية التى تعبر عن مصالح غالبية المنتجين الزراعيين.

(7/5) <u>وزارة الموارد المائية والري</u>: تعد وزارة الري، بما يتبعها من مصالح وهيئات، وقطاعات ومعاهد علمية، من أكثر الوزارات إرتباطاً بقطاع الزراعة، وإستصلاح الأراضي حيث مسئوليتها عن القيام بالكثير من الأنشطة والمشروعات المتعلقة بمنشآت وعمليات الري والصرف الزراعي، فضلاً عن مسئوليتها عن وضع الخطط ، والسياسات والبرامج اللازمة لتنمية الموارد المائية من مصادرها المختلفة مع تطوير الري في الشبكة الرئيسية، وشبكة المساقي، وتصميم وتنفيذ وصيانة شبكات ومحطات الصرف الزراعي السطحي والمغطى، وتغطية الترع والمصارف، ومقاومة الحشائش المائية، وتطوير خدمة الري والاستفادة من مياه السدة الشتوية... ولذلك يأتي التعاون والتنسيق الدائم بين وزارة الموارد المائية، ووزارة الزراعة في مجال إعداد خطط استصلاح الأراضي الجديدة، وفي إعداد الخطط السنوية للزراعة بالأراضي المنزرعة.

(8/5) <u>المزرعة الإنتاجية</u>: تعد المزرعة الإنتاجية هي المتلقي النهائي لمؤشرات السياسة الزراعية بما تنطوي عليه من دوافع إيجابية أو سلبية بالنسبة للمنتج الزراعي، كما تعد المزرعة بالتالي هى المؤثر الأول (إيجابا أو سلبا) على الأهداف التى تسعى هذه السياسات

إلى تحقيقها، ومن هنا تأتى أهمية المزرعة في الإطار المؤسسي للقطاع الزراعي.... وفي هذا الشأن تشير نتائج التعدادات الزراعية خلال العقود الخمس الماضية إلى السيادة المتنامية للمزارع الصغيرة في الزراعة المصرية حيث تزايد أعداد الحيازات الزراعية، وتناقص مساحة الحيازة، حيث وصل تعداد المزارع في عام 2000/1999 إلى نحو 3,718 مليون مزرعة، وبمساحة إجمالية تبلغ نحو 8,929 مليون فدان، وبمتوسط يبلغ نحو 2,40 فدان/ للمزرعة ... ويسود بين المزارع بالقطاع المزارع من الفئة الحيازية الأقل من خمسة أفدنة حيث بلغ تعدادها خلال العام المشار إليه ما يمثل نحو 90,4% من إجمالي تعداد مزارع القطاع، وتشغل ما يقرب من 47,2% من المساحة الإجمالية لمزارع القطاع، وبمتوسط يبلغ نحو 1,28 فدان للمزرعة منها... أما المزارع من الفئة المساحية 5- أقل من عشر فدان فبلغ تعدادها ما يقرب من 6,3% من إجمالي مزارع القطاع، كما بلغت مساحتها ما نسبته 16,1% من إجمالي مساحة المزارع بالقطاع وبمتوسط يبلغ نحو 6,15 فدان للمزرعة منها... وبالنسبة للمزارع من الفئة المساحية عشرة أفدنة فأكثر فبلغ تعدادها ما يمثل نحو 3,3% من إجمالي تعداد مزارع القطاع وبمساحة تبلغ نحو 36,7% من إجمالي مساحة مزارع القطاع، وبمتوسط يبلغ نحو 26,5 فدان/ للمزرعة منها.

وتتشكل مزارع القطاع وفي مجملها تقريباً، من مزارع الأفراد وبنسبة تبلغ نحو 99,95% من حيث التعداد، وبنسبة تبلغ نحو 94,2% من حيث المساحة... أما مزارع الشركات، والجمعيات التعاونية، والحكومة فتتمثل نسبة عددية هامشية في إجمالي مزارع القطاع (0,05%) كما يشغل كل منها مساحة تمثل ما يقرب من 4,01%، 0,23%، 1,5% من إجمالي مساحة المزارع بالقطاع وعلى الترتيب... كما يسود بالقطاع المزارع المملوكة بالكامل وبنسبة تبلغ نحو 87,6% من حيث الحصر العددي، ونحو 82,05% من حيث المساحة التى تشغلها من إجمالي مساحة مزارع القطاع... وتبدو نسبة تمثيل هذه المزارع أعلى من حالة المزارع بالفئات المساحية الصغيرة عنه في حالة المزارع بالفئات المساحية الأكبر منها، حيث يمثل ما يقرب من 88,2% من تعداد المزارع بالفئة المساحية الأقل من 5 فدان، كما تمثل مساحتها ما يقرب من 85.5% من المساحة الإجمالية لهذه الفئة، بينما تمثل هذه المزارع ما يقرب من 84,1%، 76,7%، 73,3% من إجمالي أعداد المزارع بالفئات المساحية 5 فدان إلى أقل من 10 فدان- أقل من 20 فدان فأكثر على الترتيب، كما تشغل مساحة تمثل ما نسبته 83,3%، 76,7%، 77,0% من إجمالي مساحة المزارع في كل من الفئات الثلاث وعلى الترتيب... أما المزارع الأخرى المؤجرة نقداً أو بالمشاركة أو المستثمرة بطرق أخرى، أو تلك التي لها أكثر من كيان قانوني، فتشكل النسبة الباقية، ويأتي في مقدمتها المزارع المؤجرة نقداً وبنسبة تبلغ نحو 5,1% من حيث الحصر العددي، 3,2% من

حيث المساحة التي تشغلها، ثم يليها في ذلك المزارع التي لها أكثر من كيان قانوني وبنسبة تبلغ نحو 5,2% من حيث الحصر العددي، 7,3% من حيث المساحة التي تشغلها، بينما تشكل المزارع المستأجرة بالمشاركة أو بطرق أخري نسبة هامشية من حيث العدد أو المساحة، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (8) بالمرفقات.

إن سيادة المزارع الفردية بالقطاع تشكل غالبية من يمارسون مهنة الزراعة بين حائزي هذه المزارع، حيث يمثل الممارسون لهذه المهنة نحو 63,5% من إجمالي حائزي المزارع على المستوي الكلي للقطاع، وإن كان من الملاحظ تناقص هذه النسبة مع انخفاض مساحة المزرعة حيث تبلغ نحو 76,5% في حالة المزارع من الفئة المساحية 5 فدان فأكثر، وتنخفض لتصل إلى نحو 62,2% في حالة المزارع من الفئة المساحية الأقل من 5فدان، ... ومن الطبيعي أن يعزي ذلك إلى انخفاض مستوي الدخول المزرعية في المساحات الصغيرة عنه في حالة المساحات الأكبر مما يفرض بدوره توجه نسبة أكبر من حائزي المزارع ذات المساحات الصغيرة إلى ممارسة مهن أخري غير زراعية إلى جانب مهنة الزراعة، أو ترك ممارسة العمل المزرعي لأفراد الأسرة المزرعية، بينما تقل هذه النسبة في حالة المزارع ذات المساحات الأكبر حيث زيادة الدخول المزرعية.

وبالنسبة للحالة التعليمية لحائزي المزارع فتشكل الأمية نسبة تبلغ نحو 42,8% من بين حائزي هذه المزارع، مع تباين هذه النسب من فئة مزرعية إلى أخري حيث تراوحت ما بين 43,6%، 44,3% في حالة المزارع الأقل من 5 أفدنه، بينما بلغت نحو 32,0% في حالة المزارع من الفئة 5- أقل من 10 فدان، وتنخفض لتصل إلى نحو 27,0% في حالة المزارع من الفئة 10- أقل من 20 فدان، ثم إلى 20,1% في حالة المزارع من الفئة 20 فدان فأكثر. وعلى النحو المبين بالجدول رقم (8) بالمرفقات.

ومع وجود التباينات بين مزارع القطاع سواء من حيث المساحة المنزرعة أو نسبة تمثيل المزارع ذات الكيانات القانونية المختلفة أو من حيث نسبة الممارسين للمهنة الزراعية أو نسبة الأمية تأتى التباينات أيضاً بين هذه المزارع من حيث أنماط وهياكل الإنتاج بها، وكما يشير إلى ذلك نتائج التعدادات الزراعية في العقود السابقة، ومن بينها نتائج التعداد الزراعي لعام 2000/1999 والتى تشير إلى ما يلى:

- **تزايد نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الفاكهة في إجمالي المساحة المنزرعة بالمزرعة مع زيادة مساحة المزرعة حيث بلغت هذه النسبة بما يتراوح ما بين 4%، 5,4% في حالة المزارع من الفئات الحيازية الأقل من 5 فدان، وأزدادت لتصل إلى نحو 10% بالفئة المساحية 5 فدان - أقل من 10 أفدنه ثم إلى 19,1% في حالة**

الفئة المساحية 10-أقل من 20 فدان ثم إلى 36% في حالة الفئات المساحية 20 فدان فأكثر.

- **توجه المزارع من الفئات المساحية الصغيرة إلى تخصيص نسبة أكبر من المساحة المنزرعة بها إلى زراعات الحبوب من قمح، وأرز، وأذرة، وكذلك زراعات الأعلاف، عنه في حالة المزارع من الفئات المساحية الأكبر عنها... حيث بلغت، وعلى سبيل المثال، نسبة الأراضى المخصصة لزراعة القمح من إجمالي المساحة الأرضية المنزرعة بالفئات المساحية الأقل من 5 فدان بما بما يتراوح ما بين 47,3%، 40,5%، بينما أنخفضت هذه النسبة لتصل إلى نحو 38,2% في حالة المزارع من الفئة المساحية 5 فدان- أقل من 10 فدان، ثم إلى 35,2% في حالة المزارع من الفئة المساحية 10- أقل من 20فدان ثم إلى 32,6% في حالة المزارع من الفئة الحيازية 20 فدان فأكثر ... وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للأرز، والأذرة حيث تراوحت نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الأرز ما بين 25,2%، 30,5% بالأراضي المنزرعة بالمزارع من الفئات المساحية الأقل من 5 فدان ثم انخفضت لتتراوح ما بين 23,0%، 19,4% في حالة المزارع من الفئات المساحية الأكبر الثلاث المشار إليها... كما بلغت نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الأذرة (الشامي، والرفيعة) في الأراضي المنزرعة بالمزارع من الفئات المساحية الأقل من 5 فدان بما يتراوح ما بين 59,6%، 36,8%، وتنخفض هذه النسبة لتتراوح ما بين 27,6%، 22,1% في حالة المزارع من الفئات المساحية الأكبر (الثلاث المشار إليها...) وكذلك أيضاً بلغت نسبة المساحة المخصصة لزراعة البرسيم المستديم في المزارع من الفئات المساحية الأقل من 5 فدان بما يتراوح ما بين 38,9%، 26,9%، وتنخفض لتصل إلى ما يتراوح ما بين 20,0%، 14,7% في المزارع بالفئات المساحية 5 فدان فأكثر، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (9) بالمرفقات.**
- **إن توجه المزارع من الفئات المساحية الصغيرة إلى تخصيص نسبة أكبر من المساحة المنزرعة بها لزراعة محاصيل الحبوب عنه في المزارع من الفئات المساحية الأكبر، مرجعه وفي جانب كبير منه إلى ثقافة المنتج الزراعي الصغير الذي يسعى إلى تحقيق اكتفاءه الذاتي في الاستهلاك من الحبوب باعتبارها من ضروريات غذاءه، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة لتخصيصه نسبة أكبر من المساحة المنزرعة لمحصول البرسيم حيث رغبته في توفير الأعلاف اللازمة لما يمتلكه من ثروة حيوانية تعد مصدراً رئيسياً من مصادر دخله المزرعي... وإذا كانت المزارع من الفئات المساحية الأكبر تخصص نسبة أصغر من الأراضي المنزرعة بها لزراعة محاصيل الحبوب، والأعلاف عنه في**

المزارع الأصغر عنها، فيمكن النظر إلى ذلك على أنه أمر طبيعي أمام قلة احتياجات الأسرة المزرعية من الحبوب، بالقياس إلى القدرة الإنتاجية للمزرعة، إلى جانب إحتمالات ضعف الحائز أمام هذه الفئات من المزارع للتوسع في زراعات الحبوب والأعلاف، ومن ثم التوجه إلى التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية التى تنتج من أجل السوق، وخاصة الخضروات والفاكهة، والمحاصيل السكرية أو الألياف وغيرها... وقد يشير إلى ذلك ما سبق ذكره من قبل حول زيادة نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الفاكهة في الأراضي المنزرعة بهذه الفئات من المزارع عنه في حالة المزارع من الفئات المساحية الأصغر... كما يشير إلى ذلك أيضاً نسبة الأراضي المخصصة لزراعة الخضروات في المساحة المنزرعة بالمزرعة والتى تراوحت ما بين 7,3%، 11,9% خلال الموسم الشتوي، وما بين 17,4، 19,5% خلال الموسم الصيفي بالمزارع من الفئات المساحية 5 فدان فأكثر مقابل نسبة بلغت ما يتراوح ما بين 2,5%، 4,3% خلال الموسم الشتوي، وما يتراوح ما بين 7,0%، 9,2% خلال الموسم الصيفي بالمزارع من الفئات المساحية الأقل من 5 فدان.

- **وبالنسبة للإنتاج الحيواني، فتبدو المزارع من الفئات المساحية الصغيرة هى الأكبر حيازة للثروة الحيوانية من أبقار وجاموس عنه في حالة المزارع من الفئات المساحية الأكبر، حيث تصل أعداد المزارع الحائزة للثروة الحيوانية بالفئة المساحية الأقل من فدان نحو 63,5% من أعداد مزارع هذه الفئة، وتزداد لتصل إلى ما يقرب من 76,5% من أعداد المزارع بالفئات المساحية 1- أقل من 5فدان، ثم تنخفض لتصل إلى نحو 64,4% بالمزارع من الفئة المساحية 5- أقل من 10فدان، ثم إلى 52,9% بالمزارع من الفئة الحيازية 10- أقل من 20 فدان، ثم إلى 41,1% بالمزارع من الفئات الحيازية 20 فدان فأكثر ... ومع ارتفاع نسبة تمثيل المزارع الحائزة للثروة الحيوانية بين المزارع من الفئات المساحية الصغيرة عنه في المزارع من الفئات المساحية الأكبر يأتي أيضاً ارتفاع الكثافة الحيوانية على الأراضي المنزرعة بالمزارع من الفئات الأولي (الصغيرة) عنه في حالة المزارع من الفئات الثانية (الأكبر) حيث بلغ أعداد الأبقار والجاموس لكل 10 أفدنه بالمزارع الأقل من فدان نحو 27 رأساً، تنخفض إلى 15 رأساً في حالة المزارع (1- <2فدان) ثم إلى 10 رؤوس في المزارع من الفئة (2- <5فدان) ثم إلى 5 رؤوس في حالة المزارع (5- <10فدان)، 3 رؤوس في حالة المزارع من الفئة (10- <20فدان)، ورأس واحدة في حالة المزارع من الفئات 20 فدان فأكثر[1].**

[1] وزارة الزراعة، نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية 2000/1999.

هذا وإذا كانت المؤشرات السابقة تعكس بعض السمات المميزة للمزارع الإنتاجية بالقطاع فإن لمثل هذه السمات مردودها على طبيعة أدوات السياسة الزراعية التى يمكن اقتراحها لتوجيه قراراتها الإنتاجية والإستثمارية، كما لها أيضاً مردودها على توقعات درجة استجابة هذه المزارع للسياسات المقترحة، وتأثيرات الاستجابة على الأهداف الإنتاجية للقطاع.

(9/5) التشريعات الزراعية: تعد التشريعات الزراعية بما تتضمنه من قوانين وقرارات أو مراسيم وزارية وإدارية هى أدوات إدارة وتوجيه القطاع الزراعي وتنفيذ السياسات الزراعية سواء فيما يرتبط بما تقدمه الدولة من خدمات زراعية بشكل مباشر أو ما يرتبط بتوجيه المؤسسات الأخري المعنية بالنشاط الزراعي وتطويره، وبما في ذلك المزرعة الإنتاجية وبدرجة أساسية. ويمكن للدراسة الحالية تصنيف أهم هذه التشريعات:

(1/9/5) قانون الزراعة رقم 53 لسنة 1966: حيث بدأ العمل به اعتباراً من 11 مارس 1967. ومنذ العمل به أدخلت على بعض مواده تعديلات جزئية لمواجهة ظواهر لها تأثير سلبى على الزراعة، كما هو الحال بالنسبة للتعديلات التى أدخلت على بعض المواد المتعلقة بخطر التجريف وإقامة المبانى على الأرض الزراعية000 وقد قسم هذا القانون إلى ثلاثة أجزاء تناولت كل ما يتعلق بالزراعة والثروة الحيوانية إلى جانب الرقعة الزراعية، وتجريم المساس بها وضرورة الحفاظ عليها. وفيما يتصل بالزراعة جاءت أحكام هذا القانون لتشمل:

- تنظيم الإنتاج الزراعى، بما يشتمل عليه من قواعد تحديد مناطق زراعة المحاصيل ونظم تعاقب زراعاتها ونسب ما يزرع منها، وطرق الزراعة، إلا أن التخلى عن هذه الأحكام بدأ مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة حيث التخلى عن تنفيذ الدورة الزراعية، وتحديد التركيب المحصولى، وتوقف دور الدولة عند التخطيط التأشيرى للتركيب المحصولى فى حدود إحتياجات السكان، ومتطلبات التصدير. ومع ذلك هناك من الحالات التى تفرض التدخل لتنظيم إنتاجها ومنها وعلى سبيل المثال القرار الوزارى رقم 2889 لسنة 2004 والذى تضمن تعديل نظام إنتاج، وإعداد، وفحص البطاطس المصدرة إلى الاتحاد الأوروبى، وكذلك القرار الوزارى رقم 904 لسنة 2008 فى شأن شروط ترخيص معامل زراعة الأنسجة وإجراءات إنتاج شتلات معتمدة00 كذلك هناك أيضاً القرارات الوزارية السنوية التى تصدر بشأن تحديد مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن، وكذلك القرارات الوزارية التى تحدد مناطق ومساحة زراعات الأرز .
- تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية، وفرض الرقابة الفنية عليها وعلى التجارب التى تجرى لتحسينها واستنباط أصناف جديدة منها بغرض رفع الإنتاجية وحماية المنتج الزراعى. وفى هذا الشأن أيضاً ومع استمرارية التطوير وفى إطار أحكام القانون ذات

الصلة كثيراً ما تصدر القرارات الوزارية التى تعدل بعض أحكام القرارات الوزارية السابقة فى شأن دليل (بروتوكول) تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية000 ومن أهم القرارات الوزارية فى هذا الشأن ما صدر منها بشأن تحديد المدة المقررة لاختبارات تقييم أصناف وهجن حاصلات الخضر (قرار وزارة رقم 3386 لسنة 2003)، والقرار الوزارى رقم 1648 بشأن تحديد المدة المقررة لإختبارات التقييم لأصناف حاصلات الخضر المستوردة من إحدى دول منظمة التعاون الاقتصادى. وكذلك أيضاً هناك القرار الوزارى رقم 1920 لسنة 2003 بإنشاء البنك القومى للجينات، ثم القرار الوزارى رقم 862 لسنة 2005 باستبدال إسم البنك القومى للجينات باسم البنك القومى للجينات والموارد الوراثية000 وكذلك القرار الوزارى رقم 335 لسنة 2005 بحفظ الأصول الوراثية للسلالات البرية والأصناف البلدية غير الخاضعة لنظام تسجيل أصناف الحاصلات الزراعية. كذلك هناك القرار الوزارى رقم 1580 لسنة 2010 بشأن منح الحماية لبعض الأصناف النباتية.

- **أحكام خاصة بإنتاج التقاوى، والمحافظة على نقائها ومراقبتها فى حالة الاستيراد أو الاتجار، حيث تضمنت هذه الأحكام إنتاج التقاوى، ومناطق تركز التقاوى المعتمدة، واستأصال النباتات الغريبة، ومحطات غربلة وتنظيف التقاوى، والرقابة على عمليات حلج القطن واستخراج بذرة التقاوى، والبذرة التجارى، والرقابة على بذرة القطن المعدة للصناعة، وفحص البذور المعدة للتقاوى، وتصدير واستيراد التقاوى، ثم أحكام خاصة بالاتجار فى التقاوى000 وفى هذا المجال أيضاً هناك من القرارات الوزارية التى تصدر تجاوباً مع الأحوال الجارية، حيث هناك وعلى سبيل المثال، القرار الوزارى رقم 503 لسنة 2010 بوضع شروط وضوابط استيراد درنات البطاطس من الخارج بغرض استخدامها كتقاوى فى الزراعة000 وكذلك القرار الوزارى رقم 824 لسنة 2009 بشأن نظام إنتاج وإعداد وفحص وتصدير البطاطس، ثم القرار الوزارى رقم 725 لسنة 2011 بالعمل بأحكام بروتوكول إنتاج تقاوى البطاطس عن طريق زراعة الأنسجة، وشروط وضوابط استيراد تقاوى البطاطس المينى تيوبر000 كذلك هناك القرار الوزارى رقم 830 لسنة 2011 فى شأن شروط وإجراءات الاعتماد والرقابة على تداول مواد الإكثار المعتمدة لأصناف الفاكهة.**
- **أحكام خاصة بإجراءات إنشاء حدائق الفاكهة، والرقابة عليها، وتنظيم زراعة الأشجار والمحافظة عليها000 وفى إطار هذه الأحكام أيضا تصدر القرارات الوزارية اللازمة للتعامل مع حالات معينة حيث هناك القرارات التى تحدد شروط ومواصفات مشاتل الفاكهة وكذلك محلات بيع هذه الشتلات، كذلك هناك القرارات التى تحدد شروط**

ومواصفات الأرض المستهدف زراعتها بالفاكهة، وشروط ومواصفات الحديقة المستهدف زراعتها وكذلك هناك القرار الوزارى رقم 345 لسنة 2007 بشأن حظر نقل فسائل وأشجار النخيل بجميع أنواعه المختلفة بين محافظات ومراكز الجمهورية إلا بتصريح صادر من إدارة مكافحة الآفات لمديرية الزراعة المختصة يؤكد سلامتها وخلوها من الإصابة.

- أحكام خاصة بالمخصبات الزراعية، من حيث الرقابة عليها بدءاً من مرحلة التصنيع أو الاستيراد إلى عرضها للبيع أو الاتجار فيها، والإعلان عنها حتى تصل إلى المزارعين مطابقة للمواصفات الفنية التى تقررها وزارة الزراعة 000 وفى هذا الشأن أيضاً هناك من القرارات الوزارية التى تصدر سنوياً بشأن تحديد مقررات الأسمدة الكيماوية التى تصرف فى المواسم الزراعية المختلفة، كما أن هناك من القرارات الوزارية الأخرى التى تصدر بشأن استيرادها وتداولها، ومنها وعلى سبيل المثال، القرار الوزارى رقم 590 لسنة 1984 بشأن قصر تداول المخصبات الزراعية على أنواع محددة منها بعد تسجيلها فى وزارة الزراعة، على أن تقدم طلبات التسجيل مصحوبة بعينة منها تكفى لإجراء التحاليل والإختبارات البيولوجية والكيماوية، على أن يتم تسجيل المخصب الذى تثبت مطابقته للمواصفات وصلاحيته بيولوجياً بعد موافقة لجنة المخصبات الزراعية بالوزارة .
- أحكام خاصة بوقاية المزروعات، من حيث مكافحة الآفات الزراعية، والمبيدات الزراعية من حيث تصنيعها واستيرادها والاتجار فيها والرقابة عليها لتجنب الغش أو مخالفتها للمواصفات الواجب توافرها بها، ثم تأتى أحكام الحجر الزراعى والتى تهدف إلى حماية البلاد من الآفات الزراعية التى يمكن أن تنفذ عن طريق النباتات أو المنتجات المستوردة000 وفى هذا الشأن أيضاً تصدر القرارات الوزارية للتعامل مع الأحوال الجارية وقت صدور هذه القرارات، ومن بينها وعلى سبيل المثال، القرارات التى تصدر بشأن مقاومة حشرة الجراد المصرى المستوطن، وكذلك قرارات مكافحة الجراد الصحراوى000 كذلك هناك القرارات الوزارية بشأن إضافة بعض الموارد الفعالة إلى قوائم المبيدات الزراعية والتى يمكن تسجيلها أو إعادة تسجيلها أو تحريم ذلك، كما أن هناك أيضاً القرارات الوزارية التى تستبعد بعض المواد الفعالة من هذه القوائم وتحرم تسجيلها وتداولها والاتجار فيها000 وفيما يتصل بذلك أيضا هناك القرار الوزارى رقم 90 لسنة 2007 فى شأن ضوابط تسجيل، وتجديد تسجيل واستخدام مبيدات الآفات الزراعية فى مصر، والذى ينص على أن يتبع فى تقييم أو إعادة تقييم مخاطر السمية وأمان وسلامة تداول المبيدات عند تسجيلها، أو إعادة تسجيلها، المعايير التى توصى

بها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وكذلك المواصفات القياسية للمبيدات الزراعية التى تضعها اللجنة المشتركة لهاتين المنظمتين مع الأخذ فى الإعتبار ما توصى به الهيئة الدولية لبحوث السرطان000 كما نص القرار أيضاً بمنع تسجيل أو استخدام أى مبيد من مبيدات الآفات الزراعية التى توصى بمنع تسجيله أو استخدامه كل من هيئة حماية البيئة الأمريكية والمفوضية الأوروبية معاً أو تتضمن منعه اتفاقية دولية صدقت عليها مصر أو تصدق عليها مستقبلاً000 كذلك هناك القرارات الوزارية المتصلة بالحجر الزراعى والتى تحدد الآفات الضارة بالنباتات والمنتجات الزراعية، وتحديد النباتات المصابة التى لا يسمح بدخولها أو تلك التى يجوز دخولها وفقاً لشروط ومواصفات معينة، وكذلك شروط تطهير رسائل النباتات والمنتجات الزراعية الواردة والصادرة، وكذلك الشروط الخاصة بالمرور العابر لرسائل النباتات والمنتجات الزراعية، والإجراءات التى تتخذ فى شأن الرسائل التى يرفض دخولها أو عبورها أراضى الجمهورية.

- أحكام خاصة بالثروة الحيوانية: حيث هناك الأحكام والقرارات الوزارية والإدارية الخاصة بشروط استيراد اللحوم البقرية المشفاة أو المجمدة، وكذلك استيراد الكتاكيت، ولقاحات الدواجن وتحديد النوعيات المسموح باستيرادها ومواصفات فاعليتها000 كذلك أيضا هناك الأحكام المتصلة بالأعلاف والتى تحدد المواصفات القياسية لكل منها، وتنظيمها وصناعتها وتداولها والرقابة عليها، إلى جانب القرارات بشأن تنظيم العمل فى الاستيراد والتسجيل والإفراج والرقابة والاتجار لمركزات وإضافات الأعلاف والكيماويات البيطرية، وكذلك القرارات التى تحظر استخدام المضادات الحيوية كمنشطات نمو فى علائق الحيوان والدواجن والأسماك000 كما أن هناك الأحكام المتصلة بمكافحة أمراض الحيوان، حيث تحديد الأمراض المعدية والوبائية فى الحيوانات والإحتياطات التى تتخذ لمنع انتشارها، كما أن هناك من القرارات التى تحدد الإجراءات التى يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة أو المريضة ومعالجتها أو ذبحها أو إعدامها000 كذلك هناك الأحكام الخاصة بالتفتيش على مزارع الحيوانات والدواجن وأخذ العينات اللازمة للفحص والإختبار000 ويضاف إلى ذلك الأحكام الخاصة بذبح الحيوانات والطيور وتجهيز لحومها حيث هناك الأحكام التى تعين مجازر ومواقع الذبح، وشروط ومواصفات هذه المجازر، ونظم تداول اللحوم وحفظها، كما أن هناك من الأحكام التى تذهب إلى تحديد العلاقة فيما بين الجزارين والسلاخين، وتحديد أجورهم إلى جانب تحديد الشروط والمواصفات التى يجب توافرها فى السلاخ.

(2/9/5) تشريعات حماية الموارد المائية والأراضى الزراعية: وتجمع هذه التشريعات ما بين القوانين، والقرارات الوزارية التى تصدر، وفى مقدمتها:

- **القانون رقم 48 لسنة 1982 فى شأن حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث والذى تضمن، وبعد التعريف بما هو المقصود بالموارد المائية، حظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من أى من المنشآت ومن عمليات الصرف الصحى وغيرها فى مجارى المياه على كامل أطوالها ومسطحاتها، إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الرى فى الحالات ووفق الضوابط والمعايير التى يصدر بها قرار من وزير الرى بناء على اقتراح وزير الصحة000 كما ينص القانون على قيام أجهزة وزارة الصحة بإجراء تحليلاً دورياً فى معاملها لعينات من المخلفات السائلة المعالجة من المنشآت التى رخص لها بالصرف فى مجارى المياه وفى المواعيد التى تحددها بالاضافة إلى ما تطلبه وزارة الرى من تحاليل فى غير المواعيد الدورية للتأكد من مطابقتها للمعايير، والمواصفات المنصوص عليها فى الترخيص الممنوح، وفى حالة المخالفة، وإذا لم تكن تمثل خطورة فورية وجب على صاحب الشأن وخلال فترة 3 شهور القيام بالوسيلة اللازمة لمعالجة هذه المخالفة وإلا سحب الترخيص ويوقف الصرف على المجارى المائية بالطريق الإدارى. أما إذا كانت هناك خطورة فورية من المخالفة فيحظر صاحب الشأن بإزالة مسببات الضرر فوراً، وإلا قامت وزارة الرى بذلك على نفقته الخاصة أو قامت بسحب الترخيص الممنوح له، ووقف الصرف بالطريق الإدارى.**

كما نصت أحكام هذا القانون على عدم جواز التصريح بإقامة أى منشآت ينتج عنها مخلفات تصرف فى مجارى المياه، ومع ذلك يجوز لوزارة الرى دون غيرها، وعند الضرورة وتحقيقاً للصالح العام، التصريح بإقامة هذه المنشآت إذا التزمت الجهة المستخدمة لها بتوفير وحدات لمعالجة هذه المخلفات بما يحقق المواصفات والمعايير المحددة000 كما نصت على التزام ملاك العائمات السكنية والسياحية وغيرها الموجودة فى مجرى النيل وفروعه بإيجاد وسيلة لعلاج مخلفاتها أو تجميعها فى أماكن محددة، ونزحها والقاءها فى مجارى أو محطات الصرف الصحى000 كما تحظر أحكام القانون على الوحدات النهرية المتحركة المستخدمة للنقل أو السياحة وغيرها السماح بتسرب الوقود المستخدم لتشغيلها فى مجارى المياه 000 وكذلك على وزارة الزراعة عند اختيارها واستخدامها لأنواع المواد الكيماوية لمقاومة الآفات الزراعية، والحشائش المائية مراعاة ألا يكون من شأن استعمالها إحداث تلوث لمجارى المياه، وعليها أن تتخذ الإحتياطات اللازمة لمنع هذا التلوث000 كما نص نفس القانون على عدم جواز

استخدام مياه المصارف مباشرة أو بالخلط بالمياه العذبة لأى غرض من الأغراض إلا بعد ثبوت صلاحيتها لهذا الغرض، ولوزارة الرى، وبعد أخذ رأى وزارة الصحة، اتخاذ اجراءات معالجة مياه الصرف التى تقرر إعادة استخدام مياهها000 كما نص القانون أيضا على أن يعاقب على مخالفة أحكام القانون المتصلة بتلوث مياه المجارى المائية بالحبس مدة لا تزيد عن سنة، وغرامة لا تقل عن 500 جنيه ولا تزيد عن ألفى جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفى حالة تكرار المخالفة تضاعف العقوبة 000 ويجب على المخالف إزالة أسباب المخالفة أو تصحيحها فى الميعاد الذى تحدده وزارة الرى، وإلا اتخذت الوزارة إجراءات الإزالة والتصحيح بالطرق الإدارية وعلى نفقة المخالف.

- قرار وزارى رقم 54 لسنة 2008 (وزارة الرى)، والذى ينص على حظر تبديد مياه الرى بصرفها فى مصرف خاص أو عام أو فى أرض غير منزرعة أو غير مرخص بريها أو زراعة أرز بدون ترخيص000 ويعاقب من يخالف ذلك بدفع 0,1 جنيه عن كل متر مكعب من المياه التى قام المزارع بسحبها زيادة على ما هو مقرر لرى أرضه أو تسبب فى تبديدها، وتزداد الغرامة لتصل إلى نحو 0,15 جنيه للمتر المكعب فى حالة المياه التى يتم رفعها بالطلمبات الحكومية000 كما ينص نفس القرار على التزام من يخالف طريقة الرى المرخص بها لرى الأراضى الجديدة بدفع 0.05 جنيه للمتر المكعب من المياه المسحوبة بالزيادة عن الطريقة المرخص بها، وتزداد لتصل إلى 0,15 جنيه للمتر المكعب فى حالة المياه المرفوعة بالطلمبات الحكومية.
- كذلك هناك القرار الوزارى رقم 1168 لسنة 1992 فى شأن حظر تجريف الأراضى الزراعية، والقرار الوزارى رقم 3030 لسنة 2004 بالسماح بالترخيص فى إقامة المبانى داخل الكتلة السكنية الرئيسية لكل قرية أو المتخللات بهذه الكتلة000 ومقابل ذلك أيضاً هناك القرار الوزارى رقم 1836 لسنة 2011 بشأن شروط وإجراءات الترخيص بإقامة المبانى والمنشآت فى الحالات المستثناه على الأراضى الزراعية000 حيث يحظر إقامة أى مبانى أو منشآت بالأراضي الزراعية خارج حدود الأحوزة العمرانية المعتمدة للقرى والمدن والمناطق التى ليس لها مخطط إستراتيجي عام معتمد أو اتخاذ أى إجراءات فى شأن تقسيم الأراضي الزراعية بغرض البناء عليها، ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام بشرط موافقة وزير الزراعة واستصلاح الأراضي التى تقام عليها مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي والحيواني، كما تستثنى الأراضي الواقعة بزمام القرى التى يقيم عليها المالك سكناً خاصاً أو مبنى يخدم أرضه طبقاً للشروط الواردة فى هذا القرار، والتى يشترط موافقة وزارة الزراعة عليها ، حيث حدد القرار نوعية المشروعات العامة والخاصة

المستثناة من البناء على الأراضى الزراعية خارج الأحوزة العمرانية، كما حدد المبررات الواجب توافرها لإقامة هذه المشروعات ، وكذلك الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى هذه المشروعات عند الترخيص لها بالبناء....

(3/9/5) <u>تشريعات الاستثمار فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة</u> : وتشمل:

- **القانون رقم 143 لسنة 1981 بشأن الأراضى الصحراوية ، والذى نص على أن يكون استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ، وكسب ملكيتها والاعتداد والتصرف فيها، وإدارتها والانتفاع بها، وفقاً لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ... كما حدد الأطراف التى يمكن أن تستفيد من تخصيص هذه الأراضى ولهذا الغرض، وكذلك حدود شروط التملك وفقاً لما يلى :**
  - **صغار المستفيدين والذين يجوز التصرف إليهم بغير المزاد العلنى ، والممثلين فى صغار الزراع، والمسرحين من الجيش وأسر الشهداء ، ومصابى العمليات الحربية، وخريجى الكليات والمعاهد ،والعاملين بالدولة أو القطاع العام عند تركهم الخدمة ... وتحدد حدود وشروط تملك هذه الفئات لهذه الأراضى وفقاً لما يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية.**
  - **الأفراد خارج المجموعات السابقة الراغبين والمتقدمين لتخصيص مساحات بغرض استصلاحها واستزراعها، ويحدد الحد الأقصى للمستفيد بمئتان فدان للفرد، وثلاثمائة فدان للأسرة إذا كان مصدر الرى المياه الجوفية أو استخدمت الطرق الحديثة للرى، ويكون الحد الأقصى للملكية بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المذكور إذا كانت الأراضى ناشئة عن تجفيف البحيرات أو تستخدم أسلوب الرى السطحى .**
  - **الجمعيات التعاونية، وبحد أقصى عشرة آلاف فدان للجمعية، 30 فدان للعضو، فى حالة استخدام أساليب الرى الحديثة أو المياه الجوفية، وبما لا يجاوز نصف هذا الحد فى حالة الرى السطحى أو أراضى تجفيف البحيرات .**
  - **الشركات، وبحد أقصى عشرة آلاف فدان لشركات الأشخاص والتوصية بالأسهم مع مراعاة ألا يجاوز الحد الأقصى لملكية الفرد مائة وخمسون فدان. أما الشركات المساهمة فيحدد الحد الأقصى لملكيتها بخمسين ألف فدان، وذلك فى حالة استخدام المياه الجوفية أو أساليب الرى الحديثة، وتخفض هذه الحدود بما لا يجاوز نصف هذه الحدود فى حالة أراضى البحيرات والرى السطحى.... أما شركات القطاع العام فلا تخضع لأى حد أقصى .**

- **تملك الأراضى المخصصة بعد ثبات الجدية واستصلاح واستزراع الأراضى المخصصة.**
- **فى جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن 51% من رأس مال الشركة ولا تزيد ملكية الفرد عن 5% من رأسمالها.**
- **لا يجوز أن تؤول أراضى الجمعيات التعاونية والشركات منذ انقضاءها إلى غير المصريين.**
- **وفى جميع الأحوال يكون تحديد المساحات الجائز تملكها بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية فى حدود ما تقتضيه طبيعة المشروع وما تسمح به القدرات الفنية والمالية لطالبى التملك.**
- **وفى جميع الأحوال لا يستفيد من التملك وفقاً لأحكام هذا القانون سوى المصريين دون غيرهم .**

ولقد نصت أحكام هذا القانون على منح مزايا وحوافز للمستثمرين فى هذا المجال منها الإعفاء من الضرائب على الأطيان الزراعية والضرائب الإضافية المرتبطة بها لمدة 10 سنوات مع إعفاء ناتج الأرض المستصلحة من ضرائب الأرباح والضريبة العامة على الإيراد ، فضلاً عن إعفاء العقارات المبنية فى إطار هذه المشروعات من ضرائب العقارات المبنية والضرائب والرسوم المرتبطة بها لمدة عشر سنوات.... وكذلك إعفاء الشركات الأجنبية والمختلطة من الضرائب والرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات ووسائل النقل، والمواد اللازمة لمشروعات الاستصلاح ، والاستزراع التى تقوم بها ، وفضلاً عن قيامها باستيراد احتياجات مشروعاتها فى هذا المجال بشكل مباشر او عن طريق الغير بدون ترخيص.... كما تمنح الاستثمارات الأجنبية تسهيلات تخفف من القيود على نمو رأسمالها والتصرف فيه وتحويلها إلى الخارج إلى جانب التسهيلات الخاصة بتحويل حصة من مرتبات وأجور العاملين الأجانب فى هذه المشروعات.... وإلى جانب هذه المزايا والتيسيرات يأتى التزام الدولة بإنشاء المرافق العامة الرئيسية والأبنية والخدمات العامة اللازمة لاستصلاح وزراعة الأراضى المخصصة ، وتلك اللازمة للحياة البشرية فى المجتمعات الجديدة وربطها بالمجتمعات القديمة.

- **<u>القانون رقم "5" لسنة 1996 فى شأن قواعد التصرف فى الأراضى الصحراوية بالمجان أو بتأجيرها بإيجار إسمى لإقامة مشروعات استثمارية عليها أو للتوسع فيها</u>. حيث نص القانون على أن يصدر بتحديد المناطق الصحراوية المستهدفة من هذا القانون وبالقواعد والإجراءات المنظمة للتصرف فيها قرار من رئيس الجمهورية... ويتم تخصيص الأراضى اللازمة للمشروع بمراعاة حجمه وطبيعة نشاطه وقيمة الأموال المستثمرة فيه.**
- **<u>القانون رقم "8" لسنة 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار</u>: وقد جاء هذا القانون ليتوسع فى منح المزايا والإعفاءات للشركات الاستثمارية فى المجالات المختلفة ومن بينها مجال استصلاح الأراضى الجديدة، ومن هذه المزايا والإعفاءات:**
- **لا يجوز تأميم الشركات والمنشآت أو مصادرتها.**
- **لا يجوز بالطريق الإدارى فرض الحراسة على الشركات أو المنشآت أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها.**
- **لا يجوز لأى جهة إدارية التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد أرباحها.**

- **لا يجوز لأى جهة إدارية إلغاء أو إيقاف الترخيص بالانتفاع بالعقارات التى رخص بها للشركة أو المنشأة أو بعضها إلا فى حالة مخالفة شروط الترخيص وبقرار من رئيس مجلس الوزراء.**
- **للشركات والمنشآت الحق فى تملك أراضى البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع فيه أى كانت جنسية الشركاء أو مجال إقامتهم أو نسب مشاركتهم.**
- **إعفاءات ضريبية على إيرادات النشاط التجارى والصناعى، وذلك لمدد تختلف من 5 سنوات فى بعض الحالات، إلى 10 سنوات فى حالات أخرى، ثم عشرين سنة فى حالة المنشآت والشركات التى تمارس نشاطها خارج الوادى القديم .**
- **لا تخل أحكام هذا القانون بأى مزايا أو إعفاءات ضريبية أو غيرها من ضمانات وحوافز أفضل مقررة بتشريعات أخرى أو اتفاقيات .**

وأخيراً فإن القراءة المتأنية للاختصاصات والمسئوليات التفصيلية والمحددة لكل من القطاعات والإدارات المركزية بديوان وزارة الزراعة، وكذلك المؤسسات والهيئات التابعة للوزير يمكن أن يستخلص منها تضخم الجهاز الإدارى للقطاع الزراعى من ناحية، مع وجود الإزدواجية فى الاختصاصات والمسئوليات فيما بين بعض الإدارات المركزية بقطاعات ديوان وزارة الزراعة فى بعض الحالات، وفيما بين بعض هذه الإدارات، وبعض المؤسسات التابعة للوزير فى حالات أخرى، وهو ما قد يعد عائقاً أمام إدارة قطاع الزراعة وتطوير أداءه00 ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، فإن القراءة التفصيلية للتشريعات الزراعية خاصة ما يرتبط منها بالجوانب الفنية (غير الإدارية) والمتصلة، وعلى سبيل المثال، بتسجيل أصناف الحاصلات الزراعية وفرض الرقابة الفنية عليها، والأحكام الخاصة بإنتاج التقاوى والمحافظة على نقاءها ومراقبتها، وكذلك تلك المتصلة بإنشاء الحدائق والرقابة عليها، وأيضا الأحكام الخاصة بالمخصبات الزراعية والرقابة عليها مع الأحكام الخاصة بوقاية المزروعات، وبالثروة الحيوانية، فإن فى كل ذلك ما يمكن أن يستخلص منه وجود القاعدة الفنية والمبنية على أسس علمية لتسيير الأنشطة الزراعية فى الاتجاه الصحيح، وإن توقف الأداء على مدى الموائمة فى الإطار التنظيمى والإدارى للقطاع 000 وهنا أيضاً تبقى التشريعات المتصلة بحماية الموارد المائية والأراضى الزراعية، وبالاستثمار فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة والتى قد تكون فى حاجة إلى المراجعة، وهو ما قد تشير إليه الدراسة فيما بعد.

الفصل الرابع

أهداف التنمية، وإدارة القطاع

الفصل الرابع: " أهداف التنمية، وإدارة القطاع "

يشتمل الإطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع الزراعي (والمشار إليه من قبل) على المؤسسات والهيئات المسئولة عن تنفيذ الأعمال المتصلة بإدارة القطاع، في إطار الإختصاصات والمسئوليات المحددة لكل منها، ووفقا لقواعد وضوابط تحددها التشريعات بما تشتمل عليه من قوانين أو قرارات إدارية... ولقد سبق بيان أهم هذه التشريعات والتى تتصل في أغلبها بالجوانب الفنية الحاكمة للأعمال اليومية لهذه المؤسسات والهيئات، ويبقى هناك من التشريعات، والسياسات الأخرى التى تستهدف توجيه أعمال هذه المؤسسات نحو تحقيق أهداف تنموية معينة، حيث تشكل هذه السياسات وبما تشتمل عليه من أدوات مختلفة المحاور الأساسية لإدارة القطاع وفي الإتجاه الذي يحقق الأهداف المخططة للتنمية الزراعية، وهو ما يستهدف تناوله بالفصل الحالى من الدراسة وبعد إستشراف أهداف التنمية الزراعية في مرحلتها المستقبلية، وفي إطار التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، والتعاون الزراعي مع مجموعة دول حوض النيل، فضلاً عن الواقع الجاري للزراعة والسوق المحلى، وعلى النحو الوارد فيما يلى:

(1) التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، والتعاون الزراعي مع دول حوض النيل، وأهداف التنمية الزراعية المحلية:

- إذا كانت التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء تكشف عن وجود الإحتمالات المستقبلية لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لاحتياجاتها من السوق الدولية، فضلاً عن الاحتمالات الأكبر لإرتفاع تكلفة وأسعار الغذاء بالأسواق الدولية، فإن في ذلك ما يجعل من التنمية المتواصلة هدفاً أساسيا للزراعة المحلية لضمان الأمن الغذائي من ناحية، ولتجنب إستنزاف موارد النقد الأجنبى المتاح من ناحية أخري.
- إذا كانت الأوضاع الجارية بالسوق العالمية تكشف عن تركز صادرات كل من القمح والأذرة في عدد محدود من الدول، وبالتالي وجود مخاطر الاعتماد على إستيرادها من الخارج وبدرجة أكبر عن غيرها من السلع الغذائية (بإستثناء البقوليات)، كما أن التوقعات المستقبلية لأسواقها تكشف عن إحتمالات زيادة واردات الدول النامية منها بكميات كبيرة، مع إرتفاع تكلفة إنتاجها وأسعارها بالسوق العالمية، فإن في كل ذلك ما يجعل من أولويات التوسع في الإنتاج المحلى من كلا المحصولين من أهداف السياسات الزراعية المستقبلية.
- تكشف الأوضاع الراهنة للأسواق الدولية للحوم عن إنخفاض مخاطر تعامل الدول المستوردة في هذه الأسواق، بالقياس إلى غيرها من السلع الزراعية الأخري، كما

تكشف التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء عن إحتمالات نمو الإنتاج منها بمعدلات أكبر عن غيرها من السلع، فضلاً عن وجود الفرص أمام السوق المحلية لإستيراد احتياجاتها من الماشية أو اللحوم من السودان، وأرتيريا، فإن في كل ذلك من مؤشرات يجعل من إمكانية تحرير جانب من الموارد الزراعية الموجهة لإنتاج الأعلاف للتوسع في زراعات أخري من الإحتمالات القائمة مع وجود جدواها الإقتصادية.

- **إذا كانت الأوضاع الراهنة للأسواق الدولية للغذاء تأتى بالبذور الزيتية، وزيوت الطعام في مرتبة متأخرة من حيث مخاطر التعامل في أسواقها أمام الدول المستوردة، إلا أن التوجهات المستقبلية المحتملة للدول المصدرة لهما نحو التوسع في إستخدامها لأغراض إنتاج الوقود الحيوي، قد يضيف بعداً آخر مغايراً لذلك... وإذا كانت الأسواق المحلية لباقى دول حوض النيل تكشف عن غياب الفرص لإستيراد السوق المصرية لإحتياجاتها من البذور الزيتية (بإستثناء السمسم)، أو زيوت الطعام من هذه الأسواق، فإن وجود الفرص لدخول الإستثمار المصري في إنتاج وتصنيع هذه المنتجات في باقى دول الحوض تعد قائمة (وبغرض توفير احتياجات السوق المصرية منها).**
- **إن في وجود المسطحات المائية (الداخلية والبحرية) الكبيرة في باقى دول الحوض مع ضعف إنتاجها وقلة استهلاكها من الأسماك يجعل من فرص التعاون، والدخول في مشروعات مشتركة لإستغلال مواردها السمكية المتاحة، من الأمور المتوقعة، وهو ما قد يساعد على تحرير جانب من أسطول الصيد المصري للعمل في هذه المشروعات، وزيادة إنتاجيته، أو الدخول في مشروعات مشتركة للإستزراع السمكي، وهو ما قد يكون له مردوده على أهداف التنمية بالقطاع المحلى.**
- **وكذلك أيضا فإن وجود الفرص أمام السوق المصرية لاستيراد جانب من إحتياجاتها من ألياف القطن من كل من السودان، وتنزانيا قد يسمح بإمكانية تحرير جانب من الموارد الزراعية الموجهة لإنتاج القطن بالزراعة المصرية.**
- **إن تطوير التعاون الزراعي مع باقى دول الحوض يتضمن تقديم المساعدات والخبرات الفنية الزراعية إلى هذه الدول، وهو ما قد يفرض أو يؤكد أهمية بحوث وتطوير الزراعات المطرية أمام مراكز البحوث الزراعية، كمحور من محاور برامجها البحثية.**

(2) إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية:

قد تتغير أهداف التنمية، في أي من القطاعات، من مرحلة زمنية إلى أخري تبعا للتغيرات في الظروف الإقتصادية والإجتماعية وفي محددات التنمية بالقطاع أو على المستوي القومي، ومع ذلك وبالنسبة للقطاع الزراعي فقد تتغير هذه الأهداف في جزئياتها من مرحلة إلى أخري، إلا أن زيادة الإنتاجية والإنتاج، وخاصة في حالة الدول النامية، يبقى هو الهدف الأساسي على طول مراحل التنمية، وقد يشير إلى ذلك ما تضمنته خطة التنمية الزراعية من أهداف للفترة (1993/92-1997/96)، وخطة التنمية الزراعية لعام 2013/2012، حيث حددت الخطة الأولي أهدافها في[1] :

- **تطوير الزراعة المصرية من النمط التقليدي إلى الزراعة الحديثة، ومسايرة الطفرات التكنولوجية الكبيرة والمتقدمة والعمل على إستجلابها من الخارج وتطويعها للظروف المحلية وإلى جانب تقنيات محلية نابعة من الظروف المحلية، وتتفق وظروف الزراعة المصرية.**
- **تحقيق أقصى قدر ممكن من الإكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الضرورية.**
- **زيادة الصادرات من السلع الزراعية ذات الميزة النسبية لإيجاد التوازن مع ما يستورد من سلع زراعية أخري.**
- **زيادة كفاءة إستخدام الموارد الزراعية بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج والدخل الزراعي وأرتفاع نصيب الفرد.**
- **الوفاء باحتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام الزراعية.**

أما خطة التنمية الزراعية لعام 2012/ 2013 فقد حددت اهدافها في[2] :

- **التوسع الزراعي وزيادة الإنتاجية.**
- **الحفاظ على الثروة الحيوانية وتنميتها**
- **تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية.**
- **تحقيق معدلات أعلى للأمن الغذائى من السلع الإستراتيجية.**
- **تنمية الموارد المائية، وتحسين نظم الري.**

إن المقابلة فيما بين أهداف التنمية الزراعية في المرحلة الأولي، وأهدافها للعام الجاري تشير في مضمونها إلى أن زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، والأرتفاع بدرجة الإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من السلع الغذائية الضرورية تعد أهدافاً مشتركة فيما بين المرحلتين، وإن تباينت فيما يختص بهدف توفير إحتياجات الصناعات المحلية من المواد الخام، وتنمية الموارد

---

[1] وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية (1993/92- 1997/96) ، قطاع الزراعة.
[2] وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والإجتماعية لعام 2013/2012 ، قطاع الزراعة والري.

المائية وتحسين نظم الري، حيث أغفلت المرحلة الأخيرة هدف توفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعة المحلية، وقد يكون مبررها في ذلك محدودية الموارد الزراعية المتاحة واللازمة لتحقيق هذا الهدف، كما تضمنت الخطة الأخيرة هدف تنمية الموارد المائية والذي أغفلته خطة التنمية في المرحلة السابقة، وهو ما يتوائم مع الواقع الحالي لمحدودية الموارد المائية المتاحة واللازمة للتوسع الزراعي، وذلك عكس الحال بالنسبة للمرحلة السابقة.

ومع ذلك وفي إطار الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا بقطاع الزراعة وما يوجد به من موارد زراعية إلى جانب التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء وما تنطوي عليه من مخاطر بالنسبة للدول المستوردة للغذاء، يمكن استخلاص أهداف التنمية الزراعية في المرحلة المستقبلية ومن منظور إستراتيجي على المدى المتوسط بالنسبة للبعض من هذه الأهداف وعلى المدى الطويل بالنسبة للبعض الآخر منها... ويمكن للدراسة الحالية استخلاص هذه الأهداف، وعلى الرغم مما قد يوجد من تداخل فيما بين البعض منها، وتصنيفها وفقا لما يلى:

(1/2) <u>النمو المتواصل في الإنتاجية والإنتاج الزراعي</u>: فوجود التوقعات بتزايد المخاطر المحتمل أن تواجه الدول المستوردة للغذاء في السوق العالمية مستقبلاً، مع العجز المستمر في الإنتاج الوطنى منه، وتزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي، إلى جانب تواصل الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء في المرحلة المستقبلية، كل ذلك يفرض أهمية تواصل نمو الإنتاجية والإنتاج الزراعي كهدف أساسي للتنمية الزراعية في خططها المستقبلية.. ويستند تحقيق هذا الهدف بدوره على مسارات متنوعة يمكن تصنيفها كأهداف فرعية، والتى يمكن تجميعها في الأهداف الفرعية التالية:

- **الحفاظ على الموارد الزراعية الطبيعية المستغلة حاليا من أرض زراعية، ومياه.**
- **إضافات سنوية ومتواصلة إلى الموارد الطبيعية المستغلة.**
- **تحقيق زيادات متواصلة في إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة.**
- **إدارة الموارد الزراعية المستغلة بكفاءة وتجنب الفاقد أو الخسائر الناشئة عن سوء الإدارة.**

(2/2) <u>تحسين الميزان التجاري مع العالم الخارجى</u>: إن وجود العجز المتزايد في الميزان التجاري الزراعي، وبما يمثله من وزن نسبى كبير في إجمالي العجز في الميزان التجاري المصري، يجعل من تحسين الميزان التجاري الزراعي هدفاً من الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية، ومن خلال المسارات والأهداف الفرعية التالية:

- **زيادة الإنتاج المحلى من السلع الزراعية البديلة للواردات، وبمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة في الإستخدامات منها، وبما ينعكس مردوده على تخفيض الواردات من هذه**

السلع، والتى تشمل وبدرجة أساسية كل من القمح، والأذرة الشامي، والفول البلدي، والعدس، والبذور الزيتية وزيوت الطعام، والسكر، واللحوم الحمراء، والأسماك.

- **زيادة الصادرات من السلع الزراعية التصديرية، والممثلة أساساً في المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة، وبطاطس، وبصل، وأرز، وقطن.**
- **دعم القدرة التنافسية للسلع الزراعية في الأسواق المحلية، والدولية.**
- **تقليل الفاقد من السلع الزراعية في المراحل التسويقية المختلفة.**

(3/2) <u>تحسين دخول السكان الزراعيين</u>: فوجود ما يقرب من 27% من السكان يعيشون على الزراعة، ويحصلون على 13% من الناتج المحلى الإجمالي، فضلاً عن تشكيل النسبة الغالبة منهم من أصحاب المزارع القزمية والصغيرة، فكل ذلك يجعل من تحسين دخول هذه الفئة من السكان هدفاً إستراتيجيا للتنمية الزراعية، والذي يستند في تحقيقه على البعض من المسارات والأهداف الفرعية الممثلة في:

- **زيادة إنتاجية الموارد المزرعية المستغلة.**
- **التوسع في المشروعات التكاملية بالمزرعة (نباتى/حيوانى/داجنى).**
- **التدريب في مجالات التصنيع الزراعي، والحرفي.**

(4/2) <u>استقرار الأسعار، والدخول الزراعية</u>: فمع وجود التقلبات المشاهدة في أسعار السلع الزراعية إلى جانب التقلبات في الإنتاجية الزراعية (بسبب التقلبات المناخية أو غيرها من العوامل) تأتى التقلبات في دخول المزارعين بما قد تنطوي عليه من حوافز سلبية على الإنتاج، وهو ما يجعل من تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول المزرعية هدفاً من أهداف التنمية الزراعية. ويستند في تحقيق هذا الهدف على:

- **تطوير البنية الأساسية للسوق المحلية للسع الزراعية.**
- **بناء النظم والقواعد الملائمة لتداول السلع الزراعية في الأسواق.**
- **اختيار السياسات الزراعية المتوافقة مع تحقيق هذا الهدف.**

(3) <u>محددات وفرص، وسياسات تحقيق أهداف التنمية الزراعية</u>:

إن لكل من الأهداف الفرعية المشار إليها قيوده ومحدداته، كما تتوقف فرص تحقيقه على ما تسمح به هذه القيود والمحددات من ناحية، وعلى البرامج والسياسات المختارة للتعامل معها من ناحية أخري... وبقدر مساحة الفرص الممكنة لتحقيق الأهداف الفرعية بقدر ما تكون مساحة الفرص المتاحة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية على المدى المتوسط أو الطويل... وهو ما تحاول الدراسة بيانه فيما يلى:

(1/3) <u>الحفاظ على، وصيانة الأراضي الزراعية المنزرعة</u>: إن الحفاظ على الأراضى الزراعية المنزرعة إنما يشير إلى تجنب إستغلالها في أغراض غير زراعية، بينما تشير صيانة هذه الأراضى إلى الحفاظ على وتحسين خواصها الطبيعية والكيماوية بما يتناسب وأفضل الظروف الملائمة لزراعتها... ومن الطبيعى أن تختلف السياسات والأدوات التى تحول دون استغلالها في أغراض غير زراعية، عن تلك اللازمة لصيانة وتحسين خواصها الطبيعية والكيماوية، وهو ما يمكن بيانه فيما يلى:

- **يعد وجود التشريعات التى تحول دون استغلال هذه الأراضي في أغراض غير زراعية مع التنفيذ الإداري الحازم لهذه التشريعات هي الأداة الأساسية للحفاظ على هذه الأراضي... وإذا كانت هذه التشريعات متواجدة حالياً، والممثلة في القرار الوزاري رقم 3030 لسنة 2004، والقرار الوزاري رقم 1836 لسنة 2011، إلا أن إعادة النظر في كلا القرارين قد تكون مطلبا لجدية الحفاظ على هذه الأراضي بالدلتا والوادي... فالقرار الأول الذي يسمح بالترخيص في إقامة المباني داخل الكتلة السكنية لكل قرية أو المتخللات بها، إنما هو تصريح صريح بالبناء على الأراضي الزراعية أمام وجود البناء غير المنظم والمبعثر في غالبية قري الجمهورية ومن ثم وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التى تتخلل مباني القري ... كما أن القرار الثاني والذي يتضمن وجود الاستثناءات للبناء على هذه الأراضي فهو ينطوي في مضمونه على تصريح صريح بالبناء على هذه الأراضي تحت مبرر مشروعات تخدم الإنتاج الزراعي، وهو مبرر لا يعكس الواقع الفعلى حيث ينتفي مع قذم هذه الأراضي، وقد يبرهن على ذلك ما يتواجد حالياً من مبانى وإنشاءات مستخدمة في أغراض غير زراعية... ولذلك فإن إعادة النظر في التشريعات القائمة ذات الصلة، وإلغاء الاستثناءات، والتنفيذ الإداري الحازم للتشريعات التى تجرم البناء على هذه الأراضي يعد هو الأداة الأساسية للحفاظ على هذه الأراضي.**
- **وإلى جانب التشريع المطلوب هناك أيضاً من الأدوات الأخري المساعدة والتى يمكن الإشارة إليها فيما يلى:**
  - **إعداد مخططات للتوسع الرأسي على أراضي المباني والمنشآت بالقري والمدن متضمنة تصميمات معمارية وبنماذج مختلفة تتناسب مع إحتياجات الفئات المختلفة من السكان والترويج لها بين سكان القري والمدن.**
  - **إتاحة الفرص للراغبين في الهجرة إلى خارج أراضي الدلتا والوادي للإنتقال إلى المجتمعات العمرانية الجديدة بالصحاري، ومن ثم التخفيف من الطلب على البناء على الأراضي الزراعية القديمة.**

- **أما بالنسبة لصيانة وتحسين الخواص الطبيعية والكيماوية لهذه الأراضي فلها من البرامج والمشروعات التى تحقق هذا الهدف والتى تختلف باختلاف مسببات تدهور هذه الخواص، إلى جانب ما قد يلزم من سياسات للأخذ بهذه البرامج والمشروعات وتنفيذها... فقد ينشأ تدهور هذه الخواص عن ارتفاع منسوب المياه الجوفية، أو عن نقص أو خلل في العناصر المغذية بالتربة الزراعية أو بسبب تلوث التربة الزراعية بمواد كيماوية (مبيدات زراعية...) ولذلك يمكن أن تكون مكونات هذه البرامج والمشروعات من:**
  - **تحسين وتطوير شبكات الصرف الزراعي العمومية والفرعية.**
  - **الحرث العميق تحت التربة الزراعية.**
  - **إضافة الجبس الزراعي إلى التربة الزراعية.**
  - **إضافة العناصر المغذية التى تفتقر إليها التربة الزراعية.**

ولقد درجت السياسات المتبعة لتنفيذ هذه البرامج والمشروعات على تولي الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي تعيين وتحديد الأراضي التى في حاجة إلى هذه المشروعات ثم تنفيذها، وتحصيل التكلفة فيما بعد من المنتجين الزراعيين، كما يجري حاليا تقديم القروض الزراعية اللازمة لهذا الغرض من بنك الائتمان الزراعي إلى المزارعين، حيث تحملهم مسئولية تنفيذ هذه المشروعات باستثناء مشروعات تحسين أو تطوير شبكات الصرف الزراعي... وقد يؤخذ على هذه السياسة ضعف دور الجهاز التنفيذي في إختيار وتحديد الأراضي التى في حاجة إلى مثل هذه المشروعات، وضعف خبرة ومعرفة المنتج الزراعي بأهميتها، وهو ما يستلزم تفعيل دور الجهاز في إجراء الاختبارات الدورية للأراضي الزراعية وفي تحديد المناطق التى في حاجة إلى أي منها، ثم إعلان وتوعية المنتج الزراعي بتنفيذها... ويبقى هناك تلوث التربة الزراعية بالمواد الكيماوية بسبب الإفراط في إستخدام الأسمدة الكيماوية، وفي استخدام المبيدات الزراعية في مقاومة الآفات الحشرية، والحشائش الزراعية... ويعد تفعيل دور الإرشاد الزراعي في توعية وإرشاد المنتج الزراعي بإستخدام الأسمدة الكيماوية بالمعدلات الملائمة وإستخدام بدائلها من الأسمدة العضوية هي الأداة الرئيسية لوقاية التربة الزراعية من هذا التلوث، وقد يشاركها في ذلك حظر استخدام المبيدات التي تستخدم في مقاومة الحشائش بالحقل، أو رفع أسعارها إلى مستويات أعلى تجعل من استخدام العمل البشري في مقاومة هذه الحشائش هو البديل الأفضل عن استخدام المبيدات.

(2/3) <u>الحفاظ على، وصيانة المياه</u>: يقصد بالحفاظ على مياه الري تجنب إهدارها وترشيد إستخداماتها في الزراعة، بينما يقصد بصيانتها حمايتها من مصادر التلوث المختلفة ولكل منها أدواته الخاصة والتى يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- **يعد وجود التشريع الممثل في القرار الوزاري رقم 54 لسنة 2008، والذى يحظر تبديد مياه الري مع فرض عقوبات مالية على المخالفين (وعلى نحو ما سبق ذكره) هى الأداة التشريعية للحفاظ على مياه الري، وإن كانت إعادة النظر فيما تضمنه هذا التشريع من عقوبات مالية لرفعها إلى مستويات أعلى لزيادة فاعليتها في تحقيق الهدف منها يعد مطلبا ضروريا أمام تزايد الندرة النسبية للمياه المتاحة للري... ويبقى هناك من الأدوات الأخري التى تشارك في الحفاظ على مياه الري من الإهدار، والممثلة في كل من:**
  - **إحلال نظام الرى التقليدى (السطحى) بنظم الرى المتطورة (رش وتنقيط).**
  - **تطوير قنوات الرى الحقلى فى المناطق غير الملائمة لاستخدام نظم الرى المتطورة.**
  - **تسوية سطح التربة الزراعية بأشعة الليزر.**
  - **اختيار التركيبات المحصولية التى تقلل من المساحات المنزرعة بالمحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه، وفى إطار الارتفاع بإنتاجية وحدة المياه (م3) المستخدمة.**
  - **تحديث وتطوير قناطر وبوابات الرى على ترع الرى الرئيسية، والفرعية، والثانوية.**

  وبالنسبة للسياسات الحالية والهادفة إلى التوسع فى الأخذ بالمشروعات الثلاث الأولى المشار إليها، فتنطوى على زيادة حدود ملكية الأراضى الصحراوية التى يستخدم بها نظم الرى المتطورة عنه فى حالة استخدام النظام التقليدى للرى (القانون 43 لسنة 1981)، إلى جانب تنفيذ وزارة الرى لبرامج ومشروعات مرحلية لتطوير قنوات الرى الحقلى فى بعض المناطق المختارة، إلى جانب تقديم خدمة تسوية سطح التربة بالليزر فى بعض الحالات المحددة (زراعة محصول معين. وفى هذا الشأن فقد يكون توفير القروض اللازمة وبالشروط المناسبة مع وجود الدعم الحكومى لتكلفة إحلال نظام الرى التقليدى بالنظم المتطورة، أو تطوير قنوات الرى الحقلى هى الأداة الأكثر ملائمة للتوسع فى ذلك.
- **أما بالنسبة لحماية مياه الرى من مصادر التلوث المختلفة فيعد التشريع الهادف إلى ذلك مع الحزم فى تنفيذه هى الأداة الأساسية لتحقيق هذا الهدف، حيث هناك القانون رقم 48 لسنة 1982، والذى يحظر صرف أو إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية من أى مصدر كان، ومتضمناً فى ذلك العقوبات على من يخالف هذا الحظر، وعلى النحو المشار إليه، من قبل، وفى هذا الشأن قد يؤخذ على أحكام هذا القانون، الضعف فى بعض جوانبها (حيث هناك النص على أنه لا يجوز، ومع ذلك هناك النص يجوز) إلى جانب ضعف العقوبات التى يتضمنها، كما تبقى هناك فاعلية تطبيق أحكام**

هذا القانون والتى يمكن توصيفها بالضعف أمام ما هو مشاهد اليوم من تلوث واضح للمجارى المائية سواء من مياه رى أو مياه صرف زراعى.

(3/3) إضافات سنوية متواصلة إلى الأراضى المنزرعة: قد لا تشكل الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع قيداً على إضافة مساحة سنوية جديدة إلى الأراضى المنزرعة على المدى المتوسط أو الطويل حيث تشير التقديرات إلى وجود مساحات كبيرة منها، وعلى نحو ما سبق الإشارة إليه من قبل، ومع ذلك تبقى محدودية الموارد المائية المتاحة هى العامل المحدد فى هذا الشأن، وإذا كانت تقديرات ما يمكن تدبيره من موارد مائية من خلال التوسع فى تدوير مياه الصرف وترشيد الاستخدامات من المياه تسمح بإضافة ما يقرب من 1,250 مليون فدان يجرى العمل حاليا فى استصلاح واستزراع جانب منها، وعلى نحو ما سبق ذكره، فإن مساحة ما يمكن إضافته منها سنوياً إلى الأراضى المنزرعة يتوقف على طبيعة السياسات والأدوات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف، والممثلة فى: (1) التشريعات والسياسات ذات الصلة، (2) المشروعات المعدة، (3) إدارة برامج ومشروعات الاستصلاح والاستزراع.

إن تجارب الماضى القريب فى استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة تكشف عن طموح فى أهداف خطط استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة مقابل إنجازات فعلية متواضعة، بلغت نحو 43,0 ألف فدان سنوياً خلال سنوات الخطة الخمسية (82/1983- 86/1987) والتى استهدفت استزراع ما يقرب من 157,0 ألف فدان سنوياً، كما بلغت المساحة المستزرعة والمضافة سنوياً فى مشروع ترعة السلام بغرب قناة السويس ما يقرب من 6,3 ألف فدان ولفترة امتدت إلى ما يقرب من 30 عاماً، كما بلغت الإضافات السنوية للأراضى المنزرعة بمشروع شرق قناة السويس ما يقرب من 6,0 آلاف فدان، ولفترة امتدت نحو 18 سنة000 أما فى مشروع توشكى فبلغت المساحة المستزرعة سنوياً ما يقرب من 3,2 ألف فدان ولفترة امتدت 13 سنة. ولقد جاءت دراسة سابقة بمبررات ضعف الأداء فى استزراع الأراضى الجديدة بالمشروعات الأخيرة المشار إليها، وبما يمكن إجماله فى التصميم غير الجيد لهذه المشروعات وفى ضعف الإدارة المسئولة عن تنفيذها، والقصور فى التشريعات والسياسات ذات الصلة والمشار إليها من قبل. حيث تحديد مشروعات كبيرة غير معدة أو مصممة بشكل جيد، مع ضعف وعدم استقرار الأجهزة الإدارية المسئولة عن تنفيذها، فضلاً عن القصور فى التشريعات والسياسات المنفذة خاصة فيما يتصل باختيار الفئات المختلفة من المستثمرين الراغبين فى المشاركة فى هذه المشروعات، والذى ركز على فئة كبار المستثمرين من أجانب ووطنيين والتى برهنت التجربة على ضعف أداءها وإنجازاتها فى هذا المجال، وبالقياس إلى غيرهم من فئات صغار المستثمرين. ومع هذه المبررات جاءت الدراسة أيضاً بتوصياتها فى شأن رفع معدلات الأداء فى هذا المجال، ومن بينها الحاجة إلى مراجعة التشريعات القائمة

ذات الصلة بغرض إزالة ما يوجد بها من حالات التباس وإضافة بعض الأحكام المتصلة بالتزامات إضافية للمستثمر فى هذه المشروعات، مع تعديل حدود الملكية للمستثمر ومنح الوزن الأكبر لفئات صغار ومتوسطى المستثمرين الوطنيين، ووفقا لما تحدده ظروف الطلب والعرض على هذه المشروعات، مع قصر الاستثمار الأجنبى فى هذه المشروعات على نشاط التصنيع فقط دون الاستزراع، وقد يضاف إلى ذلك أيضاً مراجعة الحوافز والتسهيلات التى تقررها هذه التشريعات للمستثمرين بدرجة مغالى فيها.[1]

(4/3) تنمية الموارد المائية: تختلف فرص تنمية الموارد المائية، وحجم ما يمكن تدبيره منها باختلاف المسارات الهادفة إلى ذلك والممثلة فى :

- **المسارات الخمس المشار إليها من قبل بغرض الحفاظ على وصيانة الموارد المائية. فإذا كانت هذه المسارات تهدف إلى الحفاظ على مياه الرى دون إهدار على مستوى الحقل وما بين أفمام الترع والحقل، فهناك من الدراسات التى تضمنت تقدير الفاقد فى مياه الرى فى المرحلة ما بين أفمام الترع والحقل بمفردها بما يقرب 6,0 مليار متر مكعب فى عام 2006 ومن ثم فإن إمكانية تخفيض هذا الفاقد وبنسبة افتراضية 20%، وعلى سبيل المثال، يمكن أن يترتب عليها تدبير ما يقرب من 1,2 مليار متر مكعب سنوياً، ويمكن أن تزداد عن ذلك إذا ما ارتفعت هذه النسبة. كذلك إذا كانت تقديرات المستهلك من المياه عند الحقل تقدر بنحو 40,845 مليار متر مكعب فى الوادى والدلتا، فإن إمكانية ترشيد استخدامات هذه المياه من خلال اختيار التركيبات المحصولية الأقل استهلاكا للمياه مع تسوية سطح التربة بالليزر وتطوير قنوات الرى الحقلية بنسبة افتراضية 10% يمكن أن يترتب عليها تدبير ما يقرب من 4,08 مليار متر مكعب من المياه.[1]**

  وبالنسبة للأدوات التى يمكن أن تستخدم لتقليل الفاقد من المياه وترشيد استخداماتها على مستوى الحقل ومن خلال المسارات المشار إليها فقد تجمع ما بين الحوافز المالية الإيجابية والسلبية، والضوابط التنفيذية والإدارية، وتشمل:

  - **التدخل الحكومى بتحديد حد أعلى للمساحة المسموح بزراعتها من أى من المحاصيل الأكثر استهلاكا للمياه على المستوى القومى ثم المحافظات والمراكز الإدارية والقرى وبما يسمح بوجود الدورة الزراعية الملائمة للمحصول فى ضوء خواص التربة الزراعية والظروف الطبيعية لكل منطقة.**

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر: معهد التخطيط القومى، المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم (223)، القاهرة، يوليو 2010.

(1) معهد التخطيط القومى، أولويات زراعة المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه، قضايا التخطيط والتنمية ، العدد رقم 213، القاهرة، فبراير 2009.

- وجود الحوافز المالية السلبية (غرامات مالية/ضريبة) للمخالفين للحد الأقصى للمساحة المحصولية المقررة للمحصول.
- تقديم الدعم الحكومى لتكلفة تطوير نظام الرى الحقلى ، وتوفير الائتمان بالشروط الملائمة للمنتجين الزراعيين الراغبين فى تطوير هذه النظم... وقد تأتى مساندة هؤلاء المنتجين فى شكل إعفاءات ضريبية على الأراضى المنزرعة ولفترة محددة.

- التوسع فى تدوير مياه الصرف الزراعى مع خلطها بالمياه العذبة، فإذا كانت تقديرات مياه الرى المستخدمة على المستوى الحقلى تبلغ نحو 40,845 مليار متر مكعب، كما تذهب تقديرات مياه الصرف الزراعى المستخدمة فى الزراعة إلى تقديرها بنحو 8,0 مليار متر مكعب، فإن فى هذه المؤشرات ما قد يشير إلى وجود فرص إضافية للتوسع في تدوير مياه الصرف الزراعى، وبأحجام أكبر من التقدير المشار إليه، إلا أن هذه الفرص قد تكون مرهونة بالحفاظ على مياه الصرف الزراعى دون تلوث... ومن الأدوات التى يمكن الاستناد إليها لتحقيق هذا الهدف:
  - الحفاظ على مياه الصرف الزراعى من التلوث ومن أى من مصادره المختلفة بما فى ذلك التلوث الناتج عن استخدام المبيدات الزراعية، وعلى نحو ما سبق ذكره، ومن الطبيعى أن تكون التشريعات الهادفة إلى ذلك مع الفاعلية الإدارية فى تنفيذها هى الوسيلة إلى ذلك.
  - الفصل ما بين مياه الصرف الزراعى، ومياه الصرف الصحى، ودون الخلط بينهما فى مصرف مشترك كما هو الحال حالياً فى غالبية شبكة الصرف الزراعى والصحى. حيث يمكن تخصيص مصارف منفردة للصرف الزراعى فقط، وأخرى للصرف الصحى. وذلك فضلاً عن تطوير محطات الصرف الصحى بغرض تنقية المياه وفقاً للمواصفات المطلوبة وقبل نقلها إلى شبكة الصرف الخاصة بها.
- مع ندرة سقوط الأمطار وانخفاض معدلاتها وانحصار توزيعها على مناطق معينة ، إلا أن هناك أيضاً حالات سقوط الأمطار والمصحوبة بالسيول بالجبال والوديان، ومنها ما هو مدمر فى بعض الحالات، وهو ما يشير فى مضمونه إلى تغذية أحواض المياه الجوفية، إلى جانب إمكانية الاستفادة من جانب كبير منها باصطيادها وتخزينها خلف السدود... ومن الطبيعى أن يكون المسح الجغرافى والبحث العلمى، والمشروعات الاستثمارية لاصطياد وتخزين هذه المياه هى أدوات استغلال هذه الفرص.
- إن فكر التوسع الزراعى الأفقى بالصحارى المصرية على أساس نقل مياه النيل إلى المناطق المستهدف استزراعها وتكوين مجتمعات زراعية وعمرانية كبيرة عليها، يتوقع أن تنتهى غايته بعد استكمال مشروعى توشكى وشرق القناة بشمال سيناء، حيث

تصبح مياه الأمطار وما يصاحبها من سيول وما يمكن اصطياده منها إلى جانب ما هو متواجد من مياه جوفية سواء فى أحواض كبيرة أو أحواض صغيرة مغلقة هى المصادر التى يمكن التوسع الزراعى عليها... ولذلك قد يصبح تكوين المجتمعات الزراعية والعمرانية الصغيرة اعتمادا على ما هو متاح من مياه جوفية وأراضى صالحة للزراعة، ومعادن بالوديان ومخرات السيول والجبال أو غيرها من المناطق الصحراوية هو المسار الأفضل والمتاح للتوسع الزراعى الأفقى... وقد يكون تكوين مثل هذه المجتمعات الزراعية الصناعية أقل تكلفة عنه فى حالة المجتمعات الكبيرة القائمة على نقل المياه، وتعد المسوحات الجغرافية والبحوث العلمية، وإعداد وتنفيذ المشروعات الاستثمارية هى الأدوات التى يمكن الاعتماد عليها فى تحديد مناطق هذه المجتمعات الصغيرة وتكوينها.

(5/3) <u>تحقيق زيادات متواصلة فى الإنتاجية الزراعية</u>: يستند تحقيق هذا الهدف على نتائج البحث العلمى فى المقام الأول، وعلى ما يتكامل معها من أدوات أخرى فى مرحلة التطبيق والتنفيذ العملى، فبقدر تواجد مراكز البحث العلمى المؤهلة والفاعلة للوصول إلى أصناف وسلالات جديدة مرتفعة الإنتاجية، وتطوير أساليب ومعاملات خدمة المحاصيل الزراعية أو الثروة الحيوانية، وكذلك التجديد فى أساليب الإدارة المزرعية وفى نقل نتائج البحث العلمى إلى الواقع التطبيقى على مستوى المزرعة، بقدر ما تكون الطفرات فى الإنتاجية الزراعية، وبقدر ما يكون التجديد فى نتائج البحث وما تنطوى عليه من تطوير لتكنولوجيات الإنتاج الزراعى بقدر ما يكون التواصل فى زيادة الإنتاجية الزراعية. ولذلك واستناداً على ما يتواجد بالزراعة المصرية من مراكز ومعاهد بحثية متنوعة وشاملة للجوانب المختلفة للأنشطة الزراعية، يمكن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف من خلال دعم وتمكين هذه المراكز والمعاهد من القيام بنشاطها العلمى فى الاتجاهات الصحيحة والتى تتواءم مع تحقيق هذا الهدف وفى إطار ما يفيد الزراعة المصرية فى مواجهة التغيرات الاقتصادية والبيئية المحلية والعالمية، كما تستند هذه المؤسسات العلمية بدورها وفى تحقيقها لأهدافها على ما يتضمنه نشاطها العلمى من برامج ومشروعات بحثية وتدريب، ومن ثم فمن المتوقع أن تكون الأولوية فى نشاط هذه المؤسسات <u>للبرامج والمشروعات البحثية التالية</u>:

- **استنباط أصناف وسلالات جديدة من محاصيل الحبوب (من قمح، وأذرة، وأرز) مرتفعة الإنتاجية والأقل فى احتياجاتها من مياه الرى.**
- **استنباط أصناف وسلالات جديدة من محاصيل الحبوب مرتفعة الإنتاجية وتتواءم أكثر مع ظروف الزراعة المطرية والجفاف.**

- **استنباط أصناف وسلالات جديدة من محاصيل البذور الزيتية (من فول صويا، وعباد شمس، وسمسم) المرتفعة الإنتاجية والأقل فى احتياجاتها من مياه الرى، أو التى تتوائم أكثر مع ظروف الزراعة المطرية والجفاف.**
- **استنباط أصناف وسلالات جديدة من المحاصيل البقولية (فول/عدس) الأقل فى احتياجاتها من المياه ، أو التى تتواءم أكثر مع ظروف الزراعة المطرية أو الزراعات البعلية والجفاف.**
- **البحث فى إدخال بدائل محصولية جديدة لمحاصيل البذور الزيتية التى تزرع حالياً بالزراعة المصرية، وتتفوق فى إنتاجيتها عن الأصناف المصرية المنزرعة حالياً.**
- **برامج ومشروعات بحثية فى تطوير طرق زراعة ومعاملات وخدمة المحاصيل المنزرعة بما يفيد تحسين إنتاجيتها، أو تقليل احتياجاتها من مياه الرى.**
- **برامج ومشروعات بحثية بغرض إدخال محاصيل جديدة أو طرق زراعية بديلة تهدف إلى زيادة درجة التكثيف المحصولى بالأراضى المنزرعة.**
- **برامج ومشروعات بحثية لاستكشاف أساليب ووسائل جديدة لمقاومة الآفات والأمراض الزراعية (فى المجال النباتى، والحيوانى، والداجنى).**
- **برامج ومشروعات بحثية تهدف إلى تعظيم الاستفادة من النواتج الثانوية والمخلفات الزراعية وبما يزيد من قيمتها الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية.**
- **برامج ومشروعات بحثية لتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، والداجنة.**

إن منح الأولوية للبرامج والمشروعات البحثية المشار إليها، أو غيرها من البرامج والمشروعات البحثية، يتطلب أن يتزامن معه وجود التنسيق الكامل بين المراكز والمعاهد العلمية، مع وجود المتابعة الكاملة والدائمة لما توصلت إليه من نتائج، كذلك أيضاً فإن ما تصل إليه هذه البرامج والمشروعات من نتائج قد لا يأتى بفاعليته على أرض الواقع بدون الإرشاد والتدريب للمنتجين الزراعيين المستهدفين، مما يستلزم بدوره دعم وتأهيل جهاز الإرشاد الزراعى القائم، والتدريب الدائم أو المستمر لكوادره البشرية.

(6/3) <u>إدارة الموارد الزراعية المستغلة بكفاءة</u>: قد يقصد بإدارة الموارد الزراعية المستغلة الإدارة على مستوى المزرعة أو ما يسمى بالإدارة المزرعية، وعلى هذا المستوى فإن الكثير من الأهداف المتصلة بالحفاظ على وصيانة الموارد الزراعية المستغلة من أرض ومياه، وما يتصل بهذه الأهداف من سياسات وأدوات أخرى سبق ذكرها، تعد من وسائل تحقيق كفاءة الإدارة على هذا المستوى، ويظل هناك أيضاً، وعلى نفس المستوى، حزمة المعاملات الفنية المتصلة بزراعة وخدمة المحاصيل الزراعية على طول فترة مكثها على الأرض الزراعية حتى

الحصاد، والتى بقدر كفاءة أداءها، بقدر ما تكون مشاركتها فى كفاءة الإدارة المزرعية. وتعد برامج ومشروعات الإرشاد والتدريب الزراعى هى الوسيلة الأساسية لتحقيق هذا الغرض، وبالتالى تأتى أهمية دعم وتطوير جهاز الإرشاد الزراعى، وتأهيله، كسياسة مشاركة فى تحقيق كفاءة الإدارة المزرعية، وقد يذهب القصد بإدارة الموارد الزراعية إلى مستوى أبعد من مستوى الإدارة المزرعية ليشمل إدارة هذه الموارد على المستوى القومى، وهنا أيضاً تأتى بعض الأهداف الأخرى المتصلة بالحفاظ على وصيانة الموارد الزراعية المستغلة من أرض ومياه، وما يتصل بهذه الأهداف من سياسات وأدوات أخرى، كوسائل مشاركة فى تحقيق كفاءة إدارة الموارد الزراعية على المستوى القومى، ويبقى هناك أيضاً السياسات والأدوات الأخرى المؤثرة على تخصيص الموارد الزراعية ما بين استخداماتها المختلفة بما لها من إشارات مؤثرة على قرارات المنتج الزراعى، والتى قد تنحرف بالإنتاج عن مساره الأمثل من المنظور الإقتصادي أو الإجتماعي، ومن هذه السياسات والأدوات، وعلى سبيل المثال، السياسات السعرية، والضريبية، والجمركية..الخ...، وفى هذا1 الإطار تأتى سياسات وبرامج ومشروعات تحقيق كفاءة إدارة الموارد الزراعية ممثلة فى :

- **برامج ومشروعات الحفاظ على، وصيانة الموارد الزراعية المشتغلة، وما يرتبط بها من سياسات (سبق ذكرها).**
- **دعم وتطوير، وتأهيل جهاز الإرشاد الزراعي بما يحسن من الإدارة المزرعية للموارد المستغلة.**
- **إختيار وتصميم السياسات التى تتوائم مع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية، وتجنب فاقد الإنتاج الذى يمكن أن ينشأ عن الأختيار أو التصميم غير الملائم لهذه السياسات.**

(7/3) <u>زيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل الزراعية البديلة للواردات</u> : حيث تشكل زيادة الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل المحور الأهم فى تحسين الميزان التجاري الزراعى مع العالم الخارجي، وتأتى فرص تحقيق هذه الهدف ممثلة فى مسارات ثلاث لكل منها محدداته وحدوده، وسياساته وقد يغلب الجمع بينها، وتتمثل هذه المسارات الثلاث فيما يلى:

(1/7/3) إعادة تخصيص الموارد الزراعية المستغلة فيما بين المحاصيل المنزرعة، وفى إتجاه زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل البديلة للواردات على حساب المساحات المنزرعة بغيرها من المحاصيل وفى حدود ما تسمح به مؤشرات الربحية الإجتماعية، وفى إطار القيود الفنية الحاكمة لتخصيص هذه الموارد....وتتشكل مجموعة المحاصيل البديلة للواردات فى الزراعات الشتوية فى الحالة المصرية فى كل من القمح، وبنجر السكر، والمحاصيل البقولية الممثلة فى

الفول البلدي، والعدس،كما تتشكل مجموعة المحاصيل البديلة للواردات فى الزراعات الصيفية من كل من الأذرة الشامي، وقصب السكر، ومحاصيل البذور الزيتية من عباد شمس، وفول صويا، والسمسم، وفول سودانى، ووفقا لما تشير إليه الدراسة من قبل ...ومن الطبيعي أن تأتى زيادة المساحات المنزرعة بأى من المحاصيل البديلة للواردات فى الزراعات الشتوية على حساب المساحات المنزرعة بأى من المحاصيل الأخري المنافسة لها على إستغلال الموارد الزراعية والممثلة فى المحاصيل غير التجارية والتى تتشكل فى أغلبها من محصول البرسيم وغيرة من محاصيل الأعلاف الشتوية إلى جانب غيرها من المحاصيل التصديرية كالبصل، والثوم، والكتان، وخضروات شتوية ...كما تأتى زيادة المساحات المنزرعة بأى من المحاصيل البديلة للواردات فى الزراعات الصيفية على حساب المساحات المنزرعة بالمحاصيل الصيفية، غير التجارية (مثل الأعلاف الصيفى) والمحاصيل التصديرية والممثلة وبدرجة رئيسية فى محصول الأرز، وغيره من محاصيل الخضروات الصيفية، والقطن.

إن إعادة تخصيص الموارد الزراعية المستغلة بغرض زيادة المساحات المنزرعة بالمحاصيل البديلة للواردات تطرح بدورها التساؤل عن مساحة الفرص المتاحة لتخفيف هذا الغرض فى حالة كل من الزراعات الشتوية، والصيفية، وفى إطار ما تسمح به القيود الفنية الحاكمة للزراعة فى كل من الموسم الشتوي، والصيفي، وأولويات التوسع في هذه المحاصيل ....ويمكن حصر الإجابة على هذا التساؤل فى حالة الزراعات الشتوية في إمكانية التوسع فى المساحات المنزرعة بمحصول القمح على حساب المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم حيث يأتى القمح فى مرتبة متقدمة وبفارق كبير عن محصول البرسيم من منظور الأولوية الإقتصادية والإجتماعية للتوسع فى " زراعته "، أمام المخاطر المحتملة للتعامل فى أسواقه الدولية والمشار إليها من قبل، فى نفس الوقت الذي يعد فيه البرسيم المنافس الأكبر للقمح على إستغلال الموارد الزراعية فى الموسم الشتوي، وحيث تتحدد مساحة الفرص المتاحة لزيادة المساحة المنزرعة بالقمح، من خلال هذا المسار، بقدر تخفيض المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم ، إلا أن تخفيض المساحة المنزرعة بالمحصول الأخير (البرسيم) يواجه من ناحية أخري ببعض القيود التى تفرضها مبررات أخري، منها أهميته كمحصول أعلاف لتغذية الماشية والأغنام المنتجة للحوم والألبان خلال الموسم الشتوي ، فضلاً عن أهميته فى الدورة الزراعية (مع غيره من المحاصيل البقولية الأخري– فول بلدي ، وعدس) لتحسين التربة الزراعية، والإحتفاظ بإنتاجيتها، حيث تسود زراعة هذا المحصول مع غيره من المحاصيل البقولية الشتوية الأخري فى دورة زراعية ثلاثية مع غيرها من المحاصيل الشتوية الأخري (جدول رقم5 بالمرفقات) ...مع وجود التباينات الملحوظة ، فى هذه الدورة من محافظة إلى

أخري حيث تتراوح ما بين الدورة الزراعية الثلاثية فى بعض المحافظات ، والدورة الزراعية الخماسية فى البعض الأخر منها خاصة فى مناطق مصر الوسطى ، ومصر العليا.

وإستناداً على وجود التباينات فى الدورة الزراعية لزراعة المحاصيل البقولية بين المناطق الزراعية المختلفة، والكثافة الحيوانية على الأراضى المنزرعة فى هذه المناطق، وإتجاهات الإنتاج المحلى من اللحوم الحمراء، والألبان فى مقابل إتجاهات المساحة المنزرعة بمحصول البرسيم فى السنوات السابق، جاءت دراسة سابقة[1] لتستخلص إمكانية زراعة مجموعة المحاصيل البقولية (متضمته محصول البرسيم) فى دورة زراعية رباعية، أو خماسية، يسمح بخفض المساحة المنزرعة بالبرسيم ، وتواجد الفرص لزيادة المساحة المنزرعة بالقمح، دون تأثيرات تذكر على الإنتاج الحيوانى ، أو على التربة الزراعية.

إن إمكانية زراعة مجموعة المحاصيل البقولية في دورة زراعية رباعية، إنما تعنى وجود الفرص لزيادة المساحات المنزرعة بالقمح عنه في السنوات (2007–2009) بمساحة إضافية تبلغ نحو 627,3 ألف فدان، ويمكن أن تزداد لتصل إلى نحو 948 ألف فدان فى حالة تنفيذ الدورة الزراعية الخماسية 000 أما فى حالة المحاصيل البديلة للواردات بالزراعات الصيفية، والممثلة فى الأذرة الشامى، ومجموعة محاصيل البذور الزيتية فتأتى الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية (العائد الاقتصادى لمياه الرى المستخدمة، ومخاطر التعامل فى الأسواق الدولية) لتمنح أولوية التوسع فى المساحات المنزرعة بمحصول الأذرة، على حساب المساحات المنزرعة بمحصول الأرز، أو غيره من المحاصيل التصديرية أو غير التجارية الأخرى، وإن كان محصول الأرز هو المرشح الأول لتخفيض المساحات المنزرعة به لارتفاع استهلاكه من مياه الرى000 وإذا كانت زراعات الأرز تنحصر فى غالبيتها فى أراضى الوجه البحرى وفى دورات زراعية تتراوح ما بين الثنائية، والثلاثية، وإن كانت الدورة الثنائية هى السائدة (جدول رقم 7 بالمرفقات)، فإن تنفيذ الدورة الزراعية الثلاثية لزراعات الأرز فى هذه الأراضى يمكن أن ينشأ عنه وجود الفرص لزيادة المساحات المنزرعة بالأذرة الشامى فى هذه المناطق فى مساحة إضافية تبلغ نحو 311 ألف فدان عنه فى السنوات (2007–2009)، ويمكن أن تزداد إلى نحو 617,0 ألف فدان مع تنفيذ الدورة الزراعية الرباعية للأرز فى مناطق الوجه البحرى000 كذلك أيضاً مازال هناك من الفرص الأخرى لزيادة المساحات المنزرعة بالأذرة على حساب المساحات المنزرعة بمحاصيل الخضروات أو غيرها من المحاصيل غير التجارية خاصة فى مناطق الأراضى خارج الوادى.

إن استغلال الفرص المتاحة لزيادة الإنتاج المحلى من القمح، والأذرة الشامى عبر هذا المسار يواجه ببعض المشاكل والمعوقات التى تحول دون استغلال كامل هذه الفرص، ويأتى

[1] معهد التخطيط القومي ، السوق المحلية للقمح، ومنتجاته ، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (235) ، القاهرة ، 2012.

فى مقدمتها إختلال شروط التجارة (الأسعار النسبية) ما بين هذه المحاصيل وغيرها من المحاصيل المنافسة لغير صالح هذه المحاصيل، ولصالح المحاصيل المنافسة، وذلك إلى جانب عشوائية إدارة الإنتاج خاصة بالأراضى الجديدة المستزرعة والتى أصبحت تمثل نسبة جوهرية فى إجمالى الأراضى المنزرعة بالقطاع000 ولهذا يتطلب استغلال هذه الفرص الأخذ بالسياسات والأدوات الإدارية المتوافقة مع تحقيق هذا الهدف، والمتمثلة فيما يلى:

- الحوافز السعرية للإنتاج من القمح، والأذرة الشامى: من خلال المراجعة الدائمة لشروط التجارة (الأسعار النسبية) ما بين القمح، والبرسيم، وما بين الأذرة الشامى والأرز وغيره من المحاصيل المنافسة، ثم تقدير الحافز السعرى الذى يجعل من هذه الشروط لصالح كل من القمح، والأذرة الشامى،000 وهنا يجدر الإشارة إلى أنه وفى حالة المراجعة الدائمة لشروط التجارة ما بين القمح والبرسيم، قد يطرح القول بأن وجود الحوافز السعرية للقمح قد يتبعه ارتفاع أسعار البرسيم، ومن ثم الدخول فى حلقة مفرغة من رفع أسعار القمح000 وعلى الرغم من ضعف احتمالات الدخول فى هذه الحلقة، باعتبار أن أسعار البرسيم تعد مشتقة من أسعار اللحوم الحمراء أساساً والتى يتوقع أن تصل إلى سقف محدود أمام وجود بدائلها من أسماك ولحوم داجنة، فيمكن للدولة تجنب الدخول فى هذه الحلقة عن طريق التأثير على أسعار اللحوم الحمراء، وبالتبعية أسعار البرسيم، ومن خلال استيراد اللحوم الحمراء من الأسواق الخارجية، حيث وجود الفروق السعرية الكبيرة بين الواردات، والمنتج المحلى منها000 أما فى حالة المراجعة الدائمة لشروط التجارة ما بين الأذرة الشامى، والأرز وغيره من المحاصيل التصديرية الأخرى، فقد يلاحظ ارتفاع أسعار الأرز أو المحاصيل الأخيرة بالسوق المحلى تجاوباً لارتفاع أسعارها بالأسواق الدولية المستوردة لها، مما قد يجعل من الحوافز السعرية للأذرة الشامى تصل بأسعاره فى السوق المحلية إلى مستويات أعلى عن أسعاره بالأسواق الدولية، وهنا يمكن للرسوم الجمركية على الصادرات من الأرز أو غيره من المحاصيل التصديرية الأخرى المنافسة، أن تلعب دورها فى التأثير على المستويات السعرية للأرز (أو المحاصيل الأخرى المنافسة) فى السوق المحلية، ومن ثم التأثير على مستوى الحافز السعرى المقرر للإنتاج من الأذرة الشامى000 وأخيراً، ومن الطبيعى، أن يقترن تطبيق نظام الحوافز السعرية لهذه المحاصيل بدخول الدولة مشترية للإنتاج المستهدف منها .
- ضوابط إدارية لتنفيذ الدورات الزراعية المستهدفة: وبغرض مساندة الحوافز السعرية فى تحقيق الهدف منها،00 فوجود الضوابط الإدارية لتنفيذ الدورة الزراعية المستهدفة لمجموعة المحاصيل البقولية، ولمحصول الأرز تعد من الأدوات المساندة لتحقيق

النتائج المستهدفة من الحافز السعرى للمحاصيل المشار إليها، وحيث تتمثل هذه الضوابط فى القرارات المحددة للمساحات المستهدف زراعتها من مجموعة المحاصيل البقولية (برسيم، وفول)، والأرز على مستوى الأقاليم والمناطق، والقرى المختلفة، مع وجود الرقابة والمتابعة لالتزام المزارعين بها على هذه المستويات، وحيث تتضمن هذه القرارات العقوبات المالية التى تفرض على المخالفين لهذه القرارات000 وحيث تطبق هذه الضوابط على نهج مماثل لما هو مقرر حالياً فى زراعات الأرز، ولنفس المبرر حيث يعد محصول الأرز، والبرسيم من المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه عن غيرها من المحاصيل الشتوية، والصيفية الأخرى.

(2/7/3) تحسين إنتاجية الأراضى المنزرعة، حيث يتوازى هذا المسار، بل قد يفوق فى أهميته مسار إعادة تخصيص الموارد الزراعية المستغلة لزيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات خاصة بالنسبة للقمح، والأذرة الشامى، نظراً لكبر المساحات الأرضية المنزرعة بها من ناحية، ووجود القدرات الكبيرة الكامنة لزيادة الإنتاجية منها والمشار إليها من قبل من ناحية أخرى. فوجود قدرات كامنة لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة بالقمح بما نسبته 25% عن مستواها الحالي، إنما يشير بدوره إلى وجود الفرص لزيادة الإنتاج منه بنفس النسبة، وبما يعادل إنتاج مساحة إضافية تبلغ نحو 720.5 ألف فدان زيادة عن المساحات المنزرعة به في السنوات (2007–2009)، كما أن وجود القدرات الكامنة لزيادة إنتاجية الأذرة الشامي عن مستواها الحالي بنسبة تبلغ نحو 17%، إنما تشير إلى وجود الفرص لزيادة الإنتاج المحلى منها بنفس النسبة وبما يعادل إنتاج مساحة إضافية تبلغ نحو 402.0 ألف فدان عنه في السنوات (2007–2009)، وهو ما يشير إلى أن لهذا المسار وزناً مماثلاً تقريباً لنفس المسار السابق من حيث الأهمية في زيادة الإنتاج المحلى من القمح، والأذرة الشامي...

كذلك أيضاً فإن، لوجود القدرات الكافية لزيادة الإنتاجية من المحاصيل الأخري البديلة للواردات والتى تقدر بالنسب المشار إليها من قبل، إنما تشير إلى وجود فرص أكبر لزيادة الإنتاج منها (عنه في حالة كل من القمح، والأذرة) عبر هذا المسار، حيث وجود الفرص لزيادة الإنتاج من القطن، وبنجر السكر، وقصب السكر بنسبة تبلغ نحو 22.0%، 45%، 23% عن مستوي إنتاجها في السنوات (200702009) في حالة كل من المحاصيل الثلاث على الترتيب.

وبالنسبة للسياسات والأدوات الإدارية التى يمكن الإستناد إليها في تحقيق الغرض من استغلال هذه الفرص، فتشمل في أغلبها الكثير من السياسات والأدوات التى سبق ذكرها في

مضمون تحقيق أهداف التنمية الزراعية المشار إليها من قبل... ويمكن حصر وإجمال هذه الأدوات في:

- مجموعة السياسات والأدوات التى تستهدف صيانة وتحسين الخواص الطبيعية والكيماوية للأراضي المنزرعة، والمشار إليها من قبل (في البند رقم 1/3).
- مجموعة السياسات والأدوات التى تستهدف تحقيق زيادات متواصلة في الإنتاجية الزراعية، والمشار إليها بالبند رقم (5/3)، وكذلك مجموعة السياسات والأدوات التى تستهدف رفع كفاءة إستخدام الموارد الزراعية المستغلة والمشار إليها بالبند رقم (6/3).
- التوسع في إستخدام ودعم التقاوي المنتقاة، حيث يغلب على منتجى هذه المحاصيل إستخدام التقاوي المخزنة لديهم من موسم سابق دون تنقية أو إستبدالها بتقاوي أصناف جديدة مرتفعة الإنتاجية، وغالبا ما يعزي السبب في ذلك إلى أرتفاع أسعار التقاوي المنتقاة التى توزع من مصادرها الأصلية، ومن ثم وجود فجوة ما بين الإنتاجية الفعلية، وتلك المتوقعة مع إستخدام التقاوي المنتقاة... وقد يؤكد على ذلك ما تشير إليه المشاهدات الميدانية من تباينات كبيرة في الإنتاجية الزراعية من هذه المحاصيل ما بين المزارع المستخدمة للتقاوي التقليدية، وتلك المستخدمة للتقاوي المنتقاة... ومن هنا فإن التوسع في توزيع وإستخدام التقاوي المنتقاة في زراعة هذه المحاصيل يعد من الأدوات الهامة في زيادة إنتاجيتها، وإذا كان إرتفاع أسعار التقاوي يمثل قيداً على توسع المنتجين في إستخدامها فإن الدعم الحكومي لهذه التقاوي يعد من الأدوات المحفزة على إستخدامها... وهنا فقد تذهب الدراسة الحالية لإقتراح دعم هذه التقاوي وبنسبة 100% من تكلفتها وخصماً من قيمة الدعم السعري للإنتاج من هذه المحاصيل، حيث لا يتوقع أن يقلل هذا الدعم من قيمة الحافز السعري على الإنتاج بقدر ما يحفز على إستخدام التقاوي المنتقاة، نظراً لقلة إحتياجات الفدان من التقاوي بالقياس إلى إنتاجيته الكلية من المحصول.

(3/7/3) تحسين معدلات أداء برامج ومشروعات إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة مع ضبط وتوجيه إستغلالها نحو الأهداف المخططة للإنتاج من هذه المحاصيل دون عشوائية، حيث يمثل ذلك مساراً آخر لزيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات، إلى جانب زيادة الإنتاج من المحاصيل التصديرية وغير التجارية الأخري، وذلك بإستغلال الفرص المتاحة وما يرتبط بها من سياسات وأدوات لازمة لهذا الغرض، والمشار إليها من قبل (بالبند رقم 3/3)، على أن يقترن تنفيذ هذه السياسات بتنظيم إستغلال الأرا ضي الجديدة المستهدف إستصلاحها وإستزراعها دون تركها للإستغلال العشوائى، حيث يتم تحديد نمط الإنتاج

المستهدف بهذه الأراضي مع بداية التعاقد مع المستثمر المستفيد، وفي الإتجاه الذى يحد من التوسع العشوائى في المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستديمة (وفي أضيق الحدود تبعاً لما تسمح به طبيعة المساحة الأرضية المخصصة للمستثمر)، وتخصيص الجانب الأكبر من هذه المساحة للزراعات الموسمية، وخاصة المحاصيل البديلة للواردات، من قمح، وأذرة شامي، وبقوليات، وبذور زيتية.

(8/3) <u>زيادة الإنتاج، والصادرات من المحاصيل التصديرية</u>: تمثل زيادة الصادرات الزراعية المحور الآخر لتحسين الميزان التجاري الزراعي مع العالم الخارجي.... وتشكل الصادرات الزراعية المصرية التقليدية من القطن، والأرز، والبصل، والثوم، ومجموعات أخري من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة طازجة، ومحفوظة ومصنعة.. إلا أن الوقت المعاصر يشاهد تناقص الإنتاج المحلى من القطن والصادرات منه (بالقياس إلى فترات سابقة) بسبب تناقص الطلب المحلى، ومحدودية الطلب العالمي على الأقطان، كما يشاهد أيضا تناقص الصادرات المصرية من الأرز، حيث تحظر السياسات الحالية تصديره إلى الأسواق الخارجية بغرض الحد من المساحات المنزرعة به باعتباره من المحاصيل الزراعية الأكثر استهلاكا لمياه الرى000 وهنا قد تبدو فرص زيادة الصادرات الزراعية فى الوقت الراهن كامنة، وبدرجة أساسية، فى زيادة الصادرات من البصل والثوم، والبطاطس، وغيرها من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة طازجة ومحفوظة ومصنعة. وتتوافر فرص زيادة الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل فى مسارات ثلاث مماثلة لزيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات والمشار إليها من قبل، وباستثناء المسار الأول (إعادة تخصيص الموارد الزراعية المستغلة)، حيث يمكن حصر هذه الفرص فى مسارى استغلال القدرات الكامنة لزيادة الإنتاجية الزراعية، والإضافات السنوية من الأراضى الجديدة000 ففى إطار كبر حجم الإنتاج الحالى من هذه المحاصيل بالأراضى المنزرعة حالياً تأتى التوقعات بوجود قدرات كامنة لزيادة الصادرات منها، دون الحاجة إلى التوسع فى المساحات المنزرعة بها حالياً، واستناداً على كبر حجم الفاقد منها فى السوق المحلية والذى يمثل مصدراً آخر لزيادة الصادرات منها إذا ما تم تجنب وجود هذا الفاقد، والذى يعزى سببه الرئيسى فى كثير من الحالات إلى سوء التخزين، وصعوبة تصريف المخزن منها0000

ومع ذلك تبقى هناك القدرات الكامنة لزيادة الإنتاجية من المحاصيل التصديرية والتى يمكن استغلالها لزيادة الإنتاج والصادرات منها، حيث وجود القدرات الكامنة لزيادة الإنتاجية من الأرز، والقطن، وبنسبة تبلغ نحو 21% ، 22% لكل منها على الترتيب، كما تتواجد القدرات الكامنة لزيادة الإنتاجية من كل من الفول السودانى، والطماطم، والبطاطس بنسبة تبلغ

نحو 30%، 47%، 24% على التوالى، وذلك فضلاً عن القدرات الكامنة لزيادة الإنتاجية من محاصيل الفاكهة والتى تقدر بنسبة تبلغ نحو 39%، 44%، 25%، 40% فى حالة كل من العنب، والموالح، والموز، والزيتون على الترتيب000 وتتمثل مجموعة السياسات والأدوات التى يمكن الاستناد إليها فى استغلال هذه القدرات فى مجموعة البرامج والمشروعات التى تستهدف صيانة وتحسين الخواص الطبيعية والكيماوية للأراضى المنزرعة (والواردة فى البند 1/3)، إلى جانب مجموعة السياسات والأدوات التى تستهدف تحقيق زيادات متواصلة فى الإنتاجية الزراعية {والمشار إليها فى البند رقم (5/3)}، فضلا عن دعم وتطوير جهاز الإرشاد الزراعى بما يرفع من كفاءة الإدارة المزرعية للموارد المستغلة000 أما المسار الآخر لزيادة الإنتاج من المحاصيل التصديرية، والمتمثل فى الإضافات السنوية من الأراضى الجديدة المستصلحة فيتوقف حجم الفرص المتاحة به على معدلات الأداء السنوى لمشروعات استصلاح واستزراع الأراضى الجديدة، والتى يحكمها من جانب آخر السياسات المرتبطة بتنفيذ هذه المشروعات، وأنماط الإنتاج بها، وعلى نحو ما سبق ذكره بالبند رقم (3/7/3).

وأخيرا ومع وجود فرص زيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل التصديرية المشار إليها تأتى السياسات والأدوات المرتبطة بذلك ممثلة فى دعم ومساندة وتفعيل دور المؤسسات المعنية بتصدير هذه المحاصيل والممثلة فى اتحاد منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية، وجمعيات رجال الأعمال للإنتاج والتصنيع الزراعى، والمجلس السلعى للحاصلات الزراعية.

(9/3) <u>تخفيض الواردات من المحاصيل المنافسة للمحاصيل التصديرية بالسوق المحلى</u>: إذا كانت مصر تعد مصدراً للكثير من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة، فإنها تعد أيضاً مستورداً للكثير منها والتى تعد فى حكم المنافس للمنتج المحلى منها فى السوق المحلية، حيث هناك، وعلى سبيل المثال، الواردات من البصل، والثوم، والبطاطس، والموز، والموالح، والتفاح، والعنب، وغيرها والتى يشاهدها المستهلك بالسوق المحلى000 ومن ثم فإن تخفيض الواردات من مثل هذه المحاصيل يمثل مساراً آخر لتحسين الميزان التجارى الزراعى مع العالم الخارجى000 وتعد الرسوم الجمركية على الواردات منها، ونظام الحصص وضرائب المبيعات من السياسات والأدوات التى يستند إليها فى تحقيق هذا الهدف، ليس بغرض رفع تكلفة استيرادها ومن ثم تخفيض الواردات منها فقط، بل أيضاً لتمكين المنتج المحلى المماثل من المنافسة فى السوق المحلية وسرعة تصريفه إلى المستهلك، ومن ثم تخفيض الفاقد منه. حيث تتحدد قيمة التعريفة الجمركية، ومعدل الضريبة بما يسمح بوجود فروق سعرية معنوية بين المنتج المحلى، والمنتج المستورد تمكن المنتج المحلى من المنافسة، ومن الطبيعى أن تتباين التعريفة الجمركية ومعدل الضريبة من منتج إلى آخر، كما

قد يلزم المراجعة المستمرة لها بغرض التعديل وفقاً للتغيرات فى السوق المحلية، والأسواق المصدرة للسلعة، وبما يمكن من الحفاظ على الهدف منها.

(10/3) <u>تحسين دخول السكان الزراعيين</u>: تتعدى الفرص المتاحة لتحسين دخول السكان الزراعيين، الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية النباتية والمشار إليها من قبل، حيث يمكن حصر الفرص المتاحة لتحقيق هذا الهدف، وما يرتبط بكل منها من سياسات وأدوات لازمة لاستغلالها فيما يلى،

(1/10/3) الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية والإنتاج من المحاصيل الزراعية النباتية وما يرتبط بها من سياسات وأدوات، والواردة بالبنود المشار إليها من قبل.

(2/10/3) الفرص المتاحة لزيادة الإنتاجية، والإنتاج الحيوانى والداجنى لدى الأسرة الزراعية، حيث تواجد أعداد كبيرة من المزارع المصرية يغيب بها نشاط الإنتاج الحيوانى، فضلاً عن اختلاف الكثافة الحيوانية على الأراضى المنزرعة من مزرعة إلى أخرى وعلى نحو ما سبق ذكره وبما يكشف عن وجود فرص إضافية للتوسع فى النشاط الحيوانى كمصدر لتحسين الدخول المزرعية بالمزارع القائمة ...ويمكن أن يضاف إلى ذلك أيضاً نشاط الإنتاج الداجنى كنشاط منزلى للأسرة الزراعية، حيث إمكانية التوسع فى ممارسة هذه الأنشطة فى شكل مشروعات صغيرة ...فوجود مثل هذه المشروعات لدي الأسرة المزرعية يمكن أن يستند إلى حد كبير على الأستفادة من المخلفات والنواتج الثانوية الزراعية كأعلاف مما تحسن من إقتصاديات هذه المشروعات والدخول الناشئة عنها...ومن السياسات والأدوات التى يمكن الإستناد إليها فى الترويج لهذه الأنشطة وتشجيعها توفير مصادر الإئتمان المدعم، والتدريب والإرشاد على نظم التربية والإنتاج.

(3/10/3) <u>التدريب فى مجالات التصنيع الحرفى والزراعي</u> : حيث يتوقع أن ينشأ عن تدريب المزارعين، والأسر الزراعية فى هذه المجالات فرص عمل، ومصادر إضافية للدخول المزرعية، ومن نماذج هذه المجالات وما تشتمل عليه من مشروعات صغيرة ما يمكن ذكره فيما يلى:

- **التدريب والإرشاد عن تصنيع الأعلاف الحيوانية من المخلفات والنواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية، وبهدف إستخدام هذه المخلفات ورفع قيمتها الغذائية بالوسائل المعروفة (إضافة الأمونيا، أو المولاس أو العسل الأسود أو غيرها من الأساليب المستخدمة فى هذه الصناعة).**
- **تدريب وإرشاد الأسرة الزراعية عن التصنيع الغذائى مثل منتجات الألبان، أو حفظ وتجهيز الخضروات كنشاط منزلي.**

- **التدريب وإرشاد الأسرة الزراعية على تصنيع الوقود الحيوي (غاز الميثان) من المخلفات والفضلات الزراعية والمنزلية حيث إستخدامه فى أغراض الإنارة والطبخ.**
- **التدريب على المهن الحرفية (مثل النجارة، وأعمال البناء والتشيد) حيث المساعدة على توفير فرص ودخل إضافى للأسرة الزراعية.**

ويمكن أن يقترن تدريب وإرشاد الأسرة الزراعية عن الصناعات الغذائية والزراعية، بإنشاء مشروعات تجريبية صغيرة على مستوي القرية، ثم الترويج لهذه الصناعات والتحفيز على وجودها كنشاط مزرعي أو منزلي من خلال توفير الإئتمان اللازم لتمويل الإستثمار بها وبالشروط التى تتلائم مع النشاط المستهدف اللإستثمار به.

(4/10/3) <u>الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعي</u>: إن وجود الفجوة الكبيرة بين مستوي الدخول الزراعية، ومستوي الدخول بالقطاعات غير الزراعية ، إلى جانب تشكيل المزارع الصغيرة (الأقل من 5 فدان) لنحو 90% من مزارع القطاع يجعل من الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج الزراعى خاصة الأسمدة الكيماوية والوقود أداة هامة لتجنب إنخفاض مستوي الدخول المزرعية إلى جانب تحفيز المنتج على إستخدام هذه المستلزمات بالمعدلات المثلى الموصى بها لزيادة الإنتاجية الزراعية...وفى هذا الشأن أيضاً يمكن إستخدام هذا الدعم كأداة لتشجيع المنتج الزراعي على التوسع فى الزراعات التى تحقق أولويات الإنتاج الزراعي المستهدف، حيث يمكن إستبعاد زراعات الخضر والفاكهة والمحاصيل الأخري(مثل بطيخ اللب) مرتفعة القيمة والدخل المزرعى من هذا الدعم ، وقصره على الزراعات الحقلية الأخري من الحبوب، والبقوليات والبذور الزيتية حتى لا تتضخم قيمته وبما يمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة...كما أن وجود هذه الدعم لا يعنى بالضرورة الإبقاء على السعر المدعم عند مستوي ثابت لفترة طويلة ، بل يمكن تحركه من عام إلى آخر وفقا لمعدلات التضخم السنوي فى التكلفة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعي المدعمة.

(11/3) <u>إستقرار الأسعار والدخول المزرعية</u>: يبدو السعى نحو تحقيق استقرار الأسعار والدخول المزرعية من أولويات أهداف التنمية خاصة مع وجود التقلبات الكبيرة في الإنتاجية والإنتاج أو التقلبات السعرية، ومن الأدوات التى يمكن الاستناد إليها فى تحقيق هذا الهدف ما يمكن ذكره فيما يلى:

- **تطوير البنية الأساسية للسوق المحلية للسلع الزراعية، وبناء النظم والقواعد الملائمة لتداول السلع الزراعية، وتدفقها إلى ومن الأسواق دون اختناقات أو تقلبات وبما يساعد على وجود الاستقرار النسبى فى الأسعار.**

- **التدخل الحكومى بالشراء، والبيع بالأسعار وفى التوقيتات التى تحول دون التقلبات الكبيرة فى الأسعار000 ومن الطبيعى أن ينحصر هذا التدخل فى حالة المحاصيل الزراعية التى تمثل مصدراً رئيسياً فى الدخول المزرعية، والتى يعد التوسع فى زراعتها من أولويات أهداف السياسة الزراعية مثل القمح، والأذرة، ومحاصيل البذور الزيتية.**
- **وجود نظام لتأمين استقرار الأسعار والدخول المزرعية، حيث يقوم هذا النظام بغرض التأمين ضد مخاطر الأسواق والتقلبات السعرية، أو التأمين ضد مخاطر تقلبات الإنتاجية والإنتاج بسبب الظروف الطبيعية غير الملائمة، أو التأمين ضد مخاطر ارتفاع التكلفة، أو التأمين ضد مخاطر انخفاض مستوى الإيرادات المزرعية، أو التأمين ضد مخاطر انخفاض الدخل المزرعى000 وقد تقوم أى من هذه النظم التأمينية على مستوى المحصول الواحد، أو تشمل مجموعة محددة منها أو تشمل كل الأنشطة أو المحاصيل بالمزرعة000 كما قد يقوم التأمين على تحقيق هذا الهدف على وجود شبكة من البرامج المتنوعة تشمل كل من النظم والمستويات المشار إليها، كما هو الحال فى الزراعة الكندية والتى تنظر إلى هذا النظام على أنه أداة هامة لتحقيق الأهداف الرئيسية للزراعة الكندية، وتحقيق الحيوية والندرة التنافسية للقطاع الزراعى ويمكن المزارع من التكيف مع إشارات السوق وإدارة المخاطر دون تشوهات، ومن ثم إعتبار هذه الشبكة التأمينية كقاطرة للسياسة الزراعية الكندية000 ويستند بناء أى من هذه النظم أو الشبكة على مبادىء حيادية السوق، والمساواة بين السلع الزراعية المختلفة مع التسليم بالتباينات بين الأقاليم، واستدامة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى للأسر المزرعية، وكذلك التوافق مع الإلتزامات الدولية، والاستدامة الاقتصادية والبيئية طويلة الأجل000 وتقوم هذه النظم أيضاً على أساس الشراكة بين الحكومة، والمزارعين، حيث تتحدد نسبة مشاركة كل منهم فى التمويل، كما تحدد بالتبعية نظم وقواعد صرف التعويضات وقيمتها وظروف وتوقيت الصرف000 وتبقى حرية المزارع فى المشاركة فى النظام المقترح من عدمه من مبادىء هذا النظام.[1]**

4- <u>الزراعة التعاقدية أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفى إدارة القطاع:</u>

تعرف الزراعة التعاقدية على أنها إنتاج المنتج الزراعى وفقاً لاتفاقية بين المزارع والمشترى يحدد فيها الأخير مواصفات السلعة وشروط تسويقها، كما يقبل المنتج الزراعى

[1] Richared R.Barichello, overview of Canadian agricultural policy systems, the university of British Colombia, Faculty of land and food systems, May, 2011.

بإنتاج وتوريد كميات محددة من السلعة وبالمواصفات والشروط التى حددها المشترى000 وفى المقابل يلتزم المشترى بشراء المنتج بسعر متفق عليه، كما قد يلتزم بتوريد مدخلات زراعية محددة أو تجهيز الأرض الزراعية، وتوفير الخدمات الإرشادية اللازمة للمنتج وإجراء الترتيبات اللازمة لنقل المنتج من المزرعة إلى الموقع المحدد من قبل المشترى[1] 000 وتعد الزراعة التعاقدية إحدى آليات عقد الصفقات فى الزراعة حيث تعد جاذبة للكثير من المنتجين الزراعيين لما لها من مميزات من بينها ضمان السوق للسلعة المنتجة، والتمكن من توفير المدخلات والإرشادات الزراعية، كما تعد هذه الآلية جاذبة أيضاً للمشترى حيث بها يضمن الحصول على الكميات المطلوبة لبيعها أو تصنيعها000 وبذلك يعد تسهيل القنوات التسويقية السابقة واللاحقة للمنتج الزراعى هى السمة المميزة لنظام الزراعة التعاقدية.

إن للزراعة التعاقدية بما لها من عوامل جاذبة لكل من المنتج، والمشترى، لها أيضاً منافعها غير المباشرة والأهم بالنسبة للمنتج والمشترى، حيث تأتى ثمارها بالنسبة للمنتج فى زيادة الإنتاجية، وارتفاع العائد، كما تأتى ثمارها بالنسبة للمشترى فى انخفاض التكلفة وارتفاع العائد حيث التعامل فى صفقات كبيرة(خاصة بالنسبة لتكلفة النقل)، وضمان جودة السلعة ، وتسليمها فى التوقيتات المطلوبة ...كما تعد أيضاً أداة لتوزيع المخاطر ما بين المنتج والمشتري ...إن للزراعة التعاقدية نظمها التى قد تختلف من دولة إلى أخري أو من سلعة زراعية إلى أخري داخل نفس الدولة حيث هناك التعاقد المباشر ما بين المنتج والمشتري، كما أن هناك التعاقد مابين أكثر من طرفين (منتج ، ومشتري ، ووسيط أو طرف آخر مورد لخدمات معينة)، وهو ما يعنى فى النهاية حتمية البحث فى بناء النظام المناسب للزراعة التعاقدية ليس من حيث نوعية المحصول المستهدف فقط بل أيضاً من حيث الفئات المستهدفة من المنتجين الزراعيين، وكذلك الطرف المشتري ...فالطرف المشتري ، وعلى سبيل المثال، قد يلجأ إلى إستبعاد التعاقد مع فئة صغار المنتجين الزراعيين حيث ارتفاع تكلفة التعاقد مع هذه الفئة لكثرة أعداد العقود وكذلك أرتفاع تكلفة تقديم الخدمات الإرشادية أو الإئتمانية، وذلك عكس الحال فى حالة التعاقد مع كبار المنتجين الزراعيين حيث قلة عدد العقود وإنخفاض هذه التكلفة [2].

إن بناء وتشجيع نظم الزراعة التعاقدية فى الزراعة المصرية يعد عاملاً هاماً ومساعداً على تحقيق أهداف التنمية الزراعية (والمشار إليها من قبل) ليس فقط من منظور مالها من مزايا ومنافع لكل من المنتج الزراعي والمشتري فقط والتى تعد من المحاور الأساسية لهذه

---

(1) http: // en. Wikipedia. Org/wiki/contract farming resource center, F.A.o, Rome, 2008.

(2) Jas Bijman, Contract Farming in developing Countries, Wageningen university, Holland's oweg,may2008

(1/2) Pari Baumann, Equity and efficiency in Contract Faming Schemes, overseas developmeut institute, London, October 2000

الأهداف، بل أيضاً من منظور تحسين إدارة القطاع الزراعي، بما توفره من عوامل مساعدة على ذلك ومن بينها:

- **تقدير الإنتاج المتوقع من المحصول للموسم الزراعي القادم موضوع التعاقد وفقا لتقديرات المنتج الزراعي الأكثر معرفة بالطاقة الإنتاجة لموارده الزراعية، وبظروف الإنتاج فى مزرعته.**
- **إن المعرفة المسبقة بتقديرات الإنتاج المتوقع يساعد وإلى حد كبير فى تقدير الاحتياجات المستقبلية من الأسواق الخارجية، ومن ثم تحديد هذه الأسواق وجدولة الواردات منها.**
- **ضمان زراعة المساحات المتعاقد عليها، وبالمواصفات المطلوبة.**
- **إمكانية توزيع التقاوى المنتقاة من الأصناف المرتفعة الإنتاجية وفقا لدرجة ملائمتها للزراعة فى ظروف الأقاليم والمناطق المختلفة.**
- **إن إلتزام الطرف المشتري المتعاقد بتقديم التوصيات الفنية والخدمات الإرشادية أو مدخلات إنتاجية إلى المنتج من شأنه أن يساهم فى تخفيض تكلفة الموازنة العامة لتمويل أو تحمل هذه الخدمات.**
- **التقدير الأكثر دقة للإنتاج المحلى من المحصول بعد انتهاء موسم الحصاد والتوريد مع المعرفة بقنوات توزيع الإنتاج.**
- **المساعدة على تخطيط وتنظيم تدفق الكميات الواردة من المتعاقدين إلى مواقع التجميع والتخزين دون حدوث إختناقات، حيث يمكن جدولة التوريد وفقا لتوقيتات زمنية متفق عليها مسبقا مع المتعاقدين.**
- **المساهمة فى توفير المعلومات اللازمة لبناء ووجود نظم معلومات جيد لإدارة القطاع.**

5- <u>خطة العمل الإداري للقطاع</u>:

(1/5) إن ما سبق ذكره من أهداف عامة يمكن أن تظل أهدافاً أساسية للتنمية الزراعية على المدي الطويل، ومع ذلك فقد تتغير جزئيات (أو فرعيات) هذه الأهداف من مدي قصير أو متوسط إلى آخر... كما قد تتغير أيضاً السياسات والأدوات الإدارية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف من مرحلة إلى أخري تبعاً للمتغيرات في ترتيبات هذه الأهداف أو في أولوياتها أو تبعاً للتغيرات في الفرص المتاحة لتحقيق هذه الأهداف أو فرعياتها... وكذلك أيضاً فقد تتباين الأهداف وأولوياتها، وفرص التنمية من منطقة إلى أخري أو على مستوي نفس المنطقة من مرحلة زمنية إلى أخري... ولهذا، ولأخذ هذه التغيرات في الحسبان، فإن الأمر يستلزم المراجعة

المستمرة لأهداف وفرص التنمية الزراعية، ولسياسات وأدوات إدارة القطاع، وفي إطار إعداد الخطط متوسطة وقصيرة الأجل (أو الخطط السنوية).

ويقوم النظام الحالي لإعداد الخطة الزراعية على قيام وزارة الزراعة، ووزارة الري بإعداد مقترح لمشروعاتها بالخطة الخمسية والسنوية بالقطاع الحكومي في إطار إخطار موجه من وزارة التخطيط إلى هذه الوزارات يفيد البدء في إعداد مقترح خطة القطاع في ضوء عدد من المؤشرات العامة، حيث يمر مقترح الخطة بعد ذلك بعدد من الخطوات والعرض المتبادل فيما بينها حتى الوصول إلى رؤي مشتركة للإتفاق عليه... أما الكيانات الإنتاجية والخدمية الزراعية غير الحكومية وفي مقدمتها القطاع الخاص الزراعي بتنظيماته المتنوعة فيتم التخطيط لأهدافها الإنتاجية والخدمية وتحديد متطلباتها الإستثمارية مركزيا عن طريق الإدارات المعنية بوزارة التخطيط... وعلى الرغم مما لهذا النظام من إيجابيات ممثلة فيما يوجد من نقاش وحوار متبادل، عند إعداد الخطة، فيما بين وزارة التخطيط، وممثلى الإدارات التخطيطية بوزارتي الزراعة والري وما يتبعهما من هيئات ووحدات، إلا أن له أيضاً سلبياته والتى تبدأ بعدم تطرق هذا الحوار والنقاش في غالب الأحوال للسياسات والأدوات المطروحة لضمان تنفيذ ما تحتويه الخطة من برامج ومشروعات، كما تنتهى هذه السلبيات بعدم مشاركة التنظيمات الممثلة للجماعات المستهدفة (المنتجين، المصدرين، المسوقين، المستوردين، المصنعين... ألخ) في تحديد أهداف خطة التنمية الزراعية وصياغة الاستراتيجيات والسياسات سواء كان ذلك بالتشاور والحوار أو على أقل تقدير بالإحاطة بذلك قبل صياغة الخطة في صورتها النهائية. ولذا فإن تفعيل المشاركة في التخطيط للتنمية الزراعية يتطلب وجود الهياكل المؤسسية من الاتحادات والتنظيمات التى تعبر عن مجموعات المنتجين الزراعيين وأطراف القطاع الخاص الأخرى ذات الصلة بالتنمية الزراعية على كل من المستويات المحلية والإقليمية والمركزية، إلى جانب التنظيمات التى تعبر عن مصالح المستهلكين، وهو ما يتطلب استكمال الإطار المؤسسى لقطاع الزراعة القائم حاليا (السابق الإشارة إليه بالدراسة) بتكوين مجموعة من الاتحادات والتى يمكن تحديد نوعية واختصاصات كل منها فيما يلى:

- **اتحادات وروابط المنتجين الزراعيين: ويقترح أن يتكون الهيكل الهرمى لهذا الاتحاد من الاتحاد المركزى للمنتجين الزراعيين على المستوى المركزى، ثم الاتحاد العام للمنتجين على مستوى المحافظة، ثم اتحاد المنتجين على مستوى المركز الإدارى، وأخيرا اتحاد المنتجين الزراعيين على مستوى القرية. ويمكن إيجاز اختصاصات ومسئوليات هذه الاتحادات في تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الموارد والطاقات**

الإنتاجية وأنماط الإنتاج لدى الأعضاء، ودراسة المشكلات والمعوقات التى تواجههم وتقديم الحلول المناسبة لها، ودراسة أوضاع وظروف أسواق السلع الزراعية، ودراسة اتجاهات شروط التبادل ما بين المخرجات الزراعية ومدخلاتها وما بين السلع الزراعية التى تنتج للسوق المحلى وتلك البديلة للواردات، دراسة ثقافات ومواقف مجتمع المنتجين الزراعيين بالنسبة للتغيرات الحديثة في تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، دراسة السياسات الزراعية وما يرتبط بها من قرارات إدارية وتأثيرها على مجتمع المنتجين الزراعيين، وطرح الرؤى والسياسات اللازمة لتعديلها مع الجهات المعنية، تقديم المشورة والمعونات الفنية لاتحادات المنتجين على المستويات الإقليمية الأدنى، المشاركة في إعداد خطة التنمية الزراعية على المستوى المركزى وإعلام مجتمع المنتجين بأهدافها وأولوياتها والمشاركة في متابعة تنفيذ الخطة وتقييم نتائجها.

- اتحادات وروابط مصنعى المواد الخام الزراعية : وتتشكل هذه الاتحادات من الأعضاء المصنعين للمحاصيل والسلع الزراعية الخام، حيث يتصور أن يتكون بناءها الهرمى من الاتحاد المركزى لمصنعى المواد الخام الزراعية على قمة هذا البناء على المستوى المركزى، ثم الاتحادات العامة النوعية على المستوى المركزى أيضا، كما قد تتشكل قاعدة هذا البناء من مجموعة اتحادات وروابط نوعية على المستوى الإقليمى والذى قد يتمثل في مستوى المحافظة أو في مستوى يضم أكثر من محافظة حسب توطن ودرجة انتشار هذه الصناعات، وتتماثل واجبات ومسئوليات تلك الاتحادات في جزء كبير منها مع تلك المقترحة لاتحادات المنتجين الزراعيين بمستوياتها المختلفة.
- اتحادات وروابط مصنعى مستلزمات الإنتاج الزراعى، وتتكون هذه الاتحادات من مصنعى مستلزمات الإنتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات كيماوية وآلات ومعدات زراعية ميكانيكية وقطع غيارها، ويتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذه الاتحادات من إتحادات نوعية تتواجد على مستوى المناطق الأقليمية وفقاً لتوطن هذه الصناعات ودرجة إنتشارها ، وتتماثل إختصاصات ومسئوليات الاتحادات إلى حد كبير مع مثيلتها المقترحة لاتحادات مصنعى المواد الخام الزراعية.
- اتحادات الغرف التجارية الزراعية : تمثل تلك الاتحادات الطرف المعنى بالدفاع عن مصالح التجار وهو ما يجعل مشاركتها في إعداد الخطة الزراعية من العوامل الأساسية لإنجاحها ، ويتصور أن يتشكل البناء الهرمى لهذا الاتحاد من الغرف

التجارية على مستوي المركز الإداري، ثم على مستوى المحافظة، ثم على المستوي المركزي، وتتركز أهم واجبات ومسئوليات هذا الاتحاد في تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن الأسواق المحلية للسلع الزراعية، ودراسة العرض والطلب السنوي والموسمى على هذه السلع، ودراسة الاتجاهات السعرية والهوامش التسويقية للسلع الزراعية، ودراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التجارة الداخلية لهذه السلع، وطرح الرؤى والوسائل والسياسات اللازمة للتغلب عليها، والتعرف على أراء التجار في اللوائح والقوانين والتشريعات الحاكمة للتجارة الداخلية للسلع الزراعية والتشاور والتنسيق مع الجهات الحكومية بشأنها.

- **<u>اتحادات مصدرى المحاصيل والسلع الزراعية</u> ، من المتصور أن يتشكل البناء الهرمي لهذه الاتحادات من اتحادات نوعية على المستوي المركزي ، ثم الاتحاد العام لمصدرى المحاصيل والسلع الزراعية والذى يضم في عضويته الاتحادات النوعية للمصدرين، وتتلخص أهم مسئوليات وواجبات الاتحادات النوعية في تكوين قاعدة بيانات ومعلومات عن المصدرين الأعضاء ، ودراسة الأسواق الخارجية المستوردة والتصديرية المنافسة ، ودراسة نظم وتكاليف النقل والشحن والتفريغ، ودراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه التوسع في التصدير، ودراسة السياسات التجارية والمالية والاقتصادية وما يرتبط بها من قرارات ولوائح وقوانين مرتبطة بتصدير المحاصيل والسلع الزراعية .**

- **<u>جمعيات حماية المستهلك</u>: ، إن وجود التنظيمات التى تعبر عن مصالح المستهلك النهائى للسلع الزراعية ومشاركتها مع التنظيمات السابقة فى التخطيط للتنمية الزراعية يعد ضرورة لتحقيق التوازن بين مصالح وأهداف كل من المنتج والمستهلك والوسيط عند إعداد الخطة الزراعية .**

(2/5) إن وجود التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بالتنمية الزراعية لا ينفى الحاجة إلى تشكيل لجان عمل لإدارة عملية التخطيط وإعداد الخطط الزراعية المستهدفة، فضلاً عن قيامها بدور المنسق بين أهداف وسياسات وبرامج ومشروعات أطراف التنمية الزراعية من ناحية، وفيما بينها والأهداف والسياسات القومية من ناحية أخري وعلى نحو يكفل التوازن بين مكونات الخطة – والتناسق بين سياساتها وأدواتها ، ويمكن طرح تصور هذه اللجان وتشكيلها ومسئوليات وواجبات كل منها فيما يلى[*] :-

[*] لمزيد من التفصيل، راجع: معهد التخطيط القومي، الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة – مصدر سابق.

- **<u>اللجنة المركزية لإعداد الخطة الزراعية</u> : وتوطن هذه اللجنة بقطاع الشئون الاقتصادية بديوان عام وزارة الزراعة، وتتلخص مسئولياتها فى إعداد المسودة الأولى والصورة النهائية للخطة فى إطار الخطط المحلية والإقليمية والأهداف والسياسات القومية، ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من رئيس قطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة (رئيساً) وعضوية كل من رؤساء القطاعات الأخرى بديوان عام الوزارة ، ورئيس الإدارة المركزية لشئون المديريات بديوان عام الوزارة ، ورؤساء الهيئات والمراكز التابعة للوزير، ووكيل أول وزارة الرى والموارد المائية ، ورؤساء الاتحادات والغرف الزراعية المختلفة، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.**

- **<u>اللجنة العامة لإعداد الخطة على مستوي المحافظة</u>، وتتوطن هذه اللجنة فى مديرية الزراعة بالمحافظة ، وتتلخص مسئولياتها فى إعداد إطار عام خطة التنمية الزراعية بالمحافظة ، ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من رئيس مديرية الزراعة بالمحافظة (رئيساً) وعضوية رؤساء كل من الإدارات العامة بالمديرية ، مديرية الرى بالمحافظة، مديرية الطب البيطرى، منطقة الثروة السمكية ، منطقة البحث العلمي والإرشاد ، الجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة ، الإتحاد العام للمنتجين الزراعيين بالمحافظة، الإتحادات النوعية لمصنعى المحاصيل والمواد الخام الزراعية، الغرف التجارية الزراعية بالمحافظة.**

- **<u>لجنة إعداد الخطة بالمركز الإداري</u> : وتتوطن هذه اللجنة بالإدارة الزراعية بالمركز الإداري ، وتتماثل اختصاصاتها التى تقوم بها على مستوي المركز الإداري مع تلك المنوط بها للجنة إعداد الخطة على مستوي المحافظة ، ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من رئيس الإدارة الزراعية بالمركز وعضوية رؤساء الوحدات المعنية على مستوي المركز وهى أقسام الإدارة الزراعية ، إدارة الرى ، الإدارة البيطرية ، الجمعية التعاونية المشتركة ، رئيس اتحاد المنتجين الزراعيين، رئيس الغرف التجارية الزراعية.**

- **<u>لجنة إعداد الخطة بالقرية</u>: وتتوطن هذه اللجنة بالوحدة الزراعية بالقرية وتتضمن أعمالها تحديد المشاكل والمعوقات التى تواجه التنمية الزراعية بالقرية، والإمكانيات المتاحة للتنمية بها، تحديد أولويات شركاء التنمية الزراعية بالقرية وسلوكياتهم ومواقفهم ومقترحاتهم بشأن السياسة الزراعية، استشراف أنماط الإنتاج ومستويات الإنتاجية المتوقعة، اختيار المشروعات التنموية المستهدف إدراجها بالخطة ،**

ومتابعة وتقييم تنفيذها ونتائجها، ويقترح أن تشكل هذه اللجنة من المسئولين على مستوي القرية وهم رئيس الوحدة الزراعية بالقرية (رئيساً)، وعضوية رؤساء كل من اتحاد المنتجين الزراعيين، والجمعية التعاونية الزراعية ومجموعة الكوادر الإرشادية، بالإضافة إلى مجموعة من القيادات والرواد الزراعيين بالقرية (10-15 فرداً) .

(3/5) وفيما يتعلق بكيفية إدارة عملية إعداد الخطة الزراعية يقترح التصور التالى:

- **صدور قرار رسمي (قبل البدء فى إعداد الخطة) من قبل وزير الزراعة بتكوين وتشكيل اللجنة المركزية ، يليه صدور قرار من قبل مديريات الزراعة ورؤساء الإدارات الزراعية بتشكيل اللجان العامة لإعداد الخطة على مستوى المحافظات والمراكز الإدارية والقري.**
- **تناقش اللجنة المركزية فى إجتماعها الأول برئاسة وزير الزراعة التوجهات العامة للسياسة والأهداف الأولية القومية ولقطاع الزراعة ، إلى جانب المؤشرات العامة الواردة من وزارة التخطيط.**
- **يلى ذلك عقد إجتماعات متتالية للجان إعداد الخطة على كل من المستوي المركزي ثم المحافظة ثم المركز الإداري ثم القرية (على أن يحضر تلك الاجتماعات رؤساء اللجان على المستوي الأدنى) وذلك لمناقشة نتائج إجتماعات اللجان التى تمت على المستوي الأعلى.**
- **وعلى التوازي مع تلك الاجتماعات تبدأ التنظيمات الرسمية وغير الرسمية لشركاء التنمية على مستوي القاعدة إرسال مقترحات برامجها ومشروعاتها إلى مثيلتها التى تمثلها على المستوي الأعلى حيث يتم مناقشتها (من خلال ممثليها) بلجان إعداد الخطة عند هذه المستويات.**
- **بعد انتهاء تلك الاجتماعات تبدأ لجان إعداد الخطة بالمستويات المختلفة وعلى التوازي عقد ورش عمل لإعداد المسودة الأولى لخطة التنمية الزراعية، على أن يتم أرسال مقترح الخطة الأولية للجنة إعداد الخطة بالقرية إلى اللجان المماثلة على مستوى المركز والتى ترسل بدورها مقترحها إلى المحافظة لتضمينه فى مناقشات إعداد الخطة عند تلك المستويات، يرسل بعدها المقترح إلى الإدارة المركزية لشئون المديريات بديوان عام وزارة الزراعة.**
- **تتولى بعد ذلك الإدارة تجميع ومناقشة خطط المحافظات وتشكيل الإطار العام لخطة التنمية الزراعية على مستوي المحافظات وعرضه للمناقشة باللجنة المركزية لإعداد الخطة، والتى تتولى بعد المناقشة إعداد المسودة الأولى لخطة التنمية الزراعية على مستوي القطاع.**

- **تعقد اللجنة المركزية فى ضوء ذلك إجتماع برئاسة وزير الزراعة لمناقشة الإطار العام للخطة وأهدافها وبرامجها ومشروعاتها التنموية والسياسات المرتبطة بتنفيذها.**
- **يرسل مقترح الخطة بعد ذلك إلى وزارة التخطيط لإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها فى ضوء رؤياها للتوازنات القطاعية والأهداف والسياسات الكلية القومية وتقديراتها للموارد المالية المتاحة وأولويات تخصيصها.**

- **تتولى اللجنة المركزية لإعداد الخطة بديوان عام وزارة الزراعة مناقشة آراء واقتراحات وزارة التخطيط وتلقى آراء وتصورات لجان إعداد الخطة على المستويات المختلفة بشأنها تمهيداً لإعداد المقترح النهائي للخطة الزراعية.**

(4/5) وينتهى إعداد الخطة بوضع نظام أو دليل لمتابعة تنفيذها وإنجازاتها ومتضمنا في ذلك تحديد ما يلزم من مؤشرات لمتابعة تنفيذ ما تتضمنه من سياسات وأدوات، وما يرتبط بها من أهداف، وشاملة في ذلك برامجها ومشروعاتها الإستثمارية من حيث الإنجاز الكمي، والمالي، وتوقيتاته، وما يرتبط بأداء تنفيذها من مشاكل أو معوقات أو إيجابيات، فضلاً عن تحديد المؤشرات اللازمة لقياس نتائج السياسات والبرامج والمشروعات الإستثمارية على الأهداف العامة والتفصيلية للخطة.

نـتـائـج وتـوصيـات

" نتائج وتوصيات "

في إطار المشكلة البحثية للدراسة وأهدافها يمكن إيجاز أهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

(1) وجود الميزة النسبية للزراعة المصرية في إنتاج كل من المحاصيل التصديرية، والبديلة للواردات (وباستثناءات محدودة)، مع وجود التباين في مؤشرات الميزة النسبية للمحصول الواحد من عام إلى آخر، مما يستخلص معه عدم جدوي القياس أو التقدير التاريخي لمؤشرات الميزة النسبية لتحديد الأولويات والحاجة إلى المتابعة المستمرة للعوامل والمتغيرات الحاكمة والمؤثرة في الإنتاجية والتكلفة الحقيقية المحلية، وكذلك بالسوق العالمية، وإستخلاص التوقعات المستقبلية بشأنها بغرض تنظيم وتوجيه الإنتاج المحلى.

(2) قد تنشأ مخاطر التعامل في الأسواق الدولية للسلع الغذائية، خاصة بالنسبة للدول المستوردة، عن قلة الدول المصدرة للسلعة الغذائية أو قلة الإنتاج منها بالقياس إلى الطلب عليها أو عن تدهور الإنتاج لظروف قهرية ... ألخ .. وبدراسة تركيبة المجموعات الدولية المصدرة للسلع الغذائية المستوردة بالسوق المصرية خلصت النتائج إلى أن التعامل في الأسواق الدولية للأذرة الشامي، والبقوليات ثم الأسواق الدولية للقمح يعد هو الأكثر إحتمالاً لمواجهة المخاطر بينما يعد التعامل في الأسواق الدولية للحوم والسكر وزيوت الطعام هو الأقل إحتمالاً لمواجهة المخاطر.

(3) إن استقراء تقارير المنظمات الدولية عن الأوضاع الجارية في السوق العالمية للغذاء خلال فترة العقود الأربع الأخيرة من القرن الماضي، وعن التوقعات المستقبلية لهذه السوق خلال فترة العقود الخمس الأولي (وحتى عام 2050) من القرن الحالي، يمكن أن يستخلص منها إن العوامل الثلاث الحاسمة والمحددة للإنتاج الزراعي من أرض، ومياه، وإنتاجية لا تبدو على أنها تشكل عوائق لا يمكن التغلب عليها أمام زيادة الإنتاج الزراعي... ومع ذلك يظل هناك مخاطر كبيرة والتى يجب إدارتها بكفاءة إلى جانب الحاجة إلى إستثمارات كبيرة بغرض تحقيق الأمن الغذائى في المستقبل، وذلك بالإضافة إلى الدور المتزايد الذى تلعبه الإهتمامات المجتمعية بقضايا البيئة والزراعة المكثفة، وإستخدام تكنولوجيا الهندسة الوراثية، وجودة الغذاء... ألخ في تشكيل هيكل الإنتاج الزراعي على المدى المتوسط، والطويل، وللتأكيد على ذلك تضمنت الإجابة على هذا التساؤل ما يلى:

- على الرغم من وجود ما يقرب من 1560 مليون هكتار من الأراضى القابلة للزراعة، والتوسع الزراعي في العالم، إلا أن نمو الأراضى المستخدمة في الزراعة كان بطيئا

جداً على طول العقود الطويلة الماضية... كما أن أفضل الأراضى الصالحة للزراعة بنظام الزراعة المطرية قد أستخدمت بالفعل... كما يجرى حاليا إستخدام الأراضي المنزرعة بتكثيف محصولي عالي وعلى نطاق واسع... وقد يترتب على تحويل أراضى الغابات إلى أراضى منزرعة بالمحاصيل زيادة الإنتاج منها، إلا أن ذلك قد يحدث بتكاليف إجتماعية وبيئية مرتفعة... مع إضافة أراضى جديدة منخفضة الإنتاجية، فكم يكون حجم الإنتاج الإضافي المتوقع؟....

- من الخطأ استنتاج أن إنتاجية المحاصيل الرئيسية من محاصيل الحبوب، ومحاصيل زيتية في جميع المناطق الإنتاجية يمكن أن تساير إنتاجيتها في أعلى المناطق إنتاجية، كما لا يمكن إستنتاج تساوي إنتاجيتها بين المناطق المختلفة... ومع ذلك فإن المؤشرات تعكس ثبات معدل الزيادة في الإنتاجية المحصولية على طول نصف قرن تقريباً، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للإنتاج الحيوانى، وقد يستطيع الإستثمار العام والخاص في البحث والتطوير والإرشاد أن يضيف تكنولوجيات جديدة ترفع الإنتاجية الزراعية، إلا أن التباطؤ في الإنفاق الإستثماري على هذه الأنشطة قد يعيق من المكاسب المستقبلية المنتظرة من زيادة الإنتاجية بسبب الفجوة الزمنية ما بين بدء النشاط البحثى، وظهور النتائج المؤكدة، حيث قد تصل هذه الفجوة إلى ما يزيد عن عقد من الزمن.
- الحاجة إلى تحسين إدارة إستخدامات المياه، مع تزايد المنافسة والطلب عليها في مختلف الإستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية، إلى جانب إرتفاع التكلفة الإقتصادية والبيئية لتلوث مياه الزراعة والإستخدام المكثف للمياه الجوفية قد تصبح من أسباب إعاقة التوسع الزراعي.
- الحاجة إلى الإصلاح المؤسسي وتطوير البنية الأساسية، والتى يفتقر إليها أغلب البلدان النامية، بغرض تحسين القدرات التكنولوجية، ورفع مستوي كفاءة التنفيذ والإدارة، تعد من العوامل الهامة لزيادة الإنتاجية والإنتاج، إلا أن الطريق إلى ذلك يعد طويلاً.
- إن إستدامة إنتاج المصايد السمكية يعد عاملاً هاماً لتوفير الغذاء بشكل عام ... ولقد أستقر الإنتاج البحري من الأسماك عند مستوي 90-95 مليون طن على طول العقد الماضى، بينما أزداد الإنتاج من الإستزراع السمكي بمعدلات كبيرة... ومع ذلك فإن القدرات المستقبلية لصناعة الأسماك تتوقف على قدرة صانعى السياسات على وضع السياسات اللازمة لإستدامة إنتاجية المصايد البحرية، حيث الحاجة إلى إعادة بناء المخزون السمكي، في كثير من الدول، نظراً لوجود الإستغلال المفرط لهذا المخزون... كما أن النتائج الإقتصادية، والبيئية والاجتماعية للإستزراع السمكي لم

يتم إلى الآن تقييمها بعناية، أو وضعها في إطار السياسات الجارية بشكل غير ملائم ومن الأمثلة على ذلك ما يقال عن عدم توافر المواقع المناسبة للإستزراع السمكي.

وبالنسبة للدراسة الحالية فيمكن لها أن تستخلص، وبناء على التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، وجود الإحتمالات الكبيرة لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لإحتياجاتها منه من السوق الدولية، وخاصة من القمح، والحبوب الخشنة، إلى جانب وجود الإحتمالات المستقبلية المؤكدة على أرتفاع تكلفة واردات الغذاء، ومن ثم زيادة إستنزاف موارد النقد الأجنبي المتاحة للدول المستوردة، وهو ما قد يرفع من مزايا الإستثمار في إنتاج السلع الغذائية البديلة للواردات محلياً وقد تصل إلى مستويات تنافسية مع الإستثمار بالقطاعات الأخري غير الزراعية.

(4) تكون مجموعة دول الحوض مجتمعا سكانيا بتعداد بلغ 406,5 مليون نسمة في عام 2009 وبما يشير إلى وجود السعات السوقية الكافية لاستيعاب نواتج التنمية الزراعية بها إذا ما وجدت المشروعات والبرامج التنموية الجادة والهادفة إلى تحسين مستويات الدخول والقوي الشرائية لهذه التجمعات.

(5) بلغ المتوسط السنوي لمساحة الأراضي الزراعية في مجموعة دول الحوض نحو 284 مليون هكتار كما يتواجد ما يقرب من 281,7 مليون هكتار من الغابات في هذه الدول، أما المراعي الطبيعية فتغطى مساحة تبلغ نحو 210,0 مليون هكتار. وفي هذه المؤشرات ما يشير إلى وجود فرص الاستثمار في تنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة في الغابات المتواجدة خاصة في السودان، والكونغو، وتنزانيا، وإثيوبيا... كما تتواجد فرص الاستثمار في التوسع الأفقي، وفي تنمية الثروة الحيوانية، وعلى نطاق واسع نسبيا في كل من السودان، وتنزانيا، وكينيا، وإثيوبيا، والكونغو، ومع ذلك فقد يبدو الاستثمار في مشروعات وبرامج تحسين الإنتاجية الزراعية ذو أفضلية وأولوية أولى في هذه الدول، حيث ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بها...

(6) تعد دول الحوض، وبمعيار المعدل السنوى لسقوط الأمطار، وباستثناء مصر، من الدول الثرية في مواردها المائية حيث يتراوح هذا المعدل ما بين 384مم (في أرتريا) ، 1274مم (في بورندي) ... وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة فتعد كل من مصر، وكينيا، ورواندا عند المستوي الأدنى بين دول الحوض، وبمتوسط بلغ نحو 719، 778، 921م3/ فرد في عام 2009، بينما تأتى الكونغو، وتنزانيا، وأوغندا عند مستوي القمة وبمتوسط بلغ نحو 19983، 2212، 2039م3/ فرد في كل منها وعلى الترتيب. وإذا كانت ندرة المياه تعد قيداً على التنمية الزراعية من منظور البعض من دول الحوض، وعلى الرغم من ثراءها في مواردها المائية، فإن هذه الندرة منشأها ضعف

قدرة هذه الدول على إصطياد ما هو متاح لديها من موارد مائية، وهو ما قد يجعل من مشروعات إصطياد المياه في هذه الدول من مسارات التنمية الزراعية بها إذا كان المستهدف التوسع الأفقي في المساحات المنزرعة بالمحاصيل، وليس النهوض بإنتاجية الأراضي المستغلة حاليا...

(7) بقدر ثراء دول الحوض في مواردها المائية وأراضيها الزراعية بقدر ثراءها في ثرواتها الحيوانية حيث يتواجد بها ما يقرب من 151,0 مليون رأس من الأبقار والجاموس بالإضافة إلى 219,1 مليون رأس من الأغنام والماعز في عام 2010. وتعد إثيوبيا، هي الدولة الأعلى كثافة حيوانية على الأراضي الزراعية بها عن غيرها من باقي دول الحوض، بإستثناء مصر، كذلك يلاحظ ارتفاع الكثافة الحيوانية على الأراضي الزراعية في كل من كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا، وإن كان أقل عنه، وبفارق كبير، في إثيوبيا ... إن إرتفاع الكثافة الحيوانية في هذه الدول قد يكون مؤشراً على أرتفاع درجة إستقرار قطعان الماشية بها عنه في غيرها من دول الحوض، وهو ما قد يشير بدوره إلى وجود الفرص الأفضل لتنمية هذه الثروات والإرتفاع بالعائد الإقتصادي منها، في هذه الدول، حيث وجود الفرص الأفضل لتنفيذ مشروعات حماية هذه الثروات والإرتفاع بإنتاجيتها، فضلاً عن مشروعات تصنيع وتسويق المنتجات الحيوانية بها عنه في حالة الدول منخفضة الكثافة الحيوانية والتى يسود بها نظام الترحال..

(8) إن كبر أعداد المذبوحات من الماشية والأغنام في كل من السودان ، وإثيوبيا ، وكينيا وتنزانيا إلى جانب كبر أعداد الماشية والأغنام المنتجة للألبان في كل من هذه الدول وعلى الترتيب، يعد من المؤشرات التى تبرهن على الوجود الفعلي أو فرص التوسع المستقبلي في الصناعات القائمة على تصنيع اللحوم، والجلود، والألبان، فضلاً عن إحتمالات الإستثمار في الخدمات المتصلة بالإنتاج في كل من هذه الدول.

(9) إن ثراء دول الحوض في ثرواتها الحيوانية وخاصة الدول الأربع المشار إليها، وقد يضاف إليها أوغندا وإرتريا يجعل من هذه الثروات مصدراتً أساسيا لزيادة الدخول الوطنية منها عن طريق تنميتها وتحسين إنتاجيتها أمام المؤشرات التى تعكس إنخفاض مستوي إنتاجيتها، وذلك من خلال تطوير نظم التربية والإنتاج سواء في مجال الرعي والتغذية أو في مجال الخدمات البيطرية ونظم التسويق.

(10) إن التعاون الفنى بين مصر، وباقي دول الحوض يفترض أن يذهب بتوجهاته إلى المحاصيل الزراعية التى تشغل نسبة مرتفعة من الأراضي المنزرعة في أي من هذه الدول... وفي هذا الإطار قد تختلف أولويات المحاصيل التى يمكن أن يشملها هذا التعاون من دولة إلى أخري، حيث يمكن أن تأتي محاصيل الحبوب، خاصة محصولي الأذرة الشامي، والأذرة الرفيعة في أولويات جميع دول المجموعة، ويمكن أن يضاف إليها

مجموعة المحاصيل البقولية في كل من كينيا، وبورندي، ورواندا، وأوغندا ، وتنزانيا، وإثيوبيا، كما يمكن أن تضاف مجموعة المحاصيل النشوية في كل من الكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، وبورندي، ورواندا... ويمكن أن تضاف أيضاً مجموعة المحاصيل الزيتية في كل من السودان، والكونغو، وتنزانيا، وأوغندا، إلى جانب البعض من محاصيل الفاكهة في كل من أوغندا، وبورندي، ورواندا. إن دخول مصر في تعاون فني مع هذه الدول يفرض عليها توفير الخبرات والمهارات الفنية في مجال الزراعة المطرية، ليس بغرض ضمان نجاح نتائج ما تقدمه من تعاون فني لأي من هذه الدول بل أيضاً بغرض نقل ما قد يتواجد بها من تجارب ناجحة إلى الزراعة المصرية.

(11) إن الإستخدام المحدود للتكنولوجيا الميكانيكية، والكيماوية في باقي دول الحوض قد يعد من العوامل الرئيسية المسئولة عن إنخفاض مستويات الإنتاجية المحصولية بها، ومن ثم وجود الفرص لتحسين إنتاجيتها ليس فقط من خلال التكنولوجيا الميكانيكية والكيماوية فقط ، بل أيضاً باستخدام التكنولوجيا الحيوية والإدارية... إن في مثل هذه المؤشرات ما يمكن أن يضيف في إعداد وتصميم برامج التعاون الفنى وتطوير العلاقات بين دول الحوض، مع تحديد أولويات تطبيق هذه البرامج وفقا لأولويات المحاصيل التى يمكن أن يشملها هذا التعاون.

(12) إلى جانب وجود ما يقرب من 45,3 مليون هكتار من المسطحات المائية الداخلية بدول الحوض هناك أيضاً السواحل البحرية في البعض من هذه الدول وبطول يصل إلى ما يقرب من 6114كم... ومع وجود المسطحات المائية الكبيرة وبالمساحات المشار إليها، إلا أن الإنتاج من الأسماك في غالبية هذه الدول لا يتناسب وإلى حد كبير مع الإمكانيات المحتملة بها وخاصة في السودان، وإثيوبيا وأرتريا، وذلك بمعيار إنتاجية الهكتار من الأسماك في هذه المسطحات، والذي بلغ نحو 5,1كجم بالمسطحات الداخلية السودانية، 1,7كجم بالمسطحات المائية الإثيوبية، وإلى أقل من 2كجم/هكتار بالمسطحات المائية الداخلية والبحرية في أرتريا. وبالنسبة للإكتفاء الذاتى في الإستهلاك من الأسماك فيمكن تصنيف دول الحوض إلى دول يتواجد بها عجز في الإنتاج وتشمل كل من مصر، والكونغو، ورواندا، كما أن هناك مجموعة أخري من هذه الدول تعد في حكم المكتفية ذاتيا وتشمل السودان، وإثيوبيا، وبورندي، وأرتريا، أما كينيا، وأوغندا وتنزانيا فتعد في حكم الدول المكتفية ذاتيا مع وجود فائض للتصدير بلغ نحو 3,7%، 22,3%، 40,2% في كل من الدول الثلاث وعلى الترتيب. باستثناء مصر، وأوغندا، يعد الاستهلاك الفردى من الأسماك فى باقى دول الحوض صغيراً للغاية حتى فى الدول المكتفية ذاتياً أو تلك التى بها فائض للتصدير0 إن صغر الاستهلاك الفردى من الأسماك فى غالبية دول الحوض قد يرجع فى جانب منه إلى طبيعة النمط الغذائى

للمستهلك ذاته حيث تفضيله للبروتين الحيوانى عن السمكى فى غذاءه فى بعض هذه الدول، وقد يشارك فى ذلك انخفاض مستوى الدخول والقوى الشرائية للمستهلك0 إن انخفاض مستوى الاستهلاك الفردى من الأسماك فى غالبية دول الحوض لا يخفى حقيقة وجود الإمكانيات الكامنة والكبيرة لزيادة الإنتاج السمكى فى هذه الدول بغرض زيادة دخول مجتمع الصيادين بها، وغيرهم بالأنشطة الأخرى فضلاً عن ما قد يمثله ذلك كمصدر آخر من مصادر النقد الأجنبى للبعض من هذه الدول إذا ما وجدت المشروعات الهادفة إلى ذلك ، وفى هذه الشأن، وبالنسبة لمصر، فإن فرص التعاون والمشاركة فى الاستثمار وتبادل الخبرات يمكن أن تأتى فى:

- الدخول فى مشروعات مشتركة ما بين مصر، والسودان وأرتريا للصيد بمسطحاتها المائية الساحلية مع اقتسام الإنتاج وفقاً لما تحدده الاتفاقات .
- المشاركة فى مشروعات الاستزراع السمكى مع الدول الراغبة فى ذلك أو تقديم الخبرات الفنية اللازمة.
- التدريب ونقل الخبرات الفنية على حرف الصيد الملائمة لطبيعة المسطحات المائية المتواجدة.
- التدريب ونقل الخبرات فى بناء قواعد ونظم المعلومات فى مجال الصيد، وفى تطوير البنية الأساسية لصناعة الصيد.

(13) تكشف قوائم الواردات المصرية من السلع الزراعية والغذائية، وقوائم صادرات باقى دول الحوض عن إمكانية تدبير جانب من احتياجات السوق المصرية من هذه السلع من هذه الدول وممثلة فى :

- وجود الفرص لاستيراد كميات محدودة من الأذرة الشامى من كل من أوغندا، وتنزانيا ، وكينيا، كما يتوقع وجود الفرص لاستيراد كميات من الأذرة الرفيعة (وفقاً لحاجة السوق) من السودان.
- إمكانية استيراد احتياجات السوق المصرية من السمسم من السودان، وإثيوبيا، وتنزانيا.
- إمكانية استيراد جانب من احتياجات السوق المصرية من الحمص من إثيوبيا، وتنزانيا.
- وجود الفرص لاستيراد جانب من احتياجات السوق المصرية من ألياف القطن من كل من السودان وتنزانيا، مع استيراد الجوت والسيسال من تنزانيا وكينيا،
- تتواجد فرص محدودة لاستيراد السوق المصرية لكميات محدودة من السكر من السودان، وإثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا.

- **إمكانية استيراد السوق المصرية للحيوانات الحية بغرض إنتاج اللحوم من كل من السودان وإثيوبيا .**
- **إمكانية استيراد مصر احتياجاتها من البن الأخضر من إثيوبيا، وتنزانيا، وأوغندا، وكينيا، كما يمكن استيراد احتياجاتها من الشاى من تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، ورواندا.**
- **إمكانية تدبير جانب من احتياجات السوق المصرية من كسب البذور الزيتية من تنزانيا وأوغندا.**
- **كذلك هناك إمكانية استيراد مصر لجلود الحيوانات من السودان، وإثيوبيا، وتنزانيا.**

أما بالنسبة لقوائم الصادرات المصرية من محاصيل بستانية من خضروات وفاكهة طازجة، وبالمقارنة مع قوائم واردات باقى دول الحوض من هذه المحاصيل فتكشف عن غياب أو محدودية فرص تصديرها إلى هذه الأسواق، لغياب أو محدودية واردات هذه الدول من هذه السلع.

(14) تناقص الدور النسبى للزراعة في الإقتصاد الوطنى حيث:

- **تناقص المساهمة النسبية للقطاع فى الناتج المحلى الإجمالى بمرور الوقت حيث تراوحت مساهمته النسبية ما بين 13,2%، 14,1% خلال السنوات (2008/07-2011/2010) مقابل نسبة تراوحت ما بين 16,7%، 17,3% خلال السنوات (2000/1999-1994/93).**
- **ما زالت الزراعة المصرية تمثل المصدر الأول بين قطاعات الاقتصاد الوطنى فى توفير فرص العمل على الرغم من تناقص دورها النسبى فى هذا الشأن فى السنوات الأخيرة.**
- **تشارك الزراعة المصرية فى استثمارات التنمية بنصيب نسبى متواضع وإلى حد كبير فى السنوات الأخيرة حيث تراوح ما بين 2,9%، 3,5% فى السنوات (2009/2008-2011/010) مقابل نسبة تراوحت ما بين 12,6%، 14,2% فى السنوات (2002/2001-1998/97). وهو ما قد يعد من العوامل المشاركة فى تناقص المساهمة النسبية للزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى، وفى التشغيل.**
- **تعد الزراعة المصرية غير قادرة على إنتاج كامل احتياجات السوق المصرية من السلع الغذائية حيث وجود العجز الدائم، وبنسب كبيرة فى إنتاج الكثير من هذه السلع، مقابل فائض محدود من أجل التصدير فى إنتاج البعض الآخر منها.**
- **يترجم عجز الزراعة المصرية عن الوفاء بالاحتياجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية نفسه فى زيادة الواردات منها بمعدلات أكبر عن الزيادة فى الصادرات من البعض الآخر منها، ومن ثم وجود العجز المتزايد فى الميزان التجارى الزراعى. وتبدو أهمية هذا العجز، والسياسات الهادفة إلى تخفيضه فى كونه يمثل نسبة كبيرة فى**

العجز الإجمالى للميزان التجارى المصرى والتى تراوح ما بين 33,2%، 46,4% خلال السنوات 2001-2006.

(15) بلغت المساحة الأرضية المنزرعة خلال السنوات (2007-2009) ما يقرب من 8,25 مليون فدان، ويشير تصنيف هذه الأراضى وفقاً لجدارتها الإنتاجية إلى وجود التدهور فى جدارتها الإنتاجية فى الوقت المعاصر بالقياس على فترات سابقة، حيث تمثل مساحة أراضى الدرجة الأولى ما نسبته 6% تقريباً من إجمالى المساحة المنزرعة حالياً مقابل نسبة بلغت نحو 52,8% خلال النصف الأول من عقد الثمانينات، كما تمثل أراضى الدرجة الثانية ما نسبته 45,1% منها حالياً مقابل نسبة بلغت نحو 35,2% فى النصف الأول من عقد الثمانينات000 ومن الأسباب المسئولة عن ذلك تدهور شبكة الصرف الزراعى، وارتفاع منسوب المياه الجوفية، وفقدان طمى النيل، وتلوث التربة الزراعية، ومياه الرى، وعدم موائمة التركيبات المحصولية المنفذة.

(16) ما زال هناك من الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع والتى يستهدف التوسع الزراعى بها ويجرى العمل حالياً فى استصلاح واستزراع جانب منها فى جنوب الوادى، بمساحة تبلغ نحو 550 ألف فدان فى توشكى، 200 ألف فدان في شرق العوينات، بالإضافة إلى العمل الجارى فى استصلاح واستزراع 400 ألف فدان في شمال سيناء. وما زال هناك أيضاً من المساحات الإضافية الأخرى التى يستهدف التوسع الزراعى بها والتى تختلف تقديراتها باختلاف تقديرات الموارد المائية اللازمة للتوسع الزراعى بها .

(17) تشكل الموارد المائية المتاحة العنصر الحاكم للتوسع الزراعى الأفقى، وللتركيبات المحصولية بالأراضى المنزرعة حيث قدرت الموارد المائية المتاحة خلال السنوات (2007/2008-2009/10) بحوالى 72.4 مليار متر مكعب كما تراوحت استخداماتها ما بين 72,0، 74,0 مليار متر مكعب شاملة الفاقد بالتبخر من مياه النيل، وحيث تقترب وبدرجة كبيرة من الموارد المائية المتاحة سنوياً خلال هذه السنوات. ولهذا تبنى السياسات المستقبلية للتوسع الزراعى الأفقى على توقعات التوسع فى تدوير مياه الصرف الزراعى والصحى، وما يمكن تدبيره من مياه مع تطوير شبكات ونظم الرى، وتعديل التركيبات المحصولية، وترشيد الاستخدامات المنزلية للمياه، فضلاً عن السعى نحو زيادة الاستفادة من مياه الأمطار والسيول واستخدام المياه الجوفية الناشئة عنها.

(18) تشغل المساحة المنزرعة بالمحاصيل المستديمة (فاكهة/ قصب/ برسيم حجازى) نسبة بلغت نحو 22,2% من المساحة الأرضية المنزرعة فى السنوات (2008-2009)، بينما تشغل زراعة المحاصيل الموسمية النسبة المتبقية من الأراضى المنزرعة. وبالنسبة للأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية خلال الموسم الشتوى فيسود بها زراعات القمح وبنسبة بلغت نحو 44,9% منها، ثم البرسيم وبنسبة بلغت نحو 32,7% منها، ثم تأتى

بعد ذلك مجموعة محاصيل الخضروات الشتوية شاملة البطاطس والطماطم وبنسبة بلغت 10,8% من مساحة هذه الأراضى. ثم تأتى بعد ذلك وفى مراتب متأخرة كل من محصولى الفول البلدى والبنجر وبنسبة بلغت نحو 3,0%، 3,5% على الترتيب، ثم تأتى بعد ذلك المحاصيل الشتوية الأخرى000 أما فى الموسم الصيفى فتأتى زراعة الأذرة (الشامى والرفيعة) فى المركز الأول بين المحاصيل الصيفية حيث شغلت ما يقرب من 37,8%من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية، ثم يليها فى ذلك الأرز وبنسبة بلغت نحو 26,5% ثم مجموعة الخضروات الصيفية شاملة البطاطس والطماطم وبنسبة بلغت نحو 18,3%، وحيث تأتى بعد ذلك المحاصيل الصيفية الأخرى من قطن (6,46%) وبذور زيتية (4,9%)، ومحاصيل صيفية أخرى متنوعة (6,0%). وينفرد التركيب المحصولى بالأراضى الجديدة خارج الوادى بسمات متباينة عن تلك السائدة فى مناطق الدلتا والوادى حيث تشغل المحاصيل المستديمة نسبة كبيرة بلغت نحو 47,6% من مساحة هذه الأراضى ، كما تشغل زراعات الخضروات (شاملة البطاطس والطماطم) النسبة الأكبر من مساحة الأراضى المنزرعة بالمحاصيل الموسمية، وبنسبة بلغت نحو 24,6% فى الموسم الشتوى، ونحو 55,13% فى الموسم الصيفى00 كما يلاحظ كذلك كبر نسبة المساحة المنزرعة بالقمح فى هذه الأراضى حيث بلغت ما يقرب من 44,0% منها وبما يقترب من مثيلتها فى الوجه البحرى، ومصر الوسطى، بينما تقل بها زراعات الأذرة لحساب الخضروات والفول السودانى فى الموسم الصيفى.

(19) لقد حققت الزراعة المصرية تطوراً إيجابياً ويمعدلات مرضية فى إنتاجية الأراضى المنزرعة بالمحاصيل، وخاصة محاصيل الحبوب خلال العقود الماضية، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة الوصول إلى مستويات الإنتاجية الممكنة من الأصناف والسلالات المنزرعة حالياً لأسباب ترجع فى معظمها إلى انخفاض الجدارة الإنتاجية للأرض المنزرعة، وضعف كفاءة المعاملات والإدارة المزرعية.. وفى هذا الشأن تشير تقديرات وزارة الزراعة إلى وجود قدرات كامنة لزيادة إنتاجية الأراضى المنزرعة من المحاصيل الزراعية بنسبة تتراوح ما بين 17%، 50% من إنتاجها فى عام 2007، مما يستوجب البحث فى الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيقها على أرض الواقع، وإن كانت ثمار البحث العلمى والتطور التكنولوجى المستمر فى هذا المجال يمكن أن تذهب الإنتاجية الزراعة إلى أبعد من القدرات الإنتاجية الكامنة.

(20) تشير تقديرات الفاقد من المحاصيل الزراعية خلال هذه المرحلة، وفى عام 2006، بما يعادل إنتاج 1,01 مليون فدان، وبما يمثل نحو 7,8% من المساحة المحصولية الإجمالية فى هذا العام، وبما يتضمنه ذلك أيضاً من فاقد فى الموارد المائية والرأسمالية

المستغلة فى الإنتاج الزراعى النباتى، وهى من المؤشرات التى تفرض أهمية تطوير العمليات التسويقية للمحاصيل الزراعية، وكمحور من محاور إدارة القطاع الزراعى.

(21) تقدر مساحة المسطحات المائية المستغلة فى الإنتاج السمكى بأكثر من 13 مليون فدان، ممثلة فى مصايد البحر الأبيض، والبحر الأحمر، والبحيرات الشمالية، وخليج السويس، ونهر النيل بفرعيه، وبحيرة السد العالى، وذلك إلى جانب 335 ألف فدان مستغلة فى الاستزراع السمكى000ولقد بلغ الإنتاج السمكى من هذه المصادر فى عام 2010 ما يقرب من 1,305 مليون طن وبزيادة قدرها 69% تقريباً عنه فى عام 2001 وبمعدل سنوى بلغ نحو 5,1% خلال هذه السنوات 000 ويكمن السبب فى ذلك وبدرجة أساسية فى التوسع فى الاستزراع السمكى والذى يساهم حالياً بنحو 70% من إجمالى الإنتاج000 وعلى الرغم من ذلك فما زالت مصر تعد مستورداً صافياً للأسماك على الرغم مما هو متاح لديها من مسطحات مائية، ومزارع إنتاج، حيث يواجه قطاع الصيد بكثير من المحددات والتحديات والممثلة فى:

- الاستغلال الجائر للمخزونات السمكية، حيث القصور فى تطبيق الأدوات الإدارية أو المؤسسية والتى تتضمن القواعد المنظمة لأنشطة الصيد.
- التوسع العمرانى والزراعى والسياحى فى المناطق الساحلية، والبحيرات مع غياب مفهوم الإدارة المتكاملة لهذه المناطق.
- تجفيف أجزاء من البحيرات فى غياب أسس المحاسبة البيئية التى على أساسها يتم حساب التكلفة والعائد من الاستخدامات البديلة للبحيرات.
- محدودية موارد مياه الصرف الزراعى المتاحة للاستزراع السمكى أمام إعادة تدويرها فى الزراعات النباتية، وارتفاع تكلفة الأعلاف التى يقوم عليها الاستزراع السمكى، وكذلك نقص المعروض من زريعة الأسماك وارتفاع أسعارها. كما أن الاستزراع السمكى البحرى مازال فى مراحله الأولى وحاجته إلى تكثيف الجهود فى مجال البحث والتطوير الذى يتطلب عدة سنوات.
- توزيع إدارة قطاع الثروة السمكية على عدة جهات إدارية تتنازع الاختصاصات أحياناً فيما بينها، وذلك بالمخالفة للقوانين الصادرة، وتجاوز بعض أجهزة الحكم المحلى اختصاصاتها فيما يتعلق بالمسطحات المائية، واتخاذ قرارات ذات نظرة ذاتية ومحلية ضيقة.

(22) من القراءة المتأنية للإختصاصات والمسئوليات التفصيلية والمحددة لكل من القطاعات والإدارات المركزية لوزارة الزراعة، والهيئات والمؤسسات التابعة لوزير الزراعة يمكن أن يستخلص تضخم الجهاز الإداري للقطاع من ناحية، والأزدواجية في الإختصاصات والمسئوليات فيما بين بعض الأدارات المركزية بديوان الوزارة، والبعض الآخر من الهيئات

والمؤسسات التابعة من ناحية أخرى، وهو ما قد يكون من عوامل ضعف الأداء في إدارة القطاع... كما أن القراءة التفصيلية لأحكام التشريعات الزراعية يمكن أن يستخلص منها وجود القاعدة الفنية المبنية على أسس علمية لتسيير الأنشطة الزراعية في الاتجاه الصحيح، إلا أنه تبقى التشريعات المتصلة بحماية الموارد المائية والأراضى الزراعية، وبالإستثمار في إستصلاح وإستزراع الأراضى الجديدة والتى قد تكون في حاجة إلى المراجعة.

(23) إن التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، وفرص التعاون وتطوير العلاقات الإقتصادية مع دول حوض النيل، يتوقع أن يكون لها مردودها على الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية المحلية، حيث تخلص النتائج إلى:

- إن التنمية المتواصلة تعد هدفاً إستراتيجيا للزراعة المصرية لضمان الأمن الغذائي المصري، وتجنب إستنزاف موارد النقد الأجنبى.
- إن التوسع في الإنتاج المحلى من القمح، والأذرة من أولويات السياسة الزراعية في المستقبل.
- إمكانية تحرير جانب من الموارد الزراعية الموجهة لإنتاج الأعلاف، وتوجيهها نحو التوسع في زراعات أخري يعد من الإحتمالات القائمة مع وجود جدواها الإقتصادية.
- وجود الفرص أمام الإستثمار المصري في إنتاج وتصنيع البذور الزيتية، وزيوت الطعام في دول حوض النيل، مما يكون له مردوده على الأهداف الإنتاجية للزراعة المصرية.
- وجود الفرص لدخول مصر في مشروعات مشتركة لصيد الأسماك مع دول حوض النيل، خاصة مع السودان وأرتريا، إلى جانب تقديم الخبرات الفنية المصرية في مجال الصيد إلى هذه الدول كأحد مكونات برامج التعاون الفنى والاقتصادي معها.
- إن تقديم المساعدات والخبرات الفنية الزراعية إلى هذه الدول يؤكد على أهمية بحوث وتطوير الزراعات المطرية، أمام مراكز البحوث الزراعية، كمحور من محاور برامجها البحثية.

(24) وفي إطار التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، وفرص التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول حوض النيل، والظروف الاقتصادية والاجتماعية بقطاع الزراعة وما يوجد به من موارد زراعية، يمكن استخلاص الأهداف المستقبلية للزراعة المصرية ومن منظور إستراتيجي على المدي المتوسط بالنسبة للبعض منها، وعلى المدي الطويل بالنسبة للبعض الآخر من هذه الأهداف، ولتشمل كل من الأهداف الرئيسية التالية وفرعياتها:

(1/24) النمو المتواصل في الإنتاجية والإنتاج الزراعي، وحيث يستند تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأهداف الفرعية (أو الجزئية) والممثلة في:

- **الحفاظ على وصيانة الموارد الطبيعية المستغلة حاليا من أرض زراعية، ومياه.**
- **إضافات سنوية ومتواصلة إلى الموارد الطبيعية المستغلة.**
- **تحقيق زيادات متواصلة في إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة.**
- **إدارة الموارد الزراعية المستغلة بكفاءة وتجنب الفاقد أو الخسائر الناشئة عن سوء الإدارة.**

(2/24) تحسين الميزان التجاري الزراعي مع العالم الخارجي، وحيث يستند تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأهداف الجزئية الممثلة في:

- **زيادة الإنتاج المحلى من السلع الزراعية البديلة للواردات.**
- **زيادة الإنتاج، والصادرات من السلع الزراعية التصديرية والممثلة أساساً في المحاصيل البستانية من خضر وفاكهة.**
- **دعم القدرة التنافسية للسلع الزراعية في السوق المحلية والدولية.**
- **تقليل الفاقد من السلع الزراعية في مراحلها التسويقية المختلفة.**

(3/24) تحسين دخول السكان الزراعيين، والذي يستند في تحقيقه على البعض من المسارات وتحقيق الأهداف الفرعية الممثلة في:

- **زيادة إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة.**
- **التوسع في المشروعات التكاميلية بالمرزعة (نباتى/ حيواني/ داجنى).**
- **التدريب في مجالات التصنيع الزراعي، والحرفى.**

(4/24) استقرار الأسعار، والدخول الزراعية: حيث يستند تحقيق هذا الهدف على تحقيق الأهداف الجزئية الممثلة في:

- **تطوير البنية الأساسية للسوق المحلية للسلع الزراعية.**
- **التدخل الحكومي بالشراء، والبيع بالأسعار وفي التوقيتات التى تحول دون التقلبات الكبيرة في الأسعار.**
- **وجود نظم التأمين المناسبة ضد مخاطر الإنتاج، والتسويق.**

(25) تخلص نتائج الدراسة إلى وجود الفرص والقدرات الكامنة لتحقيق الأهداف المشار إليها ومن خلال تحقيق أهدافها الجزئية، حيث هناك الفرص لزيادة مساحة وحجم الموارد الطبيعية المستغلة في الزراعة من أرض، ومياه، كما أن هناك القدرات الكامنة لزيادة إنتاجية الموارد الزراعية المستغلة، فضلاً عن توافر الفرص لزيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات خاصة من القمح، والأذرة، إلى جانب زيادة الإنتاج والصادرات من المحاصيل التصديرية من خلال الفرص المتاحة لزيادة الموارد الزراعية الطبيعية المستغلة، وزيادة إنتاجيتها مع إعادة تخصيص هذه الموارد لصالح التوسع في المحاصيل البديلة.. للواردات.. كذلك هناك الفرص لتحسين دخول السكان الزراعيين

وتنويع مصادرها من خلال التدريب، والإستثمار في المشروعات الزراعية التكاملية وفي مجالات التصنيع الزراعي، والحرفي.

(26) إن لإدارة القطاع الزراعي سياساتها وأدواتها التى تساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية المشار إليها وبجزئياتها المختلفة وفي حدود ما تسمح به الفرص المتاحة والقدرات الكامنة المستخلصة من الدراسة أو تلك التى تكشف عنها نتائج البحث والتطوير المستقبلي في الزراعة... ويستند الإطار العام للسياسات والأدوات المقترحة أو الموصي بها من قبل الدراسة وبغرض تحقيق هذه الأهداف على مجموعة من الأسس أو المبادئ العامة وتشمل:

- حرية المنتج أو المستثمر الزراعي فى إتخاذ قراراته الإنتاجية والإستثمارية فى ضوء مؤشرات السوق وفى إطار ما قد تفرضه الظروف الإقتصادية والإجتماعية على المستوي القومي من قيود.
- التدخل الحكومي بأدواته المالية والإدارية بغرض توجيه قرارات المنتج أو المستثمر الزراعي فى إتجاه معين تستلزمة المصلحة الوطنية ...وقد يكون هذا التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تصحيح إشارات السوق أو البيئة التى يعمل فى إطارها المنتج أو المستثمر.
- مراجعة وتطوير البعض من القوانين والتشريعات الزراعية القائمة لزيادة فاعليتها فى تحقيق الأهداف المشار إليها، وتفعيل البعض الآخر من هذه القوانين والتشريعات.
- إمكانية أو سعي الدولة لتطوير الإطار التنظيمى والإداري للقطاع بما يساعد على تحسين الأداء الإداري أو تفعيل مشاركة مجتمع المنتجين الزراعيين، والأطراف الأخري المعنية بالنشاط الزراعي في التخطيط للتنمية الزراعية والمشاركة بها بدور فاعل.
- أن لكل من الأهداف المشار إليها سياساته وأدواته اللازمة لتحقيقة، إلا أن البعض من هذه السياسات أو الأدوات قد يكون له مساهماته أو أهميته النسبية أيضاً فى تحقيق هدف آخر.
- وفى إطار الأسس والمبادئ العامة المشار إليها تأتى مقترحات الدراسة بشأن هذه السياسات والأدوات لتوصي بما يلى:
- إعادة النظر في التشريعات القائمة ذات الصلة بالحفاظ على وصيانة الأراضى المنزرعة خاصة القرار الوزاري رقم 3030 لسنة 2004، والقرار الوزاري رقم 1836لسنة 2011، وذلك لإلغاء الاستثناءات، مع التنفيذ الإداري الحازم للتشريعات التى تجرم البناء على الأراضي الزراعية .

- **إعداد مخططات للتوسع الرأسي على أراضى المباني والمنشآت بالقرى والمدن تتضمن تصميمات معمارية ونماذج مختلفة تتناسب مع احتياجات الفئات المختلفة من السكان والترويج لها بين سكان القرى والمدن.**
- **تفعيل دور المؤسسات الحكومية المعنية بتحسين الأراضى الزراعية وصيانتها للقيام بمشروعاتها العامة وبالسعة الملائمة، من خلال تطوير قدراتها ودعمها بالاستثمارات اللازمة.**
- **تفعيل دور الإرشاد الزراعي في توعية وإرشاد المنتج الزراعي باستخدام الأسمدة الكيماوية بالمعدلات المثلى، مع توعيته بمخاطر إستخدام المبيدات الكيماوية.**
- **رفع أسعار مبيدات الحشائش الزراعية من خلال الرسوم الجمركية أو الضرائب للوصول بها إلى المستويات التى تجعل إستخدام العمل البشري في مقاومة هذه الحشائش هو البديل الأفضل.**
- **تعديل العقوبات المالية الواردة بالقرار الوزاري رقم 54 لسنة 2008 بشأن حظر تبديد مياه الري، والوصول بها إلى مستويات أعلى لزيادة فاعليتها في تحقيق الهدف من القرار.**
- **الدعم الحكومي، وتوفير الإئتمان، وبالشروط المناسبة، اللازمة لإحلال نظام الري التقليدى بالنظم المتطورة، أو لتطوير قنوات الري الحقلي، بغرض الإقلال من هدر المياه والفاقد منها.**
- **تفعيل القانون رقم 48 لسنة 1982 والذي يهدف إلى حماية مياه الري من التلوث، حيث الحاجة إلى الحزم في تطبيقه بعد تعديل ما يتضمنه من عقوبات والوصول بها إلى مستويات أعلى، تتناسب والحاجة إلى منع مصادر التلوث، ومن ثم الحاجة إلى زيادة الموارد المائية المتاحة للري (سواء من مياه النيل أو الصرف الزراعي).**
- **مراجعة التشريعات الخاصة باستصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، خاصة القانون رقم 143 لسنة 1981، والقانون 5 لسنة 1996، حيث يقترح تعديل بعض أحكامها لتقصر استصلاح واستزراع هذه الأراضي على المصريين دون الأجانب، وحصر الاستثمار الأجنبي في هذه الأراضي على مشروعات التصنيع الزراعي، مع تعديل حدود ملكية المستثمر المصري في هذه الأراضي ومنح الوزن الأكبر لفئات صغار ومتوسطي المستثمرين عند تخصيص هذه الأراضي، وذلك وفقا لما تحدده ظروف الطلب والعرض- كما يقترح أن تتضمن هذه التعديلات أيضاً إضافة أحكام جديدة تتصل بالتزامات المستثمر في استغلال الأراضي المخصصة وأنماط إنتاجها... كما يعد الإعداد والتصميم الجيد لمشروعات استصلاح واستزراع هذه الأراضي، وكذلك وجود الإدارة الجيدة لتنفيذ هذه المشروعات من العوامل الهامة في تحسين معدلات الأداء في**

استصلاح الأراضي الجديدة ومن ثم الإضافة إلى الأراضي المنزرعة، وبما يساعد على تواصل الزيادة في الإنتاج الزراعي.

- التدخل الحكومي بتحديد حد أقصى للمساحة المسموح بزراعتها من أي المحاصيل الأكثر استهلاكا لمياه الري، وتقديم ما قد يلزم من خدمات زراعية ملائمة (التسوية باللليزر/ تبطين قنوات الري الحقلي) وبتكلفة مدعمة بغرض تخفيض معدلات الاستهلاك من مياه الري.
- الفصل ما بين مياه الصرف الزراعي، ومياه الصرف الصحي، ودون الخلط فيما بينهما في مصرف مشترك كما هو الحال حاليا، حيث يمكن تخصيص مصارف منفردة للصرف الزراعي فقط، وأخري للصرف الصحي، وكذلك تطوير محطات الصرف الصحي بغرض تنقية المياه وفقا للمواصفات المطلوبة وقبل نقلها إلى شبكة الصرف الخاصة بها، وذلك بغرض الحفاظ على مياه الصرف الزراعي دون تلوث (بمياه الصرف الصحي)، ودون إهدار بغرض زيادة المتاح منها للاستخدامات الزراعية.
- تنفيذ المسوحات الجغرافية والبحوث العلمية، والمشروعات الاستثمارية اللازمة لاصطياد وتخزين مياه الأمطار والسيول بالوديان لاستغلالها في الزراعة.... فمع الندرة الحالية للمياه تصبح مياه الأمطار وما يصاحبها من سيول وما يمكن اصطياده منها إلى جانب ما هو متواجد من مياه جوفية في أحواض كبيرة أو مغلقة هى المصادر التى يمكن الاعتماد عليها في التوسع الزراعي... ولذلك يصبح تكوين المجتمعات الزراعية والعمرانية الصغيرة اعتمادا على ما هو متاح من هذه المياه وأراضي صالحة للزراعة، ومعادن بالوديان ومخرات السيول والجبال هو المسار الأفضل والمتاح وكبديل لنقل المياه من موقع لاستصلاح أراضي إلى موقع آخر.
- تأهيل وتمكين مراكز ومعاهد البحث العلمي في الزراعة على القيام بنشاطها العلمي في الاتجاهات الصحيحة والتى تشمل البرامج والمشروعات البحثية التى تتوائم مع تحقيق زيادات متواصلة في الإنتاجية الزراعية، مع أهمية وجود التنسيق الكامل بين هذه المراكز والمعاهد ووجود المتابعة الكاملة والدائمة لما توصلت إليه من نتائج، مع دعم وتأهيل جهاز الإرشاد الزراعي والتدريب الدائم والمستمر لكوادره البشرية وبما يمكن من فاعلية نتائج مشروعات البحث العلمي في التطبيق الميداني.
- اختيار وتصميم السياسات التى تهدف إلى التخصيص الأمثل للموارد الزراعية من المنظور الاقتصادي والاجتماعي، وتجنب فاقد الإنتاج الذي يمكن أن ينشأ عن التصميم أو الإختيار غير الملائم لهذه السياسات (سياسات سعرية/ ضريبية/ جمركية... ألخ).

- مع أهمية زيادة الإنتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات خاصة القمح، والأذرة الشامي مع وجود الفرص لتحقيق ذلك تأتى أهمية الحوافز السعرية للإنتاج من كلا المحصولين من خلال المراجعة الدائمة لشروط التجارة ما بين القمح والبرسيم، وما بين الأذرة الشامي والأرز وغيره من المحاصيل المنافسة، ثم تقدير الحافز السعري الذى يجعل من هذه الشروط لصالح كل من القمح، والأذرة الشامي... ومن الطبيعي أن يقترن تقرير هذا الحافز بالتزام الدولة بشراء فائض الإنتاج المستهدف.. وقد يساند التوجه نحو التوسع في الإنتاج المحلى من هذه المحاصيل وجود الضوابط الإدارية لتنفيذ الدورات الزراعية الرباعية أو الخماسية لمجموعة المحاصيل البقولية... كما يأتى التوسع في استخدام التقاوي المنتقاة من هذه المحاصيل وتوفيرها بسعر مدعم أو بدون مقابل خصماً من الحافز السعري المقرر للإنتاج من المحصول، كعامل مساعد آخر في مساندة هذا الاتجاه، ويضاف إلى ذلك أيضاً أهمية ضبط عشوائية استغلال الأراضي الزراعية ووضع الضوابط التى تحكم الإنتاج فيها نحو إتجاه التوسع في المساحة المنزرعة بالمحاصيل البديلة للواردات وفي إطار ما تسمح به خصائص التربة الزراعية.
- ومع وجود الفرص أيضاً لزيادة الإنتاج من المحاصيل البستانية ووجود الفاقد الكبير بها تأتى فرص زيادة الصادرات منها، ومن ثم تأتى أهمية تفعيل دور المؤسسات والتنظيمات الحكومية والخاصة والمعنية بالتصدير وخاصة اتحاد منتجى ومصدرى الحاصلات البستانية، وجمعيات رجال الأعمال للإنتاج والتصنيع الزراعى، والمجلس السلعى للحاصلات الزراعية حيث مساندة هذه المؤسسات والتنظيمات لزيادة الصادرات من المحاصيل البستانية.
- استخدام نظام الحصص والتعريفة الجمركية وضرائب المبيعات على الواردات إلى السوق المحلية من المحاصيل البستانية المماثلة للمحاصيل المنتجة محليا (والتى تصدر إلى الخارج مثل العنب، والموز، والتفاح، والحمضيات، والثوم، والبصل، وغيرها) وبما يسمح بوجود فروق سعرية معنوية فيما بين المستورد والمنتج المحلى منها تمكن المنتج المحلى من المنافسة فى السوق المحلية، ومن ثم تخفيض الواردات من هذه المحاصيل، مع سرعة تصريف المنتج المحلى فى السوق المحلية وتخفيض الفاقد منها.
- الترويج لمشروعات الإنتاج الحيوانى والداجنى الصغيرة لدى الأسر الزراعية، وتوفير مصادر الائتمان بالشروط الملائمة والمحفزة على توسع المزارع والأسر الزراعية فى هذه المشروعات، مع أهمية التدريب والإرشاد على نظم التربية والإنتاج فى هذه المشروعات، وذلك بغرض تحسين دخول السكان الزراعيين.

- **وبغرض تحسين دخول السكان الزراعيين وتوفير فرص عمل ومصادر دخل إضافية للأسرة الزراعية تأتى أهمية التدريب والإرشاد فى مجالات التصنيع الزراعى، وإنتاج الوقود الحيوى من المخلفات الزراعية، إلى جانب التدريب على المهن الحرفية ثم الترويج لهذه الصناعات والحرف من خلال إعداد وتنفيذ المشروعات التجريبية، والتحفيز على وجودها كنشاط مزرعى أو منزلى من خلال توفير الائتمان اللازم لتمويل الاستثمار بها وبالشروط التى تتلاءم مع النشاط المستهدف.**
- **إن مبدأ العدالة الاجتماعية بين السكان الزراعيين، وغيرهم من السكان غير الزراعيين يجعل من الدعم الحكومى لمستلزمات الإنتاج الزراعى خاصة الأسمدة الكيماوية والوقود أداة هامة لتجنب ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعى وانخفاض مستوى الدخول الزراعية000كما يمكن استخدام هذا الدعم كأداة لتشجيع المنتج الزراعى على التوسع فى الزراعات التى تحقق أولويات الإنتاج الزراعى المستهدف، حيث يمكن استبعاد الزراعات البستانية من خضروات وفاكهة من هذا الدعم 000 كما أن وجود هذا الدعم لا يعنى بالضرورة الإبقاء على السعر المدعم عند مستوى ثابت لفترة طويلة بل يمكن تحريكه من عام إلى آخر وفقاً لمعدلات التضخم السنوى فى التكلفة الحقيقية لمستلزمات الإنتاج الزراعى المدعمة .**
- **بغرض إستقرار الأسعار، والدخول المزرعية تأتى أهمية تطوير البنية الأساسية للسوق المحلى للسلع الزراعية وبناء النظم والقواعد الملائمة لتداول السلع الزراعية وتدفقها إلى الأسواق دون اختناقات أو تقلبات ، كما تأتى أيضاً أهمية التدخل الحكومي بالشراء والبيع للمحاصيل الزراعية التى تعد مصدراً أساسياً للدخول المزرعية، والتى يعد التوسع فى زراعتها من أولويات السياسة الزراعية.**
- **وأيضاً ولنفس الغرض السابق، تأتى أهمية بناء نظام أو حزمة من نظم التأمين ضد المخاطر التى يمكن أن تنشأ عن تقلبات الإنتاجية / التكلفة / الأسعار / الإيرادات / الدخل المزرعي . وتقوم هذه النظم على أساس الشراكة بين الحكومة والمزارعين حيث تحدد نسبة مشاركة كل منهم فى التمويل ، كما تحدد بالتبعية نظم وقواعد صرف التعويضات وقيمتها وظروف وتوقيت الصرف، وتبقى حرية المزارع فى المشاركة فى النظام المقترح من عدمه من مبادئ هذا النظام.**

(27) إن تشجيع نظام الزراعة التعاقدية ، والتوسع فى تطبيقه يعد أداة هامة في لتحقيق أهداف التنمية الزراعية ولإدارة القطاع الزراعي لما يحققه هذا النظام من مزايا ومنافع لكل من المزارع والمشتري حيث توزيع المخاطر فيما بينهم، إلى جانب زيادة الإنتاجية وارتفاع الدخول أو العائد.

(28) إن ما سبق ذكره من أهداف طويلة الأجل للتنمية الزراعية قد تتغير فى البعض من جزئياتها على المدى القصير، إلى جانب احتمالات التغير في الفرص المتاحة للتنمية أو في أولوياتها من إقليم إلى آخر أو على نفس مستوي الإقليم الواحد من فترة قصيرة إلى أخري مما يستلزم المراجعة الدائمة والمستمرة لأهداف التنمية الزراعية وسياسات وأدوات إدارة القطاع من خلال إعداد خطط سنوية تأخذ فى حسبانها التغيرات الجارية ...وإذا كانت إعداد هذه الخطط فى الوقت الراهن تقع وبشكل أساس على مسئولية وزارة الزراعة (بمؤسساتها ووحداتها التابعة) وبمشاركة وزارة الري، والتنسيق مع وزارة التخطيط ، إلا أن لهذا النظام إيجابياته، كما أن له سلبياته والتى تتمثل أغلبها فى ضعف مشاركة المزارعين وغيرهم من الفئات المعنية بالنشاط الزراعي فى تحديد أهداف وسياسات وأدوات هذه الخطة ، مما يقترح معه استكمال الإطار المؤسسي المشارك في إعداد هذه الخطة بتكوين اتحادات المنتجين الزراعيين على مستوي كل من القرية، والمركز، والمحافظة ثم المستوي المركزي، إلى جانب تكوين اتحادات مصنعى المواد الخام الزراعية، ومصنعى مستلزمات الإنتاج الزراعي على مستوي المناطق والأقاليم التى تتواجد بها هذه الصناعات ثم المستوي المركزي، مع تكوين إتحادات مصدري المحاصيل الزراعية ، حيث تشارك هذه الاتحادات مع الإطار المؤسسي المتواجد في إعداد الخطة السنوية فى إطار واجبات ومسئوليات محددة لكل منها تضمن وجود المشاركة الفاعلة فى إعداد هذه الخطة ووفقا لما هو وارد فى مضمون الدراسة.

المراجع

أ- مراجع باللغة العربية:

1- الجريدة الرسمية، قانونى الزراعة والري.

2- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الالكتروني، الزراعة.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الموقع الالكتروني ، مصر فى أرقام، الموارد المائية.

4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، توشكى وآفاق التنمية فى الصحراء الغربية، القاهرة، ديسمبر 1999.

5- الفاو/ حالة الأغذية والزراعة/ الوقود الحيوى: الآفاق والمخاطر والفرص، روما، 2008.

6- معهد التخطيط القومي، الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوي القطاع الزراعي، قضايا التخطيط والتنمية، العدد 152، القاهرة، يوليو 2002.

7- معهد التخطيط القومي : الزراعة المصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة، فبراير 1998.

8- معهد التخطيط القومي، السوق المحلية للقمح ومنتجاته، قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (235)، القاهرة،2012.

9- معهد التخطيط القومي ، المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد رقم (223) ، القاهرة ، يوليو 2010.

10- معهد التخطيط القومي، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (142) القاهرة، يناير 2001.

11- معهد التخطيط القومي، أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، وسياسات وأدوات تنفيذها، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (213) ، القاهرة فبراير 2009.

12- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية (92/1993- 96/1997)، قطاع الزراعة.
13- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2013/2012، قطاع الزراعة والري .
14- وزارة التخطيط والتعاون الدولى، الموقع الالكتروني، سلاسل زمنية سنوية.
15- وزارة الزراعة، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة (2030) ، القاهرة ، يناير 2009.
16- وزارة الزراعة، قرارات ومعلومات زراعية غير منشورة.
17- وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعي عن السنة الزراعية 2000/1999
18- وزارة الزراعة ، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

ب- مراجع باللغة الأجنبية:

1- **F.A.O and O.E.C.D, world Agriculture in 2009-2018.**

2- **F.A.O, world agriculture : Towards 2030-2050. Rome,June 2006.**

3- **http/ en-wiki pedia.org/wiki/contract farming resource center, FAO, Rome/ 2008.**

4- **Jes Bijman, Contract farming in developing countries, wageningen university, Hollands weg, May, 2008.**

5- **Pari Boumann, Equity and efficiency, in contract, farming schemes, overseas development institnte, London, octber,2000.**

6- **Richard R.Barichello, overview of canadian agriculture Policy systems, the university of British Columbia, Faculty of Land and Food Systems, May, 2011.**

7- **www. FAO. org / mr/ water /equastat/ d base / index. Stem.**

8- **www. FAO stat, food supply, crops primary equivalent .**

9- **www. FAO stat, production, crops.**

10- **www. FAO stat, production, live animals.**

11- **www. FAO stat, production, livestock primary.**

12- **www. FAO stat, resources, land, water, population.**

13- **www. FAO stat, resources, population.**

14- **www. FAO stat, trade, crops and livestock products.**

15- **www. FAO stat, trade, live animals.**

16- **www. FAO, statistics, yearbook of Fishery statistics, Rome 2012.**

17- **www, The Country border line length.**

الـمــلاحـــــــــــق

مرفقات جدول رقم (1) المساحة الكلية، والسكان، والأراضى الزراعية، والمياه فى دول حوض النيل

المؤشرات	السنة	إجمالى دول الحوض	مصر	السودان	أثيوبيا	الكونغو
(1) السكان: (مليون)	2009	406.521	79.716	42.478	81.188	64.204
* ذوى النشاط الإقتصادي (%)			32.3	31.50	48.9	37.7
* السكان الزراعيين (%)			25.7	52.5	77.9	57.7
* الكثافة السكانية (فرد/كم2)			80	17	74	27
(2) المساحة الكلية (ألف هكتار)	2009	889741	100145	250581	110430	234486
* المساحة الأرضية .		844460	99545	237600	100000	226705
* مساحة المياه الداخلية.		45281	600	12981	10430	7781
(3) الأراضى الزراعية: (ألف هكتار)	2005-2009	283796	3565	135894	34497	22450
(%من المساحة الأرضية)		33.6	3.6	57.5	34.5	9.9
* أراضى منزرعة (ألف هكتار)		73786	3565	19554	14495	7450
(%من المساحة الزراعية)		26.00	100	14.4	42.0	33.2
			74.4	98.8	93.7	89.9
			25.6	1.2	6.3	10.1
* محاصيل مؤقتة (%)		210010	-	116340	20000	15000
* محاصيل دائمة (%)		74.0	-	85.6	58.0	66.8
* مراعى : (ألف هكتار)			0.04	3.20	0.42	0.35
(%من المساحة الزراعية)						
* متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية (هكتار)						
4- الغابات : (ألف هكتار)	2005-2009	281690	70	70115	12718	155069
(%من المساحة الكلية)		33.4	0.07	28.0	11.5	66.1
5- المياه :	2009					
* معدل سقوط الأمطار (مم / سنة)			51.0	416	848	1543
* مياه الأمطار (مليار م3)			51.07	1042	936.4	3618
* مياه سطحية متجددة (مليارم3)			56.0	62.5	120.0	1282
* مياه جوفية متجددة (مليار م3)			1.3	7.0	20.0	42
* إجمالى المياه المتجددة (مليار م3)		1748.1	57.3	64.5	122.0	1283
* المسحوب من المياه المتجددة (%)			11.7	57.4	4.6	0.03

* متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة (م3/سنه)			719	1518	1503	19983
* نسبة الإعتماد على موارد مائية من خارج الحدود (%)			96.9	77.0	0.0	29.9

تابع مرفقات جدول رقم (1) المساحة الكلية، والسكان، والأراضى الزراعية، والمياه فى دول حوض النيل

المؤشرات	تنزانيا	كينيا	أوغندا	اريتريا	يورندي	رواندا
(1) السكان:	43.525	39.462	32.368	5.098	8.171	10.311
(مليون)	49.5	46.2	43.9	39.9	50.1	45.9
* ذوى النشاط الإقتصادي (%)	76.3	71.7	75.4	74.1	89.4	89.5
* السكان الزراعيين (%)	46	68	134	43	29	392
* الكثافة السكانية (فرد/كم2)						
(2) المساحة الكلية	94730	58037	24155	11760	2783	2634
(ألف هكتار)	88580	56914	19981	10100	2568	2467
* المساحة الأرضية .	6150	1123	4174	1660	215	167
* مساحة المياه الداخلية.						
(3) الأراضى الزراعية:	34970	27141	13572	7566	2207	1934
(ألف هكتار)	39.5	47.6	67.5	75.2	85.9	78.4
(%من المساحة الأرضية)	10970	5841	8460	666	1291	1494
* أراضى منزرعة (ألف هكتار)	31.4	21.50	62.3	8.8	58.5	77.2
(%من المساحة الزراعية)	87.7	91.0	73.8	99.7	70.8	81.5
* محاصيل مؤقتة (%)	12.3	9.0	26.2	0.3	29.2	18.5
* محاصيل دائمة (%)	24000	21300	5112	6900	916	440
* مراعى : (ألف هكتار)	68.6	78.5	37.7	91.2	41.5	22.8
(%من المساحة الزراعية)	0.80	0.69	0.42	1.48	0.27	0.19
* متوسط نصيب الفرد من الأراضى الزراعية (هكتار)						
4- الغابات:	34638	3500	3453	1545	177	405
(ألف هكتار)	36.6	6.0	14.3	13.1	6.3	15.4
(%من المساحة الكلية)						
5- المياه:						
* معدل سقوط الأمطار (ثم / سنة)	1071	830	1180	384	1274	1212
* مياه الأمطار (مليار م3)	1015	365.6	285	45.16	35.46	31.92
* مياه سطحية متجددة (مليارم3)	92.27	30.2	66.0	6.2	12.54	9.5

* مياه جوفية متجددة (مليار م3)	30.0	3.5	29.0	0.5	7.47	7.0
* إجمالى المياه المتجددة (مليار م3)	96.3	30.7	66.0	6.3	12.54	9.5
* المسحوب من المياه المتجددة (%)	5.7	5.2	0.5	4.8	1.9	0.03
* متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة (م3/ سنة)	2212	778	2039	1236	2535	921
* نسبة الإعتماد على موارد (مائية من خارج الحدود (%)	12.8	32.6	40.9	55.6	19.8	0.0

WWW. FAOSTAT , Resources, Land, Water, Population.

مرفقات جدول رقم (2) الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالمجموعات الرئيسية في إجمالى المساحة المنزرعة بدول حوض النيل في عام 2009 (%)

المحاصيل المنزرعة	مصر	السودان	أثيوبيا	الكونغو	تنزانيا
1- حبوب :	85.5	46.40	59.10	26.6	44.6
* قمح	36.2	2.0	9.7	0.1	0.3
* شعير	2.6	-	6.5	0.02	0.02
* ذرة شامي	26.6	0.2	11.8	19.9	25.8
* ذرة رفيعة	3.8	32.6-	10.8	0.1	7.6
* دخن	-	11.6	2.7	0.8	2.8
* أرز	15.6	0.03		5.6	7.9
2- محاصيل بقولية:	3.3	1.9	10.50	5.4	15.3
* فول رومي	2.3	0.3	3.6	-	-
* عدس	0.02	-	0.6	-	-
* فاصوليا/لوبيا جافة	0.6	0.03	1.8	2.8	11.0
* فاصوليا/لوبيا خضراء	0.8	-	0.1	0.01	-
* بسلة جافة	000	-	1.5	0.05	0.6
* بسلة خضراء	0.9	-	-	-	0.02
* حمص	0.07	0.03	1.6	-	0.7
3- محاصيل ألياف:	3.5	0.6	2.2	1.00	3.64
* قطن	3.2	0.6	-	0.8	3.0
* كتان		-	1.2	-	-
4- محاصيل بذور زيتية	9.9	13.30	6.3	11.5	20.1
* فول صويا	0.2	-	0.04	0.5	0.1
* فول سودانى	1.7	4.64	0.3	6.4	4.7
* سمسم	1.1	6.1	1.9	0.1	2.5
* عباد شمس	0.5	1.5	-	-	0.7
* ثمار، ونوي النخيل	-	-	-	-	-
5- محاصيل نشوية	4.2	0.5	5.9	26.5	14.7
* بطاطس	3.8		0.3	0.3	1.2
* بطاطا	0.3	0.05	0.2	0.7	4.0
* قلقاس، ونشويات أخرى	0.1		5.4	25.0	9.2
6- بصل جاف	1.6	0.04	0.1	0.1	0.2
7- ثوم	0.02	0.03	0.09	-	0.01
8- كسافا	-	0.03	-	24.9	9.4
9- خضروات	21.80	1.50	2.93	1.2	3.0
10- فاكهة:	12.53	0.8	0.6	5.64	7.9

* أناناس	-	0.01	-	-	0.1
* جوز هند	-	-	-	-	5.9
11- بن أخضر	-	-	2.6	1.1	1.3
12- شاي	-	-	0.04	0.1	0.2
13- تبغ	-	-	0.04	0.1	0.4
14- مطاط	-	-	-	-	-
15- محاصيل سكرية:	6.6	0.3	0.1	0.5	0.2
* قصب	3.6	0.3	0.1	0.5	0.2
* بنجر سكر	3.0	-			-
* ذرة سكرية	-	-			

تابع مرفقات جدول رقم (2) الوزن النسبى للمساحات المنزرعة بالمجموعات المحصولية الرئيسية في إجمالى المساحة المنزرعة بدول حوض النيل في عام 2009 (%)

المحاصيل المنزرعة	كينيـا	أوغنـدا	ارتريـا	بورندى	رواندا
1- حبوب :	38.6	20.6	65.6	18.2	22.5
* قمـح	2.2	0.1	3.5	0.8	2.7
* شعير	0.2	-	8.2	-	-
* ذرة شامي	31.1	7.0	2.8	9.6	9.3
* ذرة رفيعة	2.9	3.7	36.3	5.6	9.3
* دخـن	1.7	5.2	8.9	0.8	0.3
* أرز	0.4	1.6	-	1.9	0.9
2- محاصيل بقولية:	21.1	12.74	7.5	22.00	24.76
* فول رومي	-	-		-	-
* عدس	0.02	-	0.2	-	-
* فاصوليا/لوبيا جافة	15.9	10.5	0.5	17.6	2.9
* فاصوليا/لوبيا خضراء	0.1	-	-	-	-
* بسلة جافة	-	0.3	0.3	4.24	2.9
* بسلة خضراء	0.1	-	-	-	-
* حمص	-	0.1	1.4	-	-
3- محاصيل أليـاف:	1.15	0.8	-	0.3	-
* قطـن	0.7	0.8	-	0.3	-
* كتـان	0.01	-	-	-	-
4- محاصيل بذور زيتية:	4.37	11.42	8.5	1.8	3.45
* فول صويا	0.05	1.7	-	0.3	0.2
* فول سودانى	0.3	2.9	0.3	1.1	1.5
* سمسم	0.5	3.3	0.4	-	-
* عباد شمس	0.2	2.2	-	-	-
* ثمار، ونوي النخيل	-	-	-	0.1	-
5- محاصيل نشوية:	5.04	12.67	2.73	15.7	29.10
* بطاطس	2.5	1.1	0.01	0.5	8.0
* بطاطـا	1.3	6.9	-	10.5	7.8
* قلقاس، ونشويات أخرى	1.2	4.67	2.72	4.7	13.2
6- بصل جاف	0.1	0.6	-	-	0.1
7- ثـوم	0.05	-	-	-	0.7
8- كسافا	1.2	4.6	-	4.3	11.4
9- خضروات	2.25	2.15	2.3	4.15	5.2
10- فاكهـة:	2.91	20.7	0.1	17.9	24.34

* أناناس	-	-	-		0.13
* جوز هند	0.8	-	-		-
11- بن أخضر	2.6	3.6	-	1.6	3.5
12- شاي	2.6	0.3	-	0.6	0.8
13- تبغ	0.3	0.2	-	0.1	0.3
14- مطاط	-	-	-		
15- محاصيل سكرية:	1.1	0.4	-	0.2	0.2
* قصب	1.1	0.4	-	0.2	0.2
* بنجر سكر	-	-	-	-	-
* ذرة سكرية	-	-	-	-	-

المصدر: www. FAO Stat, production, crops

مرفقات:

جدول رقم (3) إنتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية بدول حوض النيل خلال عام 2010

(طن/هكتار)

المحاصيل الزراعية	مصر	السودان	أثيوبيا	الكونغو	تنزانيا	كينيا	أوغندا	أرتريا	بورندى	رواندا
1- قمح	5.574	1.794	1.782	1.285	2.485	3.199	1.720	0.968	0.779	1.563
2- شعير	1.335	-	1.240	0.667	2.083	2.557	-	1.155	-	-
3- أذرة شامي	7.270	1.323	2.483	0.779	1.444	1.604	1.543	1.020	1.006	2.342
4- أذرة رفيعة	5.006	0.469	1.852	0.661	0.974	0.727	1.515	0.261	1.291	1.209
5- دخن	-	0.234	1.531	0.661	0.682	0.544	1.809	0.303	1.258	1.271
6- أرز	9.422	3.648	1.895	0.755	1.535	3.966	1.558	-	3.791	5.183
7- فول رومي	3.027	2.141	1.185	-	-	-	-	0.524	-	-
8- عدس	1.578	-	1.165	-	-	0.746	-	0.363	-	-
9- فاصوليا/لوبيا جافة	2.69	2.424	1.078	0.541	0.748	0.567	0.495	0.111	1.151	1.026
10- بسلة جافة	1.400	-	1.022	0.400	0.557	-	0.634	0.833	0.701	0.797
11- حمص	1.946	1.800	1.454	-	0.445	0.357	0.549	0.747	-	-
12- قطن شعر										
* بذرة قطن	2.435	0.984	0.886	0.411	0.788	0.733	0.631	-	1.00	-
13- فول صويا	2.845	-	1.532	0.483	0.364	0.916	1.129	-	0.632	0.789
14- فول سودانى										
15- سمسم	1.250	0.195	0.994	0.450	0.400	0.504	0.607	0.050	-	-
16- عباد شمس		0.870	-	-	0.650	1.000	1.211	-	-	-
17- بطاطس	25.921	16.67	11.261	4.633	5.172	2.941	6.814	1.400	1.553	11.868
18- بطاطا	28.5	21.43	7.512	5.011	2.917	9.066	4.577	-	2.734	7.488
19- بصل جاف	35.88	8.012	11.650	5.217	2.865	12.714	3.250	-	-	5.316
20- ثوم	25.287	4.545	11.74	-	4.529	9.933	-	-	-	-
21- موز	45.40	34.12	5.835	3.737	6.964	18.97	4.196	-	1.438	0.600
22- عنب	21.243	-	1.571	-	5.143	-	-	-	-	-
23- زيتون	4.755	-	-	-	-	-	-	-	-	-

24- برتقال	23.71	7.815	11.294	15.341	6.061	6.442	-	-	-	1.250
25- قصب السكر	116.76	112.000	126.93	45.68	119.57	83.06	60.000	-	54.00	17.5
26- طماطم	39.49	14.29	8.971	7.463	8.393	29.18	5.636	-	-	7.643
27- كاسافا	-	1.731	-	8.114	5.504	5.252	12.78	-	-	12.043
28- بـن	-	-	0.684	0.390	0.286	0.263	0.600	-	1.003	0.500
29- أناناس	-	2.750	35.294	25.46	7.608	32.79	8.333	-	-	8.684
30- شـاي	-	-	0.697	0.370	1.500	2.321	1.505	-	0.922	1.885

www. FAO state, Production, crops.

مرفقات جدول رقم (4) الواردات المصرية، وصادرات باقي دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية

خلال السنوات 2007-2009

السلع الزراعية	الوحدة	الواردات المصرية	صادرات باقي دول الحوض				
			جملة	السودان	أثيوبيا	الكونغو	تنزانيا
1- قمح	طن	6100653	143721	400	84	5290	120074
2- أذرة شامي	طن	3489599	105851	1343	4	-	35000
3- أذرة رفيعة	طن	4589	104974	91735	1542	-	1645
4- بذور زيتية	طن	997984	456734	114244	221459	-	90983
5- بذور سمسم	طن	15671	344855	112034	175471	-	42822
6- فول صويا	طن	959090	7822	-	1260	-	228
7- فول رومي	طن	244954	48656	2960	45671	-	-
8- عدس	طن	80767	11795	96	11117	-	-
9- بسلة جافة	طن	6581		-	1837	-	46057
10- حمص	طن	43471	60460	-	40681	-	19432
11- بذور كتان	طن	5152	-	-	-	-	-
12- سيسال	طن	595	13411	-	-	-	9695
13- جوت	طن	404	3823	-	-	-	3822
14- جلود حيوانات	طن	4330	18217	3670	2658	664	5938
15- تبغ	طن		114243	-	15	8897	43405
16- سكر	طن	709814	226984	22246	23697	4437	27205
17- <u>زيوت نباتية</u>:							
* سمسم	طن	101	413	72	5	-	77
* فول صويا	طن	120278	2332	-	73	-	2
* عباد شمس	طن	162984	3454	-	-	-	2077
* بذرة قطن	طن	1556	365	-	-	-	317
* نوي وثمار النخيل	طن	465702	68297	9	-	821	14094
18- <u>لحوم</u>:							
* لحوم ماشية	طن	139743	649	7	113	-	45
* لحوم أغنام	طن	3291	3803	1305	1584	-	313
* لحوم ماعز	طن	8	37	2	-	-	-
19- بن أخضر	طن	12872	473760	8	155861	6317	52755
20- مطاط طبيعى	طن	4161	1565	-	-	1158	407
21- <u>حيوانات حية</u>:							
* ماشية	عدد	25935	112792	8151	92381	-	2588
* أغنام	عدد	14451	867200	816163	50688	-	-

* جمال	عدد	45097	46513	46513	-	-	-
22- كسب بذور زيتية:	عدد	181895	84487	1398	3592	-	73716
23- أعـــلاف نخالـــة وأعلاف دواجن	طن	132027	201248	13086	10197	17964	80217
24- تـوابـل	طن	11485	4615	1	2032	-	83
25- أنانـاس	طن	469	73324	-	23	-	682
26- جـوز هند	طن	867	209	-	-	-	-
27- شـاي	طن		467639		654	-	29682

تابع جدول رقم (4) الواردات المصرية، وصادرات باقي دول حوض النيل من السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات 2007-2009

السلع الزراعية	صادرات باقى دول الحوض				
	كينيا	أوغندا	أرتريا	بورندي	رواندا
1- قمح	4990	10668	-		2215
2- أذرة شامي	25055	43791	-	65	593
3- أذرة رفيعة	1105	8893	-	2	52
4- بذور زيتية	9162	19520	1626	-	10
5- بذور سمسم	3958	8944	1626	-	-
6- فول صويا	2438	3893	-	-	3
7- فول رومي	7	5	-	-	13
8- عدس	525	57	-	-	-
9- بسلة جافة	10037	8271	-	-	-
10- حمص	12	35	-	-	-
11- بذور كتان	-	-	-	-	-
12- سيسل	3715	1	-	-	-
13- جوت	-	1	-	-	-
14- جلود حيوانات	1324	-	-	1820	1479
15- تبغ	34244	27327	-	342	13
16- سكر (خام)	24388	85447	36800	2665	99
17- زيوت نباتية:	58959	42758	-	66	101
* سمسم	23	236	-	-	-
* فول صويا	2256	1	-	-	-
* عباد شمس	584	793	-	-	-
* بذرة قطن	41	7	-	-	-
* نوي وثمار نخيل الزيت	38459	14785	-	61	68
18- لحوم	3187		-		
* ماشية	447	37	-	-	-
* أغنام	539	62	-	-	-
* ماعز	35	-	-	-	-
19- بن أخضر	52264	170448	-	18221	17886
20- مطاط طبيعى	-	-	-	-	-
21- حيوانات حية					
* ماشية	2014	4355	-	-	3303

* أغنـام	13	-	349	-	-
* ماعز	1555	1355	286	-	655
22- كسب بذور زيتية	227	5554	-	-	-
23- أعلاف نخالة وأعلاف دواجن	14165	62433	-	34	3152
24- تـوابل	2444	55	-	-	-
25- أنـاناس	71012	1607	-	-	-
26- جوز هنـد	205	4	-	-	-
27- شـأي	367521	44828	-	5013	20241

www, FAO state, trade, crops.

مرفقات: جدول رقم (5) المتوسط السنوى للمعمرات الأرضية والأهمية النسبية للمساحات المنزرعة بالمحاصيل المعمرة خلال الفترة (2007-2009)

المساحة: ألف فدان

البيان	أراضى الوجه البحرى			أراضى مصر الوسطى			أراضى مصر العليا			أراضى خارج الوادى			جملة مساحة الأراضى		
	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة
1- المساحة الأرضية المنزرعة	3804.4	497	4301.4	1262.2	124.1	1386.3	1024	186.2	1210.4	-	1352.6	1352.6	6090.7	2159.6	8250.4
2- مساحة المحاصيل المعمرة										-					
3- حدائق ونخيل (ألف فدان)	509.6	113.4	623	116.2	17.1	133.3	67.8	11.2	79	-	607.6	607.6	693.6	749.3	1443
(%)	13.4	%22.8	%14.5	%9.2	%13.8	%9.6	%6.6	%6.02	%6.5	-	%45	%45	%11.4	%34.7	%17.5
قصب (ألف فدان)	2.9	0.008	2.9	41.6	0.3	41.9	242.6	37.4	280.1	-	0.30	0.30	287.1	38	325.1
(%)	%0.08	-	%0.07	%3.3	%0.2	%3.02	%23.7	%20.1	%23.2	-	%0.02	%0.02	%4.7	%1.8	%3.9
برسيم حجازى (ألف فدان)	0.5	5	5.4	1.1	2.7	3.8	4.2	13.1	17.3	-	35.5	35.5	5.8	56.2	62.1
(%)	%0.01	%1	%0.13	%0.09	%2.2	%0.3	%0.4	%7.04	%1.4	-	%2.6	%2.6	0.15	%2.6	%0.8
جملة المحاصيل المعمرة	513	118.4	631.3	159	20.1	179	314.6	61.7	376.4	-	643.5	643.5	986.5	843.5	1830.1
(%)	%13.5	%23.8	14.75	%12.6	16.25	%12.9	%30.7	%33.1	%31.1	-	%47.6	%47.6	%16.2	%39.1	%22.2
4- مساحة المحاصيل الموسمية	3291.4	378.6	3670	1103.4	104	1207.3	709.4	124.5	834	-	709.1	709.1	5104.2	1316.1	6420.3
(%)	%86.5	%76.2	%85.3	%87.4	%83.8	%87.1	%69.3	%66.9	%68.9	-	%52.4	%52.4	%83.8	%60.9	%77.8

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرات الاقتصاد الزراعى للسنوات (2007-2008)، القاهرة .

مرفقات: جدول رقم (6) التركيب المحصولى كنسبة مئوية % بالمساحات المنزوعة بالمحاصيل الموسمية الشتوية خلال السنوات (2007-2009)

البيان	أراضى الوجه البحرى			أراضى مصر الوسطى			أراضى مصر العليا			أراضى خارج الوادى			جملة مساحة الأراضى		
	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة
1- برسيم مستديم	27.34	21.50	26.77	28.22	20.22	27.55	25.37	7.49	22.74	18.72	14.65	14.77	27.24	16.62	25.35
2- برسيم تحريش	9.43	3.78	8.88	4.65	0.23	4.28	2.70	0.00	2.30	0.00	0.00	0.00	7.50	1.25	6.39
3- قمح	43.17	34.08	42.29	43.88	31.79	42.87	59.16	69.57	60.69	68.84	43.16	43.90	45.52	41.98	44.89
4- شعير	0.37	7.74	1.09	0.52	4.37	0.84	0.21	2.12	0.49	6.64	5.42	5.46	0.40	5.74	1.35
5- فول بلدى	3.27	5.26	3.46	0.63	0.83	0.65	2.21	1.14	2.05	3.82	6.43	6.36	2.57	4.99	3.00
6- عدس	0.02	0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	0.17	00.0	0.14	0.00	0.00	0.00	0.03	0.00	0.03
7- كتان	0.50	0.02	0.45	0.00	00ز0	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.05	0.05	0.33	0.03	0.27
8- بصل	1.27	0.63	1.21	1.60	9.04	2.22	1.52	6.10	2.19	1.61	1.06	1.08	1.38	2.17	1.52
9- ثوم	0.05	0.45	0.09	1.56	0.30	1.45	20ز0	0.10	0.18	0.38	0.04	0.05	0.39	0.20	0.36
10- بنجر سكر	4.57	6.55	4.76	4ز84	1.94	4.60	0.18	0.18	0.18	0.01	2.40	2.33	4.03	3.48	3.93
11- بطاطس	2.78	0.74	2.58	0.96	0.16	11.06	0.22	0.28	0.23	0.00	4.29	4.16	2.05	2.34	2.10
12- طماطم	1.73	4.20	1.97	4.49	15.46	5.40	5.56	8.38	5.98	0.00	6.20	6.02	2.82	6.60	3.49
13- خضروات أخرى	4.49	8.06	4.83	4.38	3.69	4.32	2.04	3.01	2.18	0.00	14.83	14.40	4.13	10.38	5.24
14- محاصيل أخرى	1.01	7.00	1.60	4.27	11.96	4.91	0.46	1.63	0.63	0.00	1.46	1.42	1.61	4.22	2.08
جملة	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى، نشرات الاقتصاد الزراعى للسنوات (2007-2008)، القاهرة .

مرفقات: جدول رقم (7) التركيب المحصولى كنسبة مئوية% بالمساحات المنزرعة بالمحاصيل الموسمية الصيفية خلال السنوات (2007-2009)

م	البيان	أراضى الوجه البحرى			أراضى مصر الوسطى			أراضى مصر العليا			أراضى خارج الوادى			جملة مساحة الأراضى		
		قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة	قديمة	جديدة	جملة
1	ذرة شامية	21.64	21.36	21.61	52.65	31.27	51.10	36.13	8.70	44.83	0.00	10.02	10.02	29.62	15.79	27.42
2	ذرة رفيعة	0.00	0.00	0.00	9.72	3.47	9.27	34.65	20.34	33.28	0.00	0.20	0.20	6.49	1.88	5.76
3	ذرة صفراء	2.27	5.51	2.57	1.41	2.83	1.51	12.06	6.45	11.53	0.00	4.21	4.21	3.40	4.74	3.61
4	أرز	44.68	13.81	41.80	2.06	0.00	1.91	0.01	0.00	0.01	0.00	1.50	1.50	30.44	5.77	26.51
5	قطن	9.19	0.17	8.35	5.40	0.00	5.01	2.36	0.00	2.13	0.00	1.30	1.30	7.55	0.69	6.46
6	فول سودانى	0.68	5.26	1.11	1.12	10.94	1.83	0.67	3.93	0.98	0.00	17.85	17.85	0.76	11.65	2.50
7	سمسم	0.28	2.24	0.47	1.08	11.20	1.81	2.64	27.63	5.03	0.00	4.73	4.73	0.75	6.04	1.59
8	فول صويا	0.02	0.00	0.02	1.68	0.03	1.56	0.15	0.01	0.14	0.00	0.04	0.04	0.36	0.02	0.31
9	عباد الشمس	0.13	0.99	0.21	1.21	0.39	1.15	0.88	0.03	0.79	0.00	0.52	0.52	0.44	0.65	0.47
10	بصل	0.16	0.14	0.16	0.67	3.09	0.85	0.00	0.00	0.00	0.00	0.15	0.15	0.24	0.37	0.26
11	بطاطس	1.58	1.08	1.53	1.17	0.00	1.08	0.07	0.00	0.07	0.00	2.28	2.28	1.30	1.49	1.33
12	طماطم	2.78	11.85	3.62	3.88	7.85	4.17	1.07	0.98	1.06	0.00	18.42	18.42	2.77	13.87	4.53
13	خضروات أخرى	11.24	21.85	12.23	8.26	22.01	9.26	3.68	7.71	4.07	0.00	34.43	34.43	9.66	26.84	12.39
14	محاصيل أخرى	5.35	15.75	6.31	9.69	6.95	9.49	5.62	24.26	7.41	0.00	4.36	4.36	6.23	10.20	6.86
	جملة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	0	100	100	100	100	100

المصدر: نفس المصدر السابق.

مرفقات جدول رقم (8): عدد ومساحة وفئات الحيازات الزراعية والوضع القانوني لها حسب تعداد 2000/1999

البيان	أقل من فدان	1-	2-	5-	10-	20 فدان	جملة
		< 2فدان	< 5 فدان	< 10 فدان	< 20 فدان	فأكثر	
1- عدد الحيازات الأرضية							
- (ألف)	1615.6	811.1	863.4	234.4	81.6	41.9	3718.0
%	43.5	23.7	23.2	6.3	2.2	1.1	100.0
2- مساحة الحيازات الأرضية :							
- (ألف فدان)	722.3	1117.1	2376.5	1441.6	1049.6	2221.4	8928.5
%	8.1	12.5	26.6	16.1	11.8	24.9	100.0
3- متوسط مساحة الحيازة (فدان)	0.45	1.27	2.75	6.15	12.86	53.03	2.40
4- الكيان القانوني للحائز							
(4/1) أفراد:							
- عدد (ألف)	1615.3	881.0	863.2	234,2	81.3	41.1	3716.1
(%)	100.0	100.0	100.0	99,91	99.63	98.1	99.95
مساحة (ألف فدان)	722.2	1117.0	2375.9	1440,3	1046.5	1707.8	8409.7
%	100.0	100.0	100.0	99,9	99.7	76.9	94.2
(4/2) الشركات :							
عدد (ألف)	0.033	0.018	0.038	0.035	0,076	0.326	0.526
(%)	0	0	0	0.01	0,09	0.8	0.01
مساحة (ألف فدان)	0.012	0.022	0.110	0.225	0,938	356.5	357.8
(%)	0	0	0	0.02	0,09	16.05	4.01

تابع مرفقات جدول رقم (8): عدد ومساحة وفئات الحيازات الزراعية والوضع القانوني لها حسب تعداد 2000/1999

البيان	أقل من فدان	1-	2-	5-	10-	20 فدان	جملة
		< 2فدان	< 5 فدان	< 10 فدان	< 20 فدان	فأكثر	
(4/3) جمعيات تعاونية :							
- عدد (ألف)	0.101	0.031	0.016	0.018	0.012	0.042	0.220
(%)	0	0	0	0	0.015	0.1	0.05
مساحة (ألف فدان)	0.036	0.036	0.049	0.111	0.148	2.3	20.68
%	0	0	0	0.07	0.01	0.91	0.232
(4/4) حكومة:							
- عدد (ألف)	0.155	0.060	0.102	0.106	0.105	0.347	0.875
(%)	-	-	0.01	0.05	0.13	0.83	0.024
مساحة (ألف فدان)	0.051	0.075	0.307	0.696	1.4	127.7	130.2
%	0	0	0.01	0.05	0.13	5.7	1.5
(5/4) أنواع أخرى :							
- عدد (ألف)	0.034	0.024	0.039	0.042	0.039	0.061	0.239
(%)	0	0	0	0.02	0.05	0.15	0.006
مساحة (ألف فدان)	0.015	0.028	0.117	0.280	0.521	9.1	10.06
%	0	0	0	0.02	0.05	0.41	0.11
(5) مهنة الحائزون الأفراد :							
(5/1) مهنة الزراعة :							
- عدد (ألف)	802.8	621.4	664.3	185.5	59.5	27.9	2360.9
(%)	49.7	70.5	77.0	79.2	73.0	66.6	63.5
مساحة (ألف فدان)	382.0	792.5	1830.2	1129.2	760.5	1077.1	5971.5
%	52.9	71.0	77.0	78.3	72.6		

تابع مرفقات جدول رقم (8): عدد ومساحة وفئات الحيازات الزراعية والوضع القانوني لها حسب تعداد 2000/1999

البيان	أقل من فدان	1-	2-	5-	10-	20 فدان	جملة
		< 2فدان	< 5 فدان	< 10 فدان	< 20 فدان	فأكثر	
(5/2) مهن أخرى:							
- عدد (ألف)	812.5	259.5	198.9	48.7	22.0	14.0	1355.5
(%)	50.3	29.5	23	20.8	27.0	33.4	36.5
مساحة (ألف فدان)	340.2	324.5	545.8	311.2	286.1	630.8	2438.6
%	47.1	29	23	21.7	21.4		
(6) الحالة التعليمية للحائز:							
(6/1) أمى							
- عدد (ألف)	709.5	394.2	382.8	75.0	22.3	8.4	1592.2
(%)	43.9	44.7	44.3	32.0	27.3	20.1	42.80
مساحة (ألف فدان)	318.7	499.6	1038.6	459.0	276.1	270.50	2862.6
%	44.1	44.7	43.7	31.8	26.3	12.2	32.0
(6/2) يقراء ويكتب :							
- عدد (ألف)	615.3	344.5	342.9	89.6	34.9	16.2	1443.4
(%)	38.1	39.1	39.7	38.3	42.8	38.7	38.8
مساحة (ألف فدان)	276.9	437.1	949.6	560.7	458.0	666.5	3348.8
%	38.3	39.1	40.0	38.9	43.6	30.0	37.5
(6/3) مؤهلات :							
- عدد (ألف)	290.8	142.4	137.7	69.8	24.4	17.3	682.4
(%)	18.0	16.2	16.0	29.8	30.0	41.3	18.4
مساحة (ألف فدان)	126.7	180.4	388.3	421.9	315.4	1284.4	2717.1
%	17.5	16.2	16.3	29.3	30.0	57.8	30.4

تابع مرفقات جدول رقم (8): عدد ومساحة وفئات الحيازات الزراعية والوضع القانوني لها حسب تعداد 2000/1999

البيان	أقل من فدان	1-	2-	5-	10-	20 فدان	جملة
		< 2فدان	< 5 فدان	< 10 فدان	< 20 فدان	فأكثر	
(7) الكيان القانونى للحيازة:							
(7/1) مملوكة بالكامل							
- عدد (ألف)	1486.9	756.4	722.7	197.1	62.6	30.7	3256.4
(%)	92.0	85.8	83.7	84.1	76.7	73.3	87.6
مساحة (ألف فدان)	658.8	955.7	1987.8	1207.5	804.8	1711.0	7325.6
%	91.2	85.6	83.6	83.3	76.7	77.0	82.05
(7/2) مستأجره نقدا بالكامل:							
- عدد (ألف)	96.2	51.2	34.3	4.4	2.0	1.4	189.5
(%)	6.0	5.8	4.0	1.9	2.5	3.3	5.1
مساحة (ألف فدان)	44.3	62.4	86.8	26.3	25.4	68.6	313.8
%	6.1	5.6	3.7	1.8	2.4	3.1	3.5
(7/3) مستأجرة بالمشاركة بالكامل:							
- عدد (ألف)	7.6	11.2	13.0	1.7	0.3	0.05	33.8
(%)	0.5	1.3	1.5	0.73	0.4	0.12	0.19
مساحة (ألف فدان)	3.8	13.4	34.2	010.1	3.3	2.10	66.9
%	0.53	1.2	1.4	0.7	0.31	0.1	0.8
(7/4) مستثمرة بطرق اخرى بالكامل:							
- عدد (ألف)	3.9	3.6	8.8	12.1	10.5	7.5	46.4
(%)	0.24	0.41	1.02	5.2	12.9	17.9	1.3
مساحة (ألف فدان)	1.5	4.3	26.5	75.5	135.6	331.3	574.7
%	0.21	0.38	1.12	5.2	12.9	14.9	6.4

تابع مرفقات جدول رقم (8): عدد ومساحة وفئات الحيازات الزراعية والوضع القانوني لها حسب تعداد 2000/1999

البيان	أقل من فدان	1-	2-	5-	10-	20 فدان	جملة
		< 2فدان	< 5 فدان	< 10 فدان	< 20 فدان	فأكثر	
(7/5) لها أكثر من كيان قانونى:							
- عدد (ألف)	21.0	58.7	84.7	19.2	6.2	2.3	192.1
(%)	1.3	6.7	9.8	8.2	7.6	5.2	5.2
مساحة (ألف فدان)	13.8	81.4	241.6	122.3	80.4	108.4	647.9
%	1.9	7.3	10.2	8.5	7.7	4.9	7.3
(8) عدد أفراد الأسرة المعيشية:							
(1/8) متوسط العدد في الأسرة	5.3	5.8	6.3	6.4	6.7	6.7	5.7
(2/8) متوسط نصيب الفرد من مساحة الحيازة (فدان).	0.09	0.22	0.43	0.93	1.8	6.3	0.42
(9) أراضى غير منزرعة							
% من مساحة الحيازة	0.36	0.38	0.71	3.35	0.7	21.4	7.0
(9/1) مبانى واجران %	90.5	77.0	50.4	17.7	13.8	4.5	8.8
(9/2) بور تالف (من مساحة غير منزرعة).	9.0	20.8	37.5	62.4	58.5	76.9	71.8
(9/3) مزارع سمكية	0.4	2.2	12.1	19.9	27.7	18.6	19.4
(10) حولة الحيازة للثروة الحيوانية (رأس/فدان)							
(10/1) عدد الحيازات الحائزة							
عدد (ألف)	1025.7	670.3	666.2	150.9	43.2	17.2	2573.5
% من اجمالى الحيازات	63.5	76.1	77.2	64.4	52.9	41.1	69.2
(10/2) حمولة الحيازة من الماشية							
- أبقار (رأس/10 فدان)	12	7	5	3	2	1	4
- جاموس (رأس/10 فدان)	15	8	5	2	1	0	4
- جملة (رأس/10 فدان)	27	15	10	5	3	1	8

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، التعداد الزراعى لعام 2000/1999م ، القاهرة

جدول رقم (9) أنماط الإنتاج المزرعى من المحاصل بالمزارع المصرية وفقاً لنتائج التعداد الزراعى لعام (2000/1999)

البيان	أقل من 1 فدان	1 – 2 فدان	2 – 5 فدان	5 – 10 فدان	10 – 20 فدان	20فدان فأكثر	جملة
1- الأراضى المنزرعة (فدان)	719.7	1112.9	2359	1394	975.9	1745.9	8307.2
2- أراضى منزرعة بالفاكهة :							
- مساحة (ألف فدان)	28.9	47.8	128.2	139	186	628.9	1158.9
- % من الأراضى المنزرعة	%4	%4.3	%5.4	%10	%19.1	%36	%13.9
3- أراضى منزرعة محاصيل							
حقلية وخضروات (ألف فدان)	690.8	1065.1	2231.5	1255	789.8	1116.9	7149
4- محاصيل شتوية (%من المساحة المنزرعة)							
(4/1) قمح	47.3	45.5	40.5	38.2	35.2	32.6	39.7
(4/2) شعير	.09	.18	.72	2.3	5.1	11.4	3
جملة	47.4	45.7	41.2	40.5	40.3	44	42.7
(4/3) برسيم مستديم	38.9	32.7	26.9	20	18.1	14.7	24.9
(4/4) برسيم تحريش	4.1	7.6	10.4	10.1	10.1	7.2	8.8
جملة 4/3 – 4/4	43	40.3	37.3	30.1	28.2	21.9	33.7
(4/5) فول	2.2	3.8	6.1	8.2	8.2	6.9	6.1
(4/6) بصل كامل النضج	.42	.67	1	1.34	1.59	1.69	1.12
(4/7) ثوم	.41	.48	.56	.56	.65	.60	.55
(4/8) بنجر السكر	.3	1	2.3	3.4	3.2	2.3	2.2
(4/9) كتان	.05	.1	.16	.25	.38	.47	.23
(4/10) قصب غرس خريفى	.07	.16	.25	.26	.28	.73	.30
(4/11) نباتات طبية وعطرية	.26	.41	.50	.55	.69	.69	.52
(4/12) خضروات	2.5	2.84	4.3	7.3	8.3	11.9	6.1
(4/13) أخرى	.17	.28	.42	.6	.63	.8	.48
جملة 4/5 – 4/13	6.38	9.7	15.6	22.46	23.9	26.08	17.6
إجمالى المحاصيل الشتوية	96.8	95.7	94.1	93.1	92.4	91.9	94

- المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى لعام2000/1999 القاهرة .

تابع جدول رقم (9) أنماط الإنتاج المزرعى من المحاصل بالمزارع المصرية وفقاً لنتائج التعداد الزراعى لعام (2000/1999)

البيان	أقل من 1 فدان	1 − 2 < 2 فدان	2 − 5 < 5 فدان	5 − 10 < 10 فدان	10 − 20 < 20 فدان	20فدان فأكثر	جملة
(5) محاصيل صيفى ونيلى (% من المساحة المنزرعة)							
(5/1) أزر	25.2	30.7	30.5	25.4	24.8	18.9	26.7
(5/2) ذرة شامى	50.6	39.3	30.8	23	23.3	19.4	30
(5/3) ذرة رفيعة	9	7.4	6	4.6	3.8	2.7	5.5
جملة	84.8	77.4	67.3	53	51.9	41	62.2
(5/4) علف اخضر	4.2	3	2.7	2.8	2.5	3.5	3
(5/5) قصب غرس ربيعى	023	029	.36	.41	.53	.31	.36
(5/6) قصب خلفة	2.8	3.7	4.8	4.7	5.3	3.2	4.2
(5/7) قطن	4.8	9.4	13.5	12.7	12.5	8.4	11
(5/8) بصل مقور	.13	.20	.24	.34	.44	.75	.34
(5/9) عباد الشمس	.35	.64	.94	1.14	1.54	1.53	1.03
(5/10) فول الصويا	.23	.44	.51	.47	.49	.58	.47
(5/11) فول سودانى	.58	.92	1.9	5.1	3.9	4.6	2.8
(5/12) نباتات طبية وعطرية	.16	.21	.26	.42	.27	.42	.30
(5/13) خضروات	7.01	7.04	9.2	17.4	15.1	19.5	12.3
(5/14) أخرى	.25	.39	.53	.91	1	1.01	.67
جملة (5/5− 5/14)	16.54	23.24	32.24	43.6	41.07	40.3	33.47
إجمالى المحاصيل الصيفى والنيلى	105.5	103.6	102.2	99.4	95.4	84.8	98.7
(6) المساحة المحصولية . (ألف فدان)	1426	2170.5	4506.8	2548.5	1668.6	2601.4	14921.8
(7) درجـة التكييف المحصولى (6÷1)	1.98	1.95	1.91	1.83	1.71	1.5	1.8

- المصدر : وزارة الزراعة ، نتائج التعداد الزراعى لعام2000/1999 القاهرة .